الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

## الموضوع:

# أهمية تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات بتحقيق توازن ميزان المدفوعات

# دراسة حالة: المؤسسة البسكرية للإسمنت

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

**من إعداد الطالب (ة):**

- حمادي سندس
- بن ناصر حفيظة

**الأستاذ (ة) المشرف(ة)**

د. قط سليم

**لجنة المناقشة**

| أعضاء اللجنة | الرتبة | الصفة | الجامعة |
|---|---|---|---|
| - رايس عبد الحق | - أستاذ محاضر "أ" | رئيسا | بسكرة |
| - قط سليم | أستاذ محاضر "أ" | مقررا | بسكرة |
| - محبوب مراد | - أستاذ محاضر "أ" | مناقشا | بسكرة |

**الموسم الجامعي: 2021-2022**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

## الموضوع:

# أهمية تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات بتحقيق توازن ميزان المدفوعات

# دراسة حالة: المؤسسة البسكرية للإسمنت

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

**من إعداد الطالب (ة):**

- حمادي سندس
- بن ناصر حفيظة

**الأستاذ (ة) المشرف(ة)**

د. قط سليم

**لجنة المناقشة**

| أعضاء اللجنة | الرتبة | الصفة | الجامعة |
|---|---|---|---|
| - رايس عبد الحق | - أستاذ محاضر "أ" | رئيسا | بسكرة |
| - قط سليم | أستاذ محاضر "أ" | مقررا | بسكرة |
| - محبوب مراد | - أستاذ محاضر "أ" | مناقشا | بسكرة |

**الموسم الجامعي: 2021-2022**

# الإهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

"قُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ"

صدق الله العظيم

إلى من ساندتني في صلاتها و دعاءها إلى من تشاركني أفراحي و أحزاني

جدتي العزيزة أمي الثانية

الى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم و لم يبخل علي بأي شيء

جدي الغالي

إلى والدي و والدتي حفظهما الله تعالى

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة و النفوس البريئة قطعة من قلبي جميع إخوتي

إلى الأخوال الأعزاء السند و العزة. شمس الدين و علي و نجم الدين إلى نصف الأم إيمان

إلى من حظيت بصداقتهم و جمعتني بهم الأقدار أحبوا بلا غرض و اخلصوا بلا حدود

عبير هاجر سميحة إكرام سارة مجدة

إلى من جمعتني بهم الذكرايات الخوف و الفرح و النجاح إلى زملاء الأفاضل طلبة التجارة

إلى عمال مصلحة التجارة بمؤسسة البسكرية الذين أحسنوا استقبالي و معاملتي و قدموا لي يد العون

كل من توفيق وهشام ودليلة

إلى كل من أحبني و ساعدني إلى كل من حفزني و كان سبب تقدمي و نجاحي الى من صادفتني بهم

الحياة وعلموني دروسا لكم اهدي نجاحي

# الشكر والعرفان

نحمد الله كثيرا و نشكره شكرا جزيلا، لأنه سهل لنا المبتغى ، وأعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع

ومنحنا نور المواصلة لإنجاز هذه المذكرة.

واعترافا لذوي الفضل بفضلهم ووفائهم.

وتقديرا وإحتراما للسراج الذي أضاء بنوره درب كل طالب علم

إلى الأستاذ "الدكتور "**قط سليم**"

أتقدم له بخالص الشكر والتقدير على ما حظيت به من إشراف كريم وصبر جميل والذي لم يبخل علينا

بتوجهاته ونصائحه القيمة للجهود التي بذلها من أجلنا خلال مراحل إعدادنا لهذه المذكرة تضحية بوقته

لتوجيه سديد وعطاء وفير.

فقد منحنا من علمه و دقة ملاحظاته وإرشاداته ما يجعل من العصي سهلا ومن البعيد قريبا فلك كل

التقدير والاحترام.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة فردا فردا زادكم الله عطاءا للعلم وسراج منيرا.

ولا يفوتنا أن نعبر عن خالص الشكر إلى كافة فريق عمل المؤسسة البسكرية للإسمنت- بسكرة- وكل

الزملاء وكل من قدم لي فائدة أو أعانني بمرجع، أسأل الله أن يجزيهم عني خيرا وأن يجعل عملهم في

ميزان حسناتهم.

.

# قائمة الجداول والاشكال

## قـائـمـة الأشـكـال


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | الهيكل التنظيمي لمؤسسة البسكرية للإسمنت– بسكرة | 51 |
| 02 | *المصلحةالتجارية لمؤسسة البسكرية للاسمنت* | 54 |


## قـائـمـة الـجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | يوضح أهم الدول التي تتعامل معها المؤسسة البسكرية في تصدير منتجاتها | 58 |
| 02 | قائمة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات للفترة 2020–2010 | 62 |
| 03 | مقارنة تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات لسنة 2019. | 63 |
| 04 | صادرات مؤسسة البسكرية للأسمنت | 63 |

**ملخص :**

إن التجارة الخارجية الجزائرية لا تزال مرهونة بصادرات المحروقات والتي تعادل نسبتها تقريبا نسبة إجمالي الصادرات الجزائرية، أرقام تعبر عن هشاشة المنظومة الاقتصادية التي لا تزال تحركها رياح أسواق النفط وهو ما تسعى الدولة الجزائرية لتجاوزه لكن شتان ما بين الواقع والتصريحات فقد تبين لنا عدم نجاعة الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر بعد تهاوي أسعار البترول والأزمة المالية المترتبة عن ذلك في محاولة منها لتنويع المداخيل وإيجاد بديل عن الذهب الأسود الذي لم يعد رهانا اقتصاديا يعول عليه بالنظر إلى تقلبات السوق وتهاوي الأسعار فرغم مرور أكثر من نصف قرن من الاستقلال لا يزال الاقتصاد الجزائري قائم على الريع النفطي.

***الكلمات المفتاحية*** : التجارة الخارجية ، الصادرات ، قطاع المحروقات، ميزان المدفوعات.

***Summary :***

Algerian foreign trade is still dependent on hydrocarbon exports, whose percentage is approximately equivalent to the proportion of total Algerian exports. Figures that express the fragility of the economic system that is still driven by the winds of oil markets, which the Algerian state seeks to overcome, but there is a difference between reality and statements, as it has become clear to us that the economic reforms are ineffective Algeria made after the collapse in oil prices and the resulting financial crisis in an attempt to diversify incomes and find an alternative to black gold, which is no longer a reliable economic bet in view of market fluctuations and falling prices. Despite the passage of more than half a century of independence, the Algerian economy is still based on Oil rent.

***Keywords***: foreign trade, exports, the hydrocarbon sector, balance of payments.

# مـقـدمـة

## مقدمـــة:

لقد عانت دول العالم عدة تغيرات أثرت على اقتصاديات دول العالم بما فيها دول النامية الجزائر فكانت هذه الأخيرة تعاني من الضغوطات الاقتصادية تسعى للولوج في الاقتصاد العالمي ومواكبة التطورات من خلال الفرص التكنولوجية و الخبرة التي توفرها الشركات العالمية بغية تنمية مواردها الاقتصادية

تعتبر التجارة الخارجية هي الركيزة الأساسية للتنمية و انتعاش الاقتصادي ما يلزم استراتيجيات لدخول الأسواق الدولية حيث تبرز تدفقات سلع و خدمات مصدرة و مستوردة فالتصدير أصبح أمر محتوم للدولة يساهم في التنمية بالتالي تحسين المستوى المعيشي حيث أن الجزائر تعتمد في صادراتها على 95/بالمئة من المحروقات و لتذبذب أسعارها و عدم وجود البديل اتبعت أساليب جديدة لتعزيز نمو تنويع صادراتها للتخلص من التبعية الكبيرة للمحروقات.

إن هيكل ميزان المدفوعات الجزائري لا يعرف اختلاف عن غيره من موازين المدفوعات لي باقي الدول إلا من ناحية ما يعكسه من الوضع الاقتصادي الخاص بالجزائر، نظرا لأهميته الكبيرة في تقييم الحالة الاقتصادية للدول كما انه يساعد على توقع الأسعار الخاصة بالصرف من خلال ما يوفره من بيانات إحصائية عن العمليات المالية الخاصة باقتصاد كل دولة.

### أولا: الإشكالية الرئيسية:

إن التساؤل الجوهري الذي نحاول أن نجيب عليه من خلال معالجة الموضوع هو كيف يمكن إن تساهم تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في تعديل أو تخفيف العجز في ميزان المدفوعات؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية أسئلة فرعية تتمثل فيما يلي:

1. في ماذا ساهم تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات؟
2. كيف يتم توجيه تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات؟
3. من خلال ماذا يتم تعزيز علاقات الاقتصادية في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات؟

### ثانيا: الفرضيات:

بناء على الاشكالية والاسئلة الفرعية تم وضع الفرضيات التالية:

1. تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات يساهم في تحقيق توازن ميزان المدفوعات
2. يحقق توجه نحو تنمية القطاعات اقتصادية أخرى غير المحروقات في تنويع الصادرات
3. يتم تعزيز العلاقات الاقتصادية من خلال الولوج للأسواق الدولية

**ثالثا: دوافع اختيار الموضوع:**

هناك عدة أسباب منها موضوعية ومنها ما هو ذاتي تتمثل فيما يلي:

-يعود سبب اختيار الموضوع أن الجزائر تعاني من تذبذب حاليا من تدهور في أسعار المحروقات ما أدى البحث والاستكشاف وتطوير تنويع صادراتها لتعديل ميزات مدفوعاتها.

-نظرا لأهمية الموضوع في الساحة الاقتصادية في الدراسة والبحث.

-الرغبة في التطلع وتزويد بالمعلومات من خلال هذه الدراسة.

**رابعا: الدراسات السابقة:**

- دراسة ايزام خالد بعنوان ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر هذه الدراسة هي رسالة ماجستير و لقد حاول الطالب من خلالها ابراز توجه السياسة التصدير من خلال المبادلات الهادفة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات كاهم الوسائل و الاجراءات المطروحة من خلال انعاش و ترقية هاته الصادرات من قبل الدولة الا انه لاحظ انها تبقى غير كافية و هذا نظرا لنقص بعض الجوانب الاقتصادية التي تعتبر ضرورية و مكملة

-قسوم ميساوي وليد دراسة اقتصادية و قياسية للصادرات الصناعية في الجزائر مع الاخذ الفترة الممتدة من 1978-2006 و قد تناولت هذه المذكرة الاشكالية التالية : ما هي اهم محددات الاقتصادية للصادرات الصناعية الوطنية و تنميتها في تطبيق الشراكة الاقتصادية و الانضمام الى مختلف التكتلات الاقتصادية الاقليمية و الدولية امر محفوف من المخاطر و تحد كبير للاقتصاد الجزائري و هذا لما يتميز به الاقتصاد الوطني من خصوصيات حيث يتسم بضعف المستوى التاهيلي للكثير من المؤسسات الانتاجية وهذا ما يؤدي الى نقص و ضعف المنتجات هذه المؤسسات في الكثير من الاحيان الامر الذي يضعها في وضع تنافسي سيء في مختلف الاسواق و السبيل الوحيد للاستفادة من الانضمام لهذه التكتلات الاقتصادية هو ضرورة اعادة تاهيل التنافسي للمنظومة الانتاجية الوطنية و ذلك على كل مستوى كلي و القطاعي و الجزئي

-بن طرية حورية مذكرة ماجستير في علوم الاقتصادية قسم تجارة دولية بعنوان الدراسة التحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2014/1970 و قد تناولت هذه المذكرة الاشكالية التالية : ما مدى فعالية الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر لتحقيق توازن ميزان المدفوعات هدفت الدراسة لابراز اهمية ميزان المدفوعات و اهم التطورات التي عرفها الاقتصاد الجزائري حيث لعب فيها صادرات خارج قطاع المحروقات دورا اساسيا في تحريك التوازنات الخارجية للجزائر و هذا تبعا لتغيرات اسعار البترول في اسواق عالمية رغم دور الاصلاحات الاقتصادية في مواجهة اختلال ميزان المدفوعات حيث ان السبيل الوحيد لتسوية ميزان المدفوعات تشجيع الصادرات و التقليل من الواردات و التخلص من التبعية للمحروقات.

**خامسا: اهداف الدراسة:**

- التخلص من تبعية المحروقات بالتالي تفادي الازمات التي تعاني منها الخزينة ما يؤدي إنعاش ميزان المدفوعات
- معرفة الجزائر هل تسعى لتطوير وتنويع صادراتها
- ايجاد العلاقة بين تنويع الصادرات وميزان المدفوعات
- ايجاد حلول للمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الوطني لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات

**سادسا: الإطار الزماني والمكاني:**

**الإطار الزماني:** بدأت الدراسة منذ شهر افريل الى غاية شهر جوان 2022

**الإطار المكاني:** الدراسة الميدانية كانت بمؤسسة البسكرية للاسمنت البرانيس

**سابعا: منهج الادوات المستخدمة:**

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي نظرا لكونه يتماشى مع هذه الدراسة لاستعراض اهم النظريات بمتغيري الدراسة ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وتوازن ميزان المدفوعات وباستخدام التقنيتين الملاحظة والمقابلة في حالة دراسة الميدانية لشركة البسكرية للإسمنت برانيس

**ثامنا: صعوبات البحث:**

- قلة المراجع من كتب ومقالات ومذكرات التي تناولت الموضوع
- ضرورة التنقل إلى جامعات الولايات المجاورة للحصول على معلومات مما أدى إلى استغراق وقت أطول في عملية جمع المصادر.

**تاسعا: تقسيمات الدراسة:**

للإجابة عن الإشكالية المطروحة ولإثبات صحة الفرضيات تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول سبقتها مقدمة عامة:

- الفصل الأول: تنويع الصادرات حيث تطرقنا في هذا البحث إلى التعرف على أساسيات التجارة الخارجية ومفاهيم حول الصادرات ثم إلى البحث عن ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات
- الفصل الثاني: حيث سنتناول في هذا الفصل على اهم النقاط التالية من مفاهيم حول توازن ميزان المدفوعات إلى تأثيرات ميزان المدفوعات وأخيرا ميزان المدفوعات الجزائري
- الفصل الأخير قمنا بدراسة حالة شركة البسكرية للاسمنت 2022/2018

# الـفـصـل الأول

**تمهيد :**

تعد مسألة التنمية الاقتصادية مسألة هامة تسعى العديد من الدول إلى تحقيقها، حيث تعتبر هذه الأخيرة من أهم مؤشرات رفاهية المجتمع وازدهاره، وفي هذا الصدد تلعب الصادرات دوار أساسيا بوصفها محركا للتنمية الاقتصادية وهذا ما أثبتته العديد من الدراسات، ولهذا اتجهت جل الدول خاصة بعد الحرب العالمية الثانية إلى تبني سياسة التوجه نحو التصدير قصد تحقيق تنمية اقتصادية وذلك لان التصدير يؤدي إلى تحقيق زيادة الدخل الوطني للدولة و زيادة إراداتها من النقد الأجنبي وعملات صعبة والتخفيف من البطالة وعجز الميزان التجاري.

ولهذا سعت الدول إلى تطوير صادارتها وإتباع استراتجيات تتماشى مع إمكانيات الدولة لما تلعبه هذه الاستراتجيات (التنويع والتركيز في الصادرات ) من دور بارز في تطوير تجارة الدولة والتصدير خاصة، فهي من خلال سياستها الهادفة إلى تقديم الإعانات المعقولة للمصدرين وتوفير الهياكل الأساسية التي تساعدها على نمو صناعات موجهة للتصدير ورفع قدراتها التنظيمية والتقنية والتسييرية تسعى إلى تنمية مكونات هذه الصاد ارت بالشكل الذي يؤدي إلى استقرار مداخيلها ونموها.

وتكون هذه الاستراتجيات إما بتنويع الصادرات وذلك بتنويع التركيبة السلعية لهذه الصادرات لضمان استقرار حصيلتها عن طريق وضع برنامج للتوسع في تصدير السلع المصنعة ونصف المصنعة وخلق وحدات إنتاج جديدة للتصدير.

ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق الى المباحث التالية

**المبحث الأول أساسيات حول التجارة الخارجية**

**المبحث الثاني : مفاهيم حول الصادرات.**

**المبحث الثالث : البحث عن الترقية للصادرات خارج المحروقات**

## المبحث الأول : أساسيات حول التجارة الخارجية

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما ورئيسيا في تنمية اقتصاد الدول ،وتعد التجارة الخارجية قطاعا حيويا لأي مجتمع سواء كان المجتمع ناميا او متقدما ،وربط الدول مع بعضها البعض نتيجة حتمية لتفعيل التجارة الخارجية فضلا على انها تساعد في توسيع القدرة التسويقية .

### *المطلب الأول : مفهوم التجارة الخارجية*

التجارة الخارجية : هي عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات ،وغيرها من عناصر الانتاج ألمختلفة بين عدة دول تهدف الى تحقيق منافع متبادلة الاطراف التبادل. (حميدي ، 2000، صفحة 13)

وهي المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاث، و المتمثلة في انتقال السلع والعمالة ورؤوس الأموال ، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة ،أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن في وحدات سياسية مختلفة .

فلقد أدى التطور التاريخي الى نشأة الدولة القومية بحدودها السياسية ،ولذا يعد مبدأ اختيار الحدود السياسية للدولة على درجة كبيرة من الاهمية لفهم طبيعة التجارة الدولية.

فالتجارة بين ولايات الهند قبل عام 1947 ونشأة دولة باكستان كانت تجارة داخلية بحته ،ثم تحولت وأصبحت تجارة دولية بعد انشاء دولة باكستان ،وقد يحدث العكس وتتحول التجارة الدولية الى تجارة خارجية داخلية مثلما سيحدث عند تحقق الوحدة السياسية الاوروبية بعد سنوات قليلة ،وعندما ستتحول التجارة الدولية التي كانت تقوم بين دول الاتحاد الأوروبي تجارة داخلية.

### المطلب الثاني: أهمية وأسباب قيام التجارة الخارجية

#### *الفرع الاول : أهمية التجارة الخارجية*

تساعد التجارة الخارجية في زيادة رفاهية البلاد ،عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصص الموارد الانتاجية بشكل عام ، وبالإضافة الى أهمية التجارة الخارجية من خلال اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة الانتاجية والتنافسية في السوق الدولي ،وذلك الى ارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات المتاحة وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخل فيها ،وقدرتها كذلك على الاستيراد والعكس ذلك على رصيد الدولة من العملات الاجنبية ومالها من اثار على الميزان التجاري. ( جويدان الجمل، 2013، صفحة 11)

تعطي التجارة الخارجية مؤشر للقدرة الانتاجية والتنافسية في السوق الخارجي وكذلك من خلال القدرة التصديرية وأثرها على رصيد الدولة من العملات الاجنبية.

تعد التجارة عاملا مهما للدول النامية التي تسعى لتنمية اقتصادها بسبب التجارة الدولية تعطي هذه الدولة فرصة للحصول على القروض من الدول الصناعية والاقتراض الدولي ما هو إلا صورة لانتقال السلع والخدمات من دولة الى اخرى.

- إمكانية الحصول على أفضل ما وصلت اليه العلوم والتقنيات والمعلوماتية وبأسعار رخيصة نسبيا.
- التأثير المتزايد للتجارة الخارجية على حياتنا اليومية.
- تعتبر منفذا لتصريف فائض الانتاج في حاجة السوق المحلية حيث يكون الانتاج المحلي اكبر مما تستطيع السوق المحلية استيعابه والاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الاجنبي. ( علي داود و اخرون، 2002، صفحة 25)

***الفرع الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية***

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول ،الى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية ،فمن الحقائق المسلم بها في عالم اليوم أنه مهما اختلفت النظم السياسية في مختلف دول العالم فإنها لا تستطيع اتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن ،وذلك لأن اتباعها يدفع الدولة أن تنتج كل احتياجاتها بالرغم من أن ظروفها الاقتصادية والجغرافية لا تمكنها من ذلك ،فمهما يكن ميل أي دولة لتحقيق هذه السياسة فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الاخرى ،إذ أن الدول كأفراد ليس بإمكانها أن تنتج كل ما تحتاجه من السلع ،وإنما اقتضى الأمر أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية ،لأن تنتجها ثم تتبادلها بمنتجات دول أخرى تستطيع إنتاجها داخل حدودها او تستطيع لكن بكلفة ونفقة يصبح عندها الاستيراد من الخارج مفضلا ،ومن هنا تظهر أهمية التخصص وتقسيم العمل بين الدول المختلفة ،والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بظاهرة التجارة الدولية . ( جويدان الجمل، 2013، صفحة 203)

ويمكن إجمال اسباب قيام التجارة الخارجية فيما يلي :

**أولا– الحاجة للعلاقات الاقتصادية الخارجية**

– بما أنه هناك توزيع غير متكافئ لعناصر الانتاج بين بلدان العالم المختلفة ،بما فيها "الظروف المناخية، الأمطار نوع التربة ،الموارد المعدنية والبشرية ،والمستوى التكنولوجي" وغيرها من الكفاءات الإدارية والمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على قدرات البلد على الانتاج (اختلاف ظروف الانتاج) وهذا ما يجعل وجود اختلاف في امكانيات انتاج السلع والخدمات ،اي عدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

**ثانيا: اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الانتاج من بلد الى اخر**

ينتج اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة تفاوتا في امثلية استخدام الموارد الاقتصادية ،حيث تتصف الظروف الانتاجية بالكفاءة العالية في ظل ارتفاع مستوى التكنولوجيا ،حيث يخضع الانتاج لانخفاض الكفاءة الانتاجية والاستغلال الغير الامثل للموارد الاقتصادية .

**ثالثا– التعاون في العلاقات الاقتصادية الخارجية**

قد يبدو أن مبدأ التعاون أقل تأثيرا في قيام التبادل التجاري فيما بين البلدان ،إذا ما قورن بالأسباب الأخرى سابقة الذكر، ولاسيما في الظروف الاستثنائية وفي هذه الأحوال تتقلص دائرة التعامل الاقتصادي ،فتقل الروابط والعلاقات وغيرها ،أما في الظروف العادية الاعتيادية وفي جو التعامل الطبيعي ،فقد يمارس التعاون الدولي بمختلف اشكاله دورا هاما ،إذ يكون مبعثا قويا لنشأة علاقات اقتصادية جديدة . (فاضل جويد، 2013، الصفحات 123-124)

**رابعا– التخصص الدولي**

فالمزايا والمكاسب التي تحقق من قيام التجارة الخارجية تقوم الدولة بتصدير السلع ذات الواقع ميزتين في ان واحد ،أولها بتصريف منتجاتها الزائدة عن احتياجات السوق المحلي ،و ثانيها الحصول على سلع تستوردها من الخارج بأسعار تقل نسبيا على تكلفة انتاجها محليا .

**خامسا– الحصول على أرباح من التجارة الخارجية**

**سادسا– رفع مستوى المعيشة.** (طيفور ، 2016-2017، صفحة 13)

***المطلب الثالث: أساليب النظرية الحديثة للتجارة الخارجية***

***الفرع الأول: النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية***

**أولا : نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث**

وقد تناول نظرية المزايا المطلقة أو التكاليف المطلقة لادم سميث ( 1732-1790) في كتابه( ثروة الامم) التي وضعها في محاولته لتفسير قيام التجارة الخارجية ،والفوائد التي يمكن أن تعود على الدول لقاء دخولها في التبادل الدولي ،والتخصص في انتاج سلعة معينة وتبادلها مع انتاج الدول الاخرى .

وتقوم نظرية القيمة المطلقة لآدم سميث على أساس أن أي دولة تتميز بميزة مطلقة في سلعة معينة ،أي تنتجها بتكلفة مطلقة أقل من بقية الدول ،فيكون في مصلحة تلك الدول التخصص في انتاج السلعة ومبادلة الفائض عن طريق التجارة الدولية ،لأنه في ذلك مصلحة متبادلة لجميع الأطراف المتعاملة في التجارة الدولية والمتخصصة في انتاج السلع ذات التكلفة المطلقة الأقل بالنسبة لبقية دول العالم ،ولتفسير ذلك نفترض وجود دولتين (أ) و (ب) وأن الدولة (أ) لها ميزة مطلقة في انتاج احدى السلع عن الدولة (ب) بينما الدولة(ب) لها ميزة مطلقة في انتاج سلعة اخرى عن الدولة (أ) هنا كل دولة لها ميزة مطلقة في انتاج سلعة معينة ،وفي مثل هذه الحالة نجد أن الانتاج الكلي سوف يزداد لكل من الدولتين ،اذا تخصصت كل دولة في انتاج السلعة التي تتميز في انتاجها بميزة مطلقة مقارنة حالة عدم قيام واعتماد كل دولة على مسألة الاكتفاء الذاتي. ( برقوق و يوسف، 2016، صفحة 141)

إلا أن نظرية ادم سميث عجزت عن الاجابة عن التساؤل المطروح فيها إذا كان بلد ما لاتتوفر فيه ميزة مطلقة في انتاج جميع السلع على البلد الاخر. (مُحَمَّد عوض، 1995، صفحة 30)

**ثانيا: دافيد ريكاردو نظرية الميزة النسبية** (طيفور ، 2016-2017، صفحة 87)

بعد أربعين سنة من تحليل آدم سميث جاء دافيد ريكاردو يعطي فرصة للدول النامية التي ليس لها ميزة مطلقة في أي سلعة ،بسبب استخدامها لطرق تقليدية واقل كفاءة ،فقد بين ريكاردو في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي الذي 1821 ،انه حتى وان كانت لدولة ما ميزة مطلقة بإمكانها المشاركة واقتحام سوق التجارة الدولية ،أي أن هذه الدولة لها ميزة نسبية في انتاج سلعة ما.

بصفة عامة يرى دافيد ريكاردو سبب قيام التجارة الخارجية ،اختلاف المزايا النسبية بين الدول في انتاج السلع المختلفة ،وذلك اعتمادا على نفس الافتراضات الاساسية للنظرية وهي المنافسة الكاملة والتوظيف الكامل لعناصر الانتاج داخليا ،وقد تم الاعتماد على مجموعة من الافتراضات التحليلية:

- وجود دولتين فقط اي ان التجارة الدولية تتم بين دولتين فقط.
- وجود سلعتين فقط اي ان كل دولة تقوم بانتاج سلعتين فقط.
- ثبات مستوى التقدم التكنولوجي.
- العمل العنصر الوحيد المحدد لقيمة السلع المختلفة.
- أن التبادل الدولي يتم بين دولتين على اساسا مبادلة وحدة بوحدة.

وتجدر الاشارة الى أن نظرية الميزة النسبية لا تخلو من النقد ،فهي تفترض مثلا أن تكلفة الوحدة المنتجة ثابتة لا تتغير مهما تغيرت الكميات المنتجة ،وافترضت أيضا أن العمل هو المقياس الوحيد في التكلفة ،ولكن من المعروف أن تكلفة انتاج الوحدة تشمل بنود اكثر من تكلفة العمل حيث تدخل في انتاجها عناصر الانتاج الاخرى مثل "رأس المال الارض والتنظيم " والعوائد التي تحصل هذه العناصر تعتبر بنود تكلفة داخلة في انتاج السلعة. ( برقوق و يوسف، 2016، صفحة 148)

**ثالثا: نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل** (فاضل جويد، 2013، صفحة 127)

أكدت النظريات السابقة 'الميزة المطلقة الميزة النسبية' لتفسير قيام التجارة الخارجية بين البلدات على جانب العرض( امكانيات الانتاج)دون الاهتمام بالطلب.

لقد تنبه الى هذه المسألة جون ستيوارت ميل( 1806-1873) الذي اشار في نظريته القيم الدولية ،الى ان رغبة كل بلد في عرض صادراته من السلع ، يعتمد على مقدار استيراده بمعنى ان الصادرات تتغير وفقا لمعدلات التبادل التجاري السائدة بين البلدان المشاركة في التجارة ،ولهذا قام ميل بإدخال جانب الطلب على التحليل بهدف تحديد معدلات التبادل بين هذه البلدان ،وبناءا على ذلك حدد مفهوم التوازن بين البلدان المشاركة فعليا في التجارة وهو الوضع الذي تكون فيه صادرات البلد مساوية لاستيرادات البلد الاخر المشارك

معه في التجارة، بعبارة اخرى ان عرض الدولة (أ) لسلعته يمثل طلبه على سلعة البلد (ب) والعكس صحيح ، وان الانحراف لمعدل التبادل التجاري الدولي عن معدل التبادل التجاري الداخلي في البلد يزيد مكاسب ذلك البلد من التجارة الخارجية.

***الفرع الثاني: النظريات النيوكلاسيكية***

نظرية "هيكشر- أولين" (زغلول رزق، بدون سنة نشر ، الصفحات 38-40-43)

لقد جاءت مساهمة "هيكشر" ومن بعدها مساهمة تلميذه "اولين" لتكون اولى المحاولات الهامة والرئيسية لتفسير الاختلافات في المزايا النسبية ،وقد ظهرت افكار "هيكشر" عام "1919" ثم طور "اولين" افكار "هيكشر" وبنى تحليله عليها عام "1935"الذي اكد على الاختلافات في هبات الدول من عوامل الانتاج ،كشرط اساسي لقيام التجارة الدولية ومن اهم الافتراضات التي تقوم عليها هاته النظرية:

-استخدام الدولتين لنفس الفن الانتاجي.

—أن العالم يتكون من دولتين فقط ينتجان سلعتين فقط ،ويعتمدان على عنصرين من عناصر الانتاج (العمل رأس المال) .

-التخصص الغير المتكامل في الدولتين بعد التجارة.

-تماثل الاذواق بين الدولتين

-توازن التجارة بين الدولتين( قيمة الصادرات تساوي قيمة الواردات) .

ولقد أرجع اولين قيام التجارة الدولية الى عاملين أساسين هما :

- اختلاف الوفرة النسبية في عوامل الانتاج فيما بين الدول المختلفة.
- اختلاف نسبة تركيز عوامل الانتاج في دول انتاج السلع المختلفة.

ويمكن تفسير نظرية "هيكشر- أولين" من خلال نظريتين مرتبطتين ببعضهما البعض:

- **النظرية الاولى:** تحاول تفسير سبب اختلاف النفقات أو المزايا النسبية بين الدول ،على أساس الاختلاف في الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الانتاج وعرفت بنظرية هبات عناصر الانتاج .
- **النظرية الثانية:** تحاول تفسير التغيرات التي يمكن ان تحدثها التجارة الدولية على الاسعار النسبية لعناصر الانتاج فيما تعرف نظريته بنظرية تعادل اسعار الانتاج.

***الفرع الثالث : النظريات الحديثة للتجارة الخارجية .***

عالجت النظريات الحديثة في مجال التجارة الدولية بعض المسائل التي لم تتناولها النظرية الكلاسيكية 'فهي تسعى لتحقيق بعض الاهداف التطبيقية( شرح دراسة جديدة ) وكان من بين أهم الأسباب التي تشرح ظهور وتطوير النظريات الجديدة ،هو عدم الرضى على مستوى واسع أمام ضعف النظريات الكلاسيكية على تفسير خصائص التجارة الدولية.

- عكس المبادئ التي قدمتها النظرية الكلاسيكية، فإننا نلاحظ أن التجارة الدولية تتطور أكثر مابين دول جد متقدمة ،تتميز بهبات عناصر الانتاج الاقل اختلافا فنحن بصدد التجارة ما بين الدول الاقل اختلافا ،بينما النظريات الكلاسيكية ترتكز على دور الخصائص المختلفة للدول لتفسير قيام التجارة الدولية .

التزايد الكبير لحصة التجارة الفرعية استيراد وتصدير نفس السلع كنسبة مئوية من اجمالي التجارة العالمية، وعلى اساس هذا ليس للنظرية الكلاسيكية تفسير خاص بهذا من النوع من التجارة التي يختلف عن وجهة نظرها في مجال التخصص الدولي ،ويبدو حوالي نصف تجارة المنتجات الصناعية انها مبينة على تنويع المنتجات على اقتصاديات الحجم ،والتي لاتتفق مع نموذج "هكشر- أولين" ولشرح التجارة بين منتجات الصناعة الواحدة فإننا نحتاج الى نظرية جديدة تنشر النظرية الكلاسيكية للشركات المتعددة الجنسيات وللتجارة داخل المؤسسات باعتبارها ان الدول فقط هي التي تتبادل السلع ،ونحن نعلم ان المبادلات بين فروع الشركات متعددة الجنسيات الموجودة في الخارج تمثل نسبة كبيرة من حجم التجارة العالمية. (طيفور ، 2016-2017، صفحة 36)

**المبحث الثاني : مفاهيم حول الصادرات.**

يعتبر التصدير الوسيلة الأكثر سهولة في اقتحام الأسواق الأجنبية، و نجد أن معظم المؤسسات تبدأ توسعها نحو الأسواق العالمية من خلال قيامها بدور المصدر ثم التحول بعد ذلك إلى أحد الأشكال الأخرى لخدمة السوق الأجنبي.

***المطلب الأول: مفهوم الصادرات و أهميته***

***الفرع الأول: مفهوم الصادرات***

تمثل الصادرات مجموع قيم السلع و الخدمات التي تقوم الدولة ببيعها إلى الخارج (دينا ، 2007، صفحة 131).

وحسب الموسوعة الاقتصادية فمفهوم الصادرات يتمثل في: السلع والخدمات التي تنتجها إحدى الدول و تتبعها لدولة أخرى، في مقابل سلع أو خدمات تنتجها هذه الدول الأخرى أو مقابل الذهب و العملات الأجنبية (ناصر الدين، 2014 ، صفحة 83)

و تعرف على إنها قيمة السلع و الخدمات التي تنتجها الدولة و تحولها و يتم نقلها إلى غير المقيمين في دول أخرى

كما تعني الصادرات قدرة الدولة و شركاتها على تحقيق تدفقات سلعية و خدماتية و معلوماتية و مالية و ثقافية و سياحية إلى دول أسواق عالمية، لغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح و قيمة مضافة و توسع ونمو و انتشار فرص العمل.

***الفرع الثاني: أهمية الصادرات***

– تنويع الصادرات من خلال استخدام اكبر جزء من موارد متاحة ايدي عاملة وهذا يساهم في تقليل فتزداد درجة استخدامها و الانتفاع بها.

– تطوير صناعات محلية التي ستحل محل واردات التي من المفترض ان تكون قادرة على منافسة الصناعات المماثلة لها عند تصديرها إلى أسواق دولية ، الأمر الذي يفرض زيادة الكفاءة الإنتاجية لتلك الصناعات مما يتيح لها تقليل التكلفة و تحسين النوعية من جهة أخرى تتوسع الصانعات و يخصص جزء التصدير بعد سد حاجات سوق المحلية.

–توليد قيمة مضافة عالية للاقتصاد لإجراء تحويل عمليات على الخامات مواد محلية من شانه إعطائها قيمة اكبر من قيمتها الأولية قبل التصنيع فيدي زيادة القيمة المضافة للدخل و الناتج المحلي الإجمالي.

–تخفيف الضغط على موازين المدفوعات توفير قدر من عملات أجنبية بغية استراد مستلزمات إنتاج والاستثمار.

والحدير بالذكر أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الصادرات يصاحبه تغيرات في أنماط الاستهلاك التكنولوجي» وغير ذلك من التغيرات التي تؤدي بدورها إلى إمكانية زيادة ونمو معدل الصادرات من جديد» وهذا ما يبين العلاقة التبادلية والمتداخلة بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الدخل الوطني» وهو ما يؤّكد على نمو الصادرات التي كثيرا ما ينعكس ضعفها بعدم توازن موازين المدفوعات لكثير من الدول النامية» ولهذا يجب أن تعتبر الصادرات وتنميتها في الدول النامية من بين الأهداف الاقتصادية الأساسية لهذه الدول »على هذا الأساس اصبح يعتبر قطاع الصادرات الأساسي لعملية التنمية بأي دولة؛

وهذا من خلال أهميته التي تتجلى فيمايلي (مُحَّد عبد المنعم عفر و احمد مصطف، 1998، صفحة 38)

**1. خلق فرص عمل جديدة**

يعتير قطاع التصدير المستوعب الرئيس للعمالة الحديدة في أي اقتصاد، حيث تزداد فرص العمل في القطاعات التي تشهد زيادة في صادراتما نظرا لزيادة كفاءتما الانتاجية وقدرتما التنافسية، لذلك فالصادرات تلعب دورا هاما في توفير فرص العمل اذ أن كل مليار دولار من الصادرات يضيف نحو270 ألف فرصة عمل حديدة »وهذا ما أكدته تجارب العديد من الدول مثل دول شرق آسيا وهي : اليابان هونج كونج، كوريا الحنوبية، سنغافورة؛ تايوان، اندونيسيا، وتايلاند من استخدام التوجه التصديري في توليد معدلا نمو مرتفعة وخلق فرص عمل جديدة؛ الأمر الذي ساعد على انخفاض مستوى البطالة الى مستويات متدنية.

**–2اصلاح العجر في ميزان المدفوعات:**

تعتبر الصادرات أحد الموارد الحامة لحلب النقد الأجنبي يمما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملة المحلية للبلد وأسعار الصرف. وعليه تلعب الصادرات دورا مهما ومباشرا في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات وذلك من خلال معالجة أي خلل في الميزان التجاري يعتبر الاستثمار كحرك الاساسي لنجاح عملية التصدير، وهذا ما أكدته العديد من التجارب الدولية التي حققت

نموا ملحوظا في عملياتها التصديرية، وذلك لأن الاستثمار الاجنبي يأَقِ بالتكنولوجيا الحديثة المتطورة والخبرة بالإضافة الى الارتباط بالأسواق العلمية، فالتكنولوجية الحديثة تساهم بشكل كبير في تطوير نوعية المنتج وخفض تكاليف انتاجه»كما يسمح الاستثمار أيضا بتوافر رأس المال الذي يسمح صناعات جديدة وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة وربط المنتجين المحليين بالأسواق الدولية

***المطلب الثاني أنواع الصادرات***

تم تقسيم الصادرات إلى:

1-**صادرات منظورة ملموسة**: هي سلع مادية التي تمر على الحدود الجمركية، مثل السيارات الذهب الفضة المنسوجات و أجهزة كمبيوتر وغيرها فكان ظهور الصادرات من المعاملات التجارية التي ظهرت منذ الأزل.

2-**صادرات غير منظورة**: خدمات صادرات غير ملموسة و هي مفصلة و موضحة في الحساب الجاري لميزان المدفوعات. نذكر منها ما يلي:

-إيرادات استثمارية تشمل الإيرادات المحققة من فوائد القروض إلى الهيئات الأجنبية كذلك الأرباح استثمارات وطنية.

-مواصلات و اتصالات تتمثل دخل الشركات النقل و الملاحة البحرية و الجوية الوطنية على الخدمات التي يستفيد منها الأجانب و إيرادات هيئات وطنية و عوائد المرور التي تدفعها الحركات النقل و الملاحة الأجنبية مقابل الأراضي و تلغراف و التلفونات الوطنية عن خدمتها لأفراد الأجانب أو شركات أجنبية.

-السفر و السياحة و الإقامة خارج الدولة تشمل إيرادات سياحية من الأجانب و مدفوعات الوكلاء و الهيئات الاجنبية المقيمة داخل البلاد (موسي، 2018، صفحة 54).

-**صادرات مؤقتة**: تلك البضائع أو الأموال التي يتم تصديرها إلى الخارج لمدة معينة من الزمن ثم يعاد استردادها من جملتها.

- منتجات يراد تقديمها في المعارض و المؤتمرات.

- مواد و أجهزة و آلات لأشغال ضرورية لمهمات العمل بالخارج.

- إرسال أجهزة و آلات لإصلاحها بالخارج.

4-**صادرات نهائية**: سلع و خدمات يتم تصديرها بصفة نهائية بحيث تقطع علاقتها بالمصدر بمجرد وفائه التزاماته تعاقدية مع المستورد (بن لحرش، 2013، صفحة 25).

***المطلب الثالث محاور واساسيات استراتيجية تنمية الصادرات***

أي إبراز المجالات الأساسية التي ينبغي التأثير والعمل عليها بغرض الوصول إلى تنمية الصادرات.

**محاور إستراتيجية تنمية الصادرات**

لا يوجد نموذج موحد صالح للتنفيذ في كل الدول ». بالنظر لاختلاف الفروق الاقتصادية » الاجتماعية ». السياسية والثقافية للدول . إن هذه المحاور التي تركز عليها إستراتيجية تنمية الصادرات يمكن الإشارة إليها فيما يلي: (صديقة، دون سنة نشر، صفحة 3)

أ- الإطار المؤسسي

ب - جودة المنتج

ج- أيجاد سياسة تمويلية وائتمانية ناجحة لتغطية الصادرات الصناعية

د- تأمين الصادرات

هـ - أنشاء المناطق الحرة والمناطق الصناعية التصديرية

و- تشجيع الاستيراد وتسهيله بهدف أعادة التصدير

ح - أصلاح القطاع المصرفي

**أساسيات تنمية الصادرات في الدول النامية**

تتطلب إستراتيجية تنمية الصادرات في الدول النامية جملة من الأساسياتء والتي تتمثل في : (صديقة، دون سنة نشر، صفحة 4)

أ- تدخل الدول لتأدية دور واضح في عملية التنمية

-يتمثل في إزالة المعوقات التي تقيد قدرة الدولة على التصدير

-إزالة الاضطرابات الناجمة عن الأنظمة التجارية

ب - العمل على تنمية الصادرات كما وكيفا وذلك بتنويع التركيبة السلعية لهذه الصادرات

لضمان استقرار حصيلتها ، عن طريق وضع برنامج للتوسع في تصدير السلع المصنعة ونصف المصنعة ، والعمل على رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للصناعات التصديرية من اجل تعزيز المركز التنافسي لصادرات البلد في الأسواق الخارجية »

ج- العمل على تحقيق التوزيع الجغرافي للصادرات

يجب على الدول النامية أن تعمل على تنويع أسواقها وإعطاء أولوية خاص لتطوير علاقات التبادل التجاري فيما بينها . بحيث تنخفض حدة المنافسة في هذه الدول » مما يضمن تحرير علاقات التبادل التجاري من سيطرة الاقتصاديات الرأسمالية والتخلص من التبعية لها .

**المبحث الثالث : البحث عن الترقية للصادرات خارج المحروقات**

يعتبر البحث عن ترقية للصادرات خارج المحروقات ، اختيار قديم نسبيا إن لم يكن حلما راود أغلب الحكومات حيث أدرجته سلطة الاشتراكية ضمن منطق الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي كما حاولت سلطة إعادة الهيكلة نعته بسياسة إحلال الصادرات محل الواردات كما هو معمول به في بعض دول أمريكا اللاتينية ومع تدهور أسعار النفط في منتصف الثمانينات ، لجأت إليها السلطة أداة لتعويض الخسائر الناجمة عن تدهور أسعار المحروقات ، واستمرت سياسة رد الاعتبار إلى هذه الفكرة غداة تطبيق برنامج الاستقلالية والذي اعتمد أساسا على أسلوب التحريض الجبائي لحفز المؤسسات على التصدير غير أن غياب الإطار المؤسساتي والقانوني لفكرة ترقية الصادرات أثر سلبا على مردوديتها ، وهو ما حاولت سلطة التعديل الهيكلي تلافيه من خلال عملين هما : ( Ben Hamou , 1999 , p. 19)

- استحداث مؤسسات جديدة لترقية الصادرات خارج المحروقات.

- منح معاملة تفضيلية لمؤسسات التصدير.

***المطلب الأول: استحداث مؤسسات جديدة لترقية الصادرات خارج المحروقات***

اعتقدت السلطة تحت تأثير بعض الأعوان الاقتصاديين، بأهمية استحداث إطار مؤسساتي جديد لترقية الصادرات خارج المحروقات، يعمل على توفير الدعم والإسناد لقطاعات التصدير ويسهر على تطبيق سياسة الحكومة في مجال تنويع الصادرات. ( Ben Hamou , 1999 , p. 21)

وقد استند هذا التدخل إلى نص المادة 19 من دستور 1996 ، الذي يمنح للدولة سلطة تنظيم التجارة الخارجية ، ولا يتجه هذا التنظيم إلى فرض القيود على التبادل الخارجي بقدر ما يسعى إلى ترقيته ، وبما ينسجم متطلبات مبدأ حرية الصناعة والتجارة المكرس في نص المادة السابعة والثلاثون منه ، وقد رأى أحد الكتاب بالنظر إلى هاتين المادتين وجود نوعا من التناقض بينهما ، حيث تحتفظ الدولة من جهة بسلطتها في تنظيم التجارة الخارجية وهي سلطة موروثة عن عهد الاحتكار ، لكنها من جهة أخرى تعترف بحرية الإتجار ، وهذا ما يعني استبعاد التنظيمات المقيدة لهذه الحرية وفي الواقع فإن هذا الاعتقاد غير مبرر ، لكونه يتعارض مع المنطق العام لبرنامج التعديل الهيكلي المتبنى من طرف السلطة والذي تبنى مبدأ تحرير التجارة الخارجية ، على أن يبقى تنظيم هذا التحرير من صلاحيات الدولة وفي إطار السياسة الاقتصادية المنتهجة من قبلها ، والتي ترمي إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري عن طريق الزيادة في الصادرات خارج المحروقات ، ولهذا الغرض بالذات جندت هيئات متعددة لإنجاز هذه المهمة البعض منها كانت موجودة من قبل ،

وأعيد تنظيمها كوزارة التجارة ، والبعض الآخر استحدثته السلطة لأغراض الترقية ، كالديوان الجزائري لترقية الصادرات PROMEX ، والشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات CAGEX (Ben Hamou , 1999 , p. 231 )

***الفرع الأول: إعادة تنظيم دور وزارة التجارة في مجال التجارة الخارجية***

أعادت سلطة التعديل الهيكلي تنظيم دور وزارة التجارة في مجال التجارة الخارجية ، بمقتضى المادة الثامنة من المرسوم التنفيذي رقم 94 / 207 المؤرخ في 16 / 07 / 1994 ، حيث تم تكليف الوزارة بمهمة ترقية التبادل التجاري مع الخارج ولتحقيق هذه المهمة تساهم الوزارة في وضع التصورات الجديدة للأدوات التنظيمية والهيكلية المتعلقة بالتجارة الخارجية ، كما تعمل على تنشيط هذا القطاع في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف ، بالإضافة إلى كونها شريك أساسي في التحضير ، والتفاوض حول الاتفاقات التجارية مع الشركاء الأجانب ، وبالتنسيق مع البنيات المعنية والمصالح الموجودة لدى البعثات الدبلوماسية للجزائر والمكلفة بالشؤون التجارية ، والتي برزت مؤخرا في شكل ملحقين تجاريين بالبعثات كما تظم الوزارة مديرية عامة للتجارة الخارجية ، تم تنظيمها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94 / 208 المؤرخ في 16 / 07 / 1994 وتشكل حسب المادة الثانية منه من مديرية العلاقات التجارية الثنائية تتألف من مديريات فرعية لكل من أوروبا ، أمريكا ، إفريقيا ، الدول العربية ، آسيا وأمريكا اللاتينية ومديرية أخرى للعلاقات التجارية والمنظمات الدولية المتخصصة المتعددة الأطراف ، وتهتم بالعلاقات مع دول اتحاد المغرب العربي والمنظمات الدولية المتخصصة . (أنظر المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 208/94)

وأخيرا مديرية لترقية لتبادل التجاري الخارجي، وتتكون من مديرية فرعية للتنظيم، والتأطير وأخرى لدعم الصادرات. (أنظر المادة 03 من المرسوم رقم 208/94)

ويتجلى لنا من خلال هذه البنيات التنظيمية، رغبة السلطة في تجنيد الوزارة لخدمة سياسة ترقية الصادرات خارج المحروقات، وإذا لم تعد الوزارة بهذا المعنى جهاز محايد، بل أصبحت أداة في يد الدولة لتوجيه الأعوان الاقتصاديين نحو لتصدير، وبما يتماشى وانشغالات السلطة في تحقيق التوازن المنشود للميزان التجاري الجزائري. (أنظر المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 208/94)

***الفرع الثاني: إنشاء الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية***

أنشأ هذا الديوان بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01 / 10 / 1996، وقد اعتبره المشرع هيئة عامة ذات طابع إداري، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهو موضوع تحت وصاية وزارة التجارة، والملاحظ أن إضفاء الطابع الإداري على الديوان يجعله مجرد مؤسسة إدارية مستقلة، وهو ما قد يعرضه لمخاطر البيروقراطية، والجمود الإداري، خاصة إذا ما أدركنا طبيعة المهام المكلفة بها والتي تتطلب المرونة، والتكيف مع متغيرات التجارة الدولية، حيث يتكفل الديوان تثمين الصادرات

ومعاينة وتحليل الوضعيات الهيكلية ، والظرفية بغرض مضاعفة تواجد المنتوج الوطني في هذه الأسواق ، كما يعتبر الديوان بوجه عام بنك معلومات يزود المؤسسات المحلية بالمعطيات الكافية حول سير وفرص الأسواق الدولية ، المنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 81 / 389 المؤرخ في 26 / 12 / 1981 ، وقد حل في هذا الشأن محل المركز الوطني للمعلومات والتوثيق الاقتصادي كما استحوذ

على صلاحيات المركز الوطني لرصد الأسواق الخارجية ، والمبادلات التجارية المنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 90/135 المؤرخة 1990/05/15 (جريدة رسمية رقم 55 مؤرخة في 18/05/1990)

ويتكفل بتسيير الديوان مجلس توجيه ، يرأسه وزير التجارة أو من يمثله قانونا ويتألف من اثنتا عشر عضوا يمثلون وزارات المالية ، والصناعة الخارجية ، والطاقة ، والصناعات الصغيرة والمتوسطة والفلاحة والنقل ، والسياحة والتخطيط ، وممثل عن بنك الجزائر ، وآخر عن شركة سوناطراك وتتميز تركيبة المجلس بخاصتين هما: (أنظر المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 327/96)

**أولا / الهيمنة المطلقة لأجهزة الدولة على تشكيلة المجلس،** حيث تقتصر العضوية فيه على ممثلي الوزارات المعنية بحقل التجارة الخارجية، دون اشتراك ممثلي أرباب العمل الخواص وغياب هذا الطرف قد يؤثر على مردودية المجلس علمنا أن مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام تتضاعف باستمرار وستصل إلى مداها مع استكمال تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي.

**ثانيا / الاشتراك غير المبرر لممثل سوناطراك داخل مجلس التوجيه** ، نظرا لكون تصدير المحروقات يخضع إلى نظام قانوني خاص ولا يقع تحت طائلة تطبيق تدابير ترقية التجارة الخارجية (انظر النظام رقم 91/03 الصادر عن مجلس النقد والقرض)، أما من حيث الشروط المقررة في الأعضاء المشكلين للمجلس ، فلقد اكتفى المشرع بضرورة اقتراحهم على أساس كفاءتهم في ميدان التجارة الخارجية ، كما يجب اختيارهم من بين الإطارات التي لها رتبة مدير عام على الأقل في إدارتهم الأصلية ويعينون في مهامهم بمقررة صادرة عن وزير التجارة لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد ولا يتمتع المجلس ، بسلطة اتخاذ القرار بل يعد فقط جهاز حكومي مكلف بتنفيذ سياسة الحكومة في مجال التجارة الخارجية ، وتتخذ مداولاته شكل التوصيات لا تصبح نافذة إلا بعد تصديق وزارة التجارة عليها . (أنظر المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 327/96)

وانطلاقا من ذلك، تبرز لنا التبعية العضوية، والوظيفية للديوان تجاه الحكومة، والتي تزداد وضوحا في شخص المدير العام للديوان المعين بموجب مرسوم تنفيذي وبناءا على اقتراح من وزير التجارة، والمكلف حسب مرسوم إنشاء الديوان بالسهر على تسيير الديوان ، وتمثيله ، وتنفيذ أهدافه ، حسبما تتبناه الحكومة من سياسات واختيارات. (أنظر المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 327/96)

***الفرع الثالث: إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة***

أنشأت هذه الغرفة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96/93 المؤرخ في 03/03/1996 وقد كيفها المشرع على أنها هيئة عامة ذات طابع صناعي ، وتجاري ، تتمتع بالشخصية المعنوية ، والاستقلال المالي وتخضع لوصاية وزارة التجارة (أنظر المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 96/93) وتتمثل اختصاصاتها حسب نص المادة الخامسة من مرسوم إنشائها في القيام بأي عمل يهدف إلى ترقية وتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية ، وتوسيعها نحو الأسواق الدولية ، ولهذا الغرض تقوم الغرفة بتنظيم الملتقيات ، والتظاهرات الاقتصادية داخل التراب الوطني ، وخارجه ، كما تتولى أيضا إقامة المعارض وإنجاز الدراسات الخاصة بترقية المنتوجات الوطنية في الأسواق الخارجية ، وتقديم الاقتراحات بتسهيل عمليات التصدير وكذا إبرام اتفاقات ثنائية مع الغرف التجارية الأجنبية ويمكن للدولة استشارتها بشأن الاتفاقات التجارية المزمع إبرامها مع الشركاء الأجانب. (أنظر المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 93/96)

وفضلا عن ذلك تتدخل الغرفة في حل النزاعات المتعلقة بالتبادل التجاري من خلال هيئة مصالحة وتحكيم تابعة لها ويمتد اختصاص هذه الهيئة إلى المنازعات التجارية الدولية، كما تنص على ذلك المادة السادسة من مرسوم إنشاء الغرفة، وتتشكل الغرفة من ثلاثة أجهزة تتمثل فيما يلي:

**أولا / الجمعية العامة:** وتضم ممثلي أعضاء مكاتب الغرفة الجهوية للتجارة والصناعة وممثلين عن أرباب العمل العموميين والخواص وخبراء تنتقيهم الغرفة لكفاءتهم في الميدان التجاري ويتمتع الأعضاء بمختلف انتماءاتهم بصوت استشاري.

**ثانيا / مجلس الغرفة:** ويتكون من رؤساء ونواب رؤساء الغرف الجهوية للتجارة والصناعة ويعتبر هيئة تداولية تحرر مداولاته في شكل محاضر لها القوة التنفيذية. (أنظر المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 96/93)

**ثالثا / اللجان التقنية للغرفة :** وتعتبر أجهزة دائمة للغرفة ، وهي بمثابة خلايا تفكير لها حيث تقوم بإجراء الدراسات ذات الصلة بنشاطها كما تتولى وضع الخلاصات حول تطورات التجارة الخارجية وتقديم المقترحات الكفيلة بعلاج سلبياتها وإلى جانب هذه الأجهزة يتواجد منصب المدير العام للغرفة الذي يقوم بمهمة إدارتها وتسييرها من الناحية الإدارية أو المالية ويعين المدير العام بموجب مرسوم تنفيذي وباقتراح من الوزير المكلف بالتجارة ويمارس صلاحيات واسعة لتسيير الغرفة كما سبقت الإشارة إليه وبشأن التركيبة العضوية للغرفة فإنها تتميز بهيمنة القطاع الخاص داخل الجمعية العامة عكس الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية الذي استبعد هذا القطاع من دائرة العضوية كما تتميز هذه الغرف من جهة أخرى بتميزها عن الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة C.N.C.I المنشأة بموجب المرسوم رقم 87/171 المؤرخ في 01 / 08 / 1987 ، حيث تمتلك الغرفة الجديدة صلاحيات أوسع من سابقتها كما يتوفر لديها الوسائل الكافية لتنفيذ برامجها على خلاف الغرفة الوطنية للتجارة التي لم تكن في الواقع سوى أداة لتوزيع الميزانية على الحائزين لرخص الاستيراد دون أن يكون لها أي دور في وضع استراتيجية التجارة الخارجية. (أنظر المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 87/171 25)

***الفرع الرابع، إنشاء الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات CAGEX***

تم إنشاء هذه الشركة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96 / 205 المؤرخ في 05 / 06 / 1996 تعليقا للأمر رقم 96 / 16 المؤرخ في 10 / 01 / 1996، والمتعلق بتأمين القرض على الصادرات والذي أسس في نفس المادة الأولى منه نظام التأمين على خاطر التصدير. (أنظر المادة 01 من الأمر رقم 96/06)

وانطلاقا من ذلك أصدرت السلطة القانون الأساسي للشركة والذي يعتبرها شركة ذات أسهم بالنظر إلى عقدها الموثق المؤرخ في 03 / 12 / 1996.

وتهدف الشركة إلى تغطية مخاطر التصدير وتخضع هذه التغطية إلى المرسوم التنفيذي رقم 96 / 235 المؤرخ في 07 / 02 / 1990 والمتعلق بشروط وكيفيات تغطية المخاطر الناجمة عن التصدير وقد أنشأ هذا المرسوم إلى جانب الشركة الجزائرية لتأمين وسمان الصادرات

لجنة حكومية سماها بلجنة تامين وضمان الصادرات مشكلة من ثلاثة أعضاء يمثلون وزارة المالية والخارجية التجارة، الفلاحة، الصناعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وممثل من بنك الجزائر والرئيس المدير العام للشركة الجزائرية CAGEN.

وتتكفل اللجنة بفحص طلبات التأمين والفصل فيها وتقديم مقترحات إلى وزير المالية حول دعم الصادرات كما تفصل في الطعون المقدمة من طرف المصدرين وتنقسم المخاطر المغطاة من طرف الشركة إلى نوعين رئيسيين " مخاطر تجارية ومخاطر سياسية. (انظر المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 96/235)

**أولا / المخاطر التجارية**: فلقد عرفها المشرع في نص المادة الخامسة من الأمر رقم 96/06 المؤرخ في 10 / 01 / 1996 أنها خطر ناجم عن تعرض المشتري لحالة إعسار سوآءا كان هذا الإعسار قانونيا أو فعليا ويشترط في هذا الإعسار المضمون توافر ثلاثة شروط وهي كالتالي:

1-عجز المشتري الأجنبي من الوفاء مستحقاته تجاه المصدر الوطني .

2-أن لا يكون الوفاء ناتج عن عدم تنفيذ شرط تعاقدي من قبل الطرف المؤمن ولكن ناتج عن عن تقصير أو إهمال أو إعسار المشتري الأجنبي. (أنظر المادة 06 من الأمر رقم 235/06)

3-واخيرا أن يكون الشخص المؤمن شخص طبيعي أو معنوي م من أشخاص القانون الخاص ومعنى ن أن التغطية لا تمتد إلى المرافق العمومية التي قد تمارس مهام التصدير. (أنظر المادة 07 من المرسوم رقم 96/235)

والملاحظ أن المشرع لا يميز بين حالة الإعسار وحالة التقاعس من حيث التغطية إذ كلاهما يقعان تحت طائلة عقد تأمين الصادرات.

**ثانيا / المخاطر السياسية**: فإنها تحدث عندما لا يتحصل المصدر على ديونه نتيجة حرب أهلية أو أجنبية أو بسبب اضطرابات أو ثورة داخل بلد المشتري أو بفعل تدابير تنظيمية اتخذتها دولته.

كما قد يندرج ضمن هذه الطائفة خطر عدم التحويل الناجم عن أحداث سياسية أو صعوبات اقتصادية أو مستجدات تشريعية شهدتها دولة المشتري ومن شأنها أن تعرقل أو تؤجل عملية التحويل وإلى جانب هذه المخاطر تمتد التغطية إلى ضمان الأخطار الناتجة عن الكوارث الطبيعية كالزلزال والبراكين والتي تتسبب في وقف نشاط المشتري أو تؤثر على يساره.

ويخضع تأمين هذه الأخطار في مجملها إلى عقد نموذجي تعده الإدارة المؤهلة ويخضع لمصادقة وزير المالية ويمكن أن يكتتب في هذا التأمين كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم ويتعلق بمختلف عمليات التصدير التي تتم انطلاقا الجزائر باستثناء الصادرات من المحروقات ومن الناحية العملية تقتر الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات ثلاثة منتوجات وهي كالتالي:

**1-بوليصة تأمين إجمالية**: تغطي المبلغ الإجمالي لرقم الأعمال المخصص خلال سنة التصدير . (أنظر المادة 02 من المرسوم رقم 96/235)

**2 –بوليصة تأمين فردية:** تغطي منتوج وحيد وتتعلق بالعقود الكبرى المتوسطة المدى أو الطويلة المدى

**3–بوليصة اعتماد المشتري** : وتبدأ في السريان منذ تاريخ تسديد المصدر للاعتماد عن طريق البنك المتعاقد معه وتعتبر هذه البوليصة كأداة لضمان استيراد القرض ويشترط لإنجازها وفاء المصدر بكافة تعهداته التعاقدية .

وإلى جانب هذه المنتوجات، أنشأ المشرع الجزائري بوليصة تأمين جديدة المادة 195 من قانون المالية لسنة 1996 تدعى ببوليصة الاستكشاف والمعارض وتتكفل الدولة طبقا لها بتغطية الخسائر الناجمة عنها في حدود 80 % بالنسبة للمخاطر التجارية و 90 % بالنسبة للمخاطر السياسية وتنخفض نسبة التغطية إلى 60 % في حالة كون النشاط المؤمن يتعلق بالمعارض وتبدأ التغطية في مهلة لا تزيد عن ستة أشهر من تاريخ وقوع الخطر.

وهكذا وتأسيسا على ما تقدم، تحصل المصدر الجزائري لأول مرة على نظام خاص للتأمين على الصادرات يتميز بما يلي:

1**–إرتفاع نسبة التغطية** التي تتراوح ما بين 80 % إلى 90 % على كافة المخاطر الناجمة عن عمليات التصدير وتشكل هذه النسبة مؤشر على حجم الأمن الذي أصبح متوافرا للمصدرين المحليين.

2 –استعمال التغطية كأداة لتدعيم المركز التنافسي للمصدرين المحليين، في السوق الدولية بحيث يوفر لهم الدعم الكافي لاحتلال مكانة أفضل داخل هاته السوق.

***الفرع الخامس: انشاء صندوق خاص لترقية الصادرات***

انشا هذا الصندوق توجب المرسوم التنفيذي رقم 205/96 المحدد لكيفيات سير حساب التخصيص الخاص رقم 302/84 المفتوح لدى الخزينة ويتدخل هذا الصندوق التمويل الأمان وتحسين نوعية المواد المخصصة للتصدير وتقول الصندوق من خلال الرسم المتعلقة بالأسواق الدولية والتي تهدف إلى توفير المعلومات المعمارين المنام الإنساني ومن مساهمة الأجهزة العمومية والخاصة المعنية بالأعلى الصادرات وقد تم توسيع مجال تدخل الصندوق النفسي المادة 110 من قانون ويعتبر الصندوق كفتاة قانونية تمر فيها مساعدات الدولة المهمة لهم المالية لسنة 1997 حيث لم يعد فقط أداة لتوزيع المساعدات بل أسبح في الواقع اشبه بمؤسسة مالية تضمن السير الحسن لعمليات التصدير

***الفرع السادس: إنشاء مناطق حرة***

تم إنشاء هذه المناطق في إطار قانون ترقية الاستثمار حيث يتحمل المستثمرون المقيمون بها بإنتاج سلع مخصصة للتصدير كما يمكن تعريف البعض منها داخل التراب الوطني شريطة أن لا تتعدى نسبة التصريفات 20 من الإنتاج .

***المطلب الثاني: مبررات اللجوء إلى تنمية الصادرات خارج المحروقات***

لقد شهد عقد الثمانينات عجزا كبيرا في موازين المدفوعات مجموعة من الدول ثما أدى إلى ارتفاع الأسعار وزيادة حدة البطالة في نفس الوقت، وبالتال تدهور مستويات المعيشة» ويرجع هذا العجز إلى مجموعة من الاعتبارات نذكر منها: ( أبو عيدة، 2013، صفحة 353)

**–النزعة الحمائية:**

اتجهت الدول الصناعية المتقدمة إلى زيادة النزعة الحمائية أمام وارداتها من كافة السلع الأولية والصناعية، نتيجة الازمات المالية التي سادت في عقد الثمانينات، بالإضافة إلى فترات الركود العالمي الذي ساد معظم الدول الصناعية، هذا وقد اتجهت الدول الصناعية إلى تبني القيود الحمائية، على إثر نجاح المنظمة العالمية للتعريفة الجمركية

""الجات" في تخفيض متوسط التعريفات الجمركية، وقد أثرت هذه القيود تأثيرا واضحا منذ منتصف السبعينات على صادرات الدول النامية، ويرجع الاتجاه المتزايد للنزعة الحمائية من جانب الدول الصناعية المتقدمة إلى الطبيعة الديناميكية للميزة النسبية، فالمعروف أن الدول المتقدمة هي منبع الاختراعات الحديثة، غير أن هذه الميزة سرعان ما تنتقل إلى دول أخرى قد تكون أقل تقدما حيث يتم إنتاج السلعة فيها وتصديرها إلى الخارج استنادا إلى وفرة عوامل الإنتاج في تلك الدول فتبدأ الدول صاحبة الاختراع في مواجهة منافسة شديدة ليست فقط في الأسواق العالمية، بل أيضا فى أسواقها الداخلية، الأمر الذي يدفع بالعديد من الدول إلى البحث عن وسائل جديدة للحماية.

**– معدل التبادل:**

شهدت معدلات التبادل الدولية تدهورا في غير صالح الدول النامية، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى اتجاه

أسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدولة المتقدمة الصناعية إلى الدول النامية إلى الارتفاع الشديد مقابل اتجاه أسعار السلع الاولية باستثناء المحروقات إلى الانخفاض ويرجع السبب وراء الانخفاض النسبي ف أسعار المواد الأولية إلى تراخي الطلب العالمي على هذا النوع من المنتجات نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي الذي حققته هذه الدول الصناعية المتقدمة، ما ساعدها على تخفيض نسبة المواد الأولية (المستوردة) المستخدمة في إنتاج السلع الصناعية.

**–الدين الخارجي:**

لقد تزايدت أعباء الديون الخارجية للدول النامية في الفترة الأخيرة نتيجة لتزايد العجز في موازين المدفوعات، ثما ترتب عليها التزامات وأعباء واجبة السداد بعد فترة زمنية معينة، ويزداد الأمر سوءا بارتفاع أسعار الفائدة على هذه القروض، وعليه فان السبيل لمواجهة العجز المتراكم ف موازين المدفوعات هو الاهتمام بالتصدير، واستراتيجيات التسويق الدولي له ولا شك أن العالم اليوم بموج بتغيرات

سريعة تعكس تباين مستويات الإنتاج والأداء الصناعي للدول المختلفة، الأمر الذي يضفى المزيد من المسؤولية على عملية تطوير التصدير للدول النامية .

***المطلب الثالث: التحديات والعقبات التي تواجه استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات:***

تعتمد الدولة الجزائرية بشكل اولي واساسي على صادرات قطاع المحروقات في تمويل احتياطاتها من العملة الصعبة (وصاف، 2002 ، صفحة 11 ) ولم تكن إجراءات وتدابير دعم وتشجيع الصادرات خارج المحروقات التي شرع فيها بداية من1996 لتترفع من مستوى نجاعة المؤسسات الجزائرية في قطاع التصدير إذ ظلت لا تتعدى 63 في أحسن الظروف.

وفي هذا المضمون وبعد تسليط على واقع التصدير خارج المحروقات في الجزائر يمكن ذكر بعض الاختلافات التي تحول دون وصول المنتوج الجزائري الى الأسواق الدولية: (قاسمي و قندوز، 2010، الصفحات 7-8)

سوء التسيير من منظور مؤشرات الكفاءة والفعالية والمرونة والمتمثلة في عدم تنوع القاعدة الفلاحية والصناعية للاقتصاد الجزائري، حيث أن القدرة التنافسية للاقتصاد ضعيفة باعتبار أن عمق الإشكالية في ضعف تسيير المؤسسات سواء الكبيرة أو الصغيرة والمتوسطة على جل سواء، فإن أغلب المؤسسات ما زال تسييرها ضعيف جحدا.

- التباطؤ في إدراج نصوص تشريعية وتنظيمية جديدة تحكم اليات التصدير والمنافسة والمعاملات التجارية وشروط ممارسة الأنشطة الاستغلالية) بالرغم من إبداء مجموعة من الخبراء تفاؤلا بإعادة تنشيط صادرات الجزائر خارج المحروقات، بإصدار مراسيم وأوامر جديدة محفزة من شأنها زيادة حجم الصادرات، من خلال تخفيف التنظيمين الجبائي والجمركي وإعادة تنشيط دور الصندوق الخاص بترقية الصادرات.
- انتشار ظاهرة الفساد الإداري، رغم أن الحكومة تعلن محاربتها للفساد بشكل مفتوح باعتباره عائقا رئيسيا أمام جهود التنمية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية) وكان بالإمكان تنويع مصادر الاقتصاد الوطني لولا غياب الرقابة والمتابعة.
- البنوك تمنح قروضا وتسهيلات للاستيراد عوضا عن تشجيع وتقوية الطاقة التصديرية للمؤسسات الجزائرية، ما أدى إلى استنزاف المدخرات الوطنية نحو تمويل قطاع الاستيراد على حساب المشروعات الاستثمارية المنتجة كانت عمومية أو خاصة إلى المرافقة البنكية الدائمة ساهم بشكل كبير في تراجع حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- اقتصار نشاط التصدير على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تتحكم في مانجمنت ومعايير الإنتاج، مما نتج عنه عرض سلع لا تتوافق والمواصفات الدولية، بما في ذلك المنتوجات الفلاحية والتي بالرغم من الطلب الكبير عليها في الخارج إلا أنها تبقى غير متوفرة على المواصفات الدقيقة التي تمكنها من منافسة المنتوجات

الأجنبية المتواجدة في الأسواق الأوروبية والعربية. وذلك على العكس في المؤسسات الكورية أو حتى المغربية حيث تساهم حصيلة صادراتها في تمويل دورتها الإنتاجية.

- عدم تطابق المنتوج الوطني مع المعايير الدولية خاصة في مجال الجودة والنوعية وقيود البيئة، وهذا راجع لكونها عملت لسنوات طويلة في غياب المنافسة مما جعلها تبقي سلعها ضمن مقاييس وطنية بحتة موجهة لسوق واحدة، حيث تعاني المنتجات

الجزائرية من الجودة المنخفضة والنوعية الرديئة مقارنة مع نوعية نفس المنتجات في السوق الخارجية، وبالنسبة للقطاع العام فالمؤسسات تقوم بعرض منتجاتها دون إجراء دراسات وأبحاث تسويقية لاحتياجات ورغبات الزبون، إلى جانب غياب الرقابة في مرحلة الإنتاج وقلة الضوابط والشعور بالمسؤولية المهنية، أما القطاع الخاص فرداءة منتجاته تعود في غالب الأحيان إلى تحسين الكفاءة الإنتاجية من خلال زيادة المخرجات باستعمال نفس المدخلات (كما ونوعا). لذلك فإنَ التموقع الجيد للصادرات الجزائرية يتطلب وجود وعي بمعطيات المرحلة وما يرافق عملية التكيف مع متطلبات السوق الخارجية.

- عدم امتلاك المصدرين الجزائريين السيولة المعلوماتية الكافية عن الأسواق العالمية» والتي يمكن أن تشكل فرصا تسويقية بالنسبة إليهم، فمثلا أبدى أرباب منتدى رؤساء المؤسسات مخاوفهم من دخول الجزائر للمنطقة العربية للتبادل الحر بسبب نقص المعلومات حول دراسة الجدوى منها. وهنا نطرح مسألة في منتهى الأهمية تتضمن نجاعة منظومة المعلومات في ترشيد وتجويد القرارات الوظيفية والتسييرية المتخذة، بإعتبار أن المعلومة في بيئة الأعمال الراهنة من أثمن الأصول المفضية إلى تحقيق الميزة التنافسية. طالما أن تحقيق النجاح لا يتأتى دون فهم

أفضل لراهن أسواق التصدير ورهاناتها، من شأنها أن تمكن المصدرين من استغلال الفرص المتوافرة على مستوى الأسواق الخارجية، ومن هنا فالضرورة ضاغطة لإنشاء نظام معلومات وطني (اليقظة والترصد: (système de la veille)

- نقص الدعم اللوجيستي للمصدرين الجزائريين من حيث التخزين والنقل والمناولة، حيث يشكو مصدرون من مشكلات عديدة تعترضهم على غرار محدودية طاقات الشحن.
- ارتفاع أسعار السلع الجزائرية والذي ترجع أسبابه إلى عدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم إلى جانب عدم الاستخدام العقلاني للطاقات الإنتاجية المتوفرة، على غرار تبعية مدخلاتها للخارج. وبالرغم من الإعانات المقدمة من طرف الدولة فإن أسعار الصادرات الصناعية تشهد ارتفاعا بالمقارنة مع نظيرتها في الدول الأجنبية التي تفرض منافسة شرسة في هذا المجال، ويمكن القول أن ارتفاع اسعار المنتجات الجزائرية المصدرة إنما هو نتيجة ضعف التكامل الصناعي ما بين الوحدات الإنتاجية. وفي هذا السياق فإن دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التطبيق والانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة يمكن أن يشكل فرصة للمؤسسة الجزائرية التي تحسن استغلالها عن طريق الاستفادة من الإعفاءات الجمركية على المواد الأولية التي تدخل كمكون أساسي في الصناعات الوطنية، خاصة إذا علمنا بأن جل هذه الصناعات لازالت تعتمدك على التحاد الأوروبي في تموين مدخلاتها، بل إن مرونة الإنتاج بالنسبة للواردات مرتفعة وتقدر ب 1.9 / ما يسمح بتخفيض تكلفة المنتج وعرضه بأسعار تنافسية على الصعيدين المحلي والدولي .

**خلاصة الفصل:**

مما تقدم ،نلاحظ أن موضوع التجارة الخارجية و الصادرات يحظى بأهمية بالغة، وذلك نظرا للدور الذي تلعبه في اقتصاديات مختلف الدول، ولقد تطرقنا في هذا الفصل إلى مختلف النظريات التي تتناول موضوع التجارة الخارجية بالإضافة إلى نظرياتها وسبلها والتي تبناها مختلف الاقتصاديين وسعوا من خلالها إلى تفسير الغاية من قيام التبادل الخارجي، ومختلف العوامل المساعدة على قيام هذا التبادل والتي يعتبر أساسها مبدأ التخصص الدولي وايضأ ان موضوع الصادرات أحيط بعناية بالغة نظرا للمكانة التي يحظى بها في اقتصاديات الدول، ودوره في عملية التنمية الاقتصادية ، وبدوره مما يلزم الدول في دعم وترقية صادراتها وتنويعها

# الـفـصـل الثانـي

**تمهيد :**

إن لكل دولة معاملاتها الخارجية التي ينتج عنها إستحقاقات يتعين تسويتها عاجلا أم أجلا و إلتزامات يجب الوفاء بها إتجاه الغير و في تاريخ معين، و من هنا عليها إعداد بيانا كافيا و شاملا نسجل فيه ما لها على الخارج من حقوق و ما عليها من إلتزامات ، وهذا البيان هو ما يسمى ميزان المدفوعات الذي تسعى فيه الدول جاهدة إلى تحقيق توازنه و ذلك بمعالجة الاختلالات التي يقع فيها .

حيث سنتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث :

**المبحث الأول: مفاهيم توازن ميزان المدفوعات.**

**المبحث الثاني : تأثيرات ميزان المدفوعات.**

**المبحث الثالث : ميزان المدفوعات الجزائري.**

**المبحث الأول: مفاهيم توازن ميزان المدفوعات:**

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة للإقتصاد، حيث يستعمله الإقتصاديون للحكم على الوضعية و المالية لبلد ما و معرفة إتجاهها المختلفة في الأجال القريبة ، و من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى مفاهيم توازن ميزان المدفوعات.

***المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات:***

يقصد بميزان المدفوعات (Balance de paiement) لدولة ما ذلك البيان الذي يحتوي على تسجيلات محاسبية للعمليات الاقتصادية التي تمت فعلا بين المقيمين في هذه الدولة من جهة و غير المقيمين من جهة أخرى، و هذا خلال فترة زمنية معينة عادة تكون موافقة للسنة المدنية.

فتشابك المعاملات الدولية و تعقدها نتيجة لحتمية المبادلات الدولية أدى إلى ارتباط الدول ع بعضها البعض بعدد هائل من العمليات المتنوعة و المتشبعة، بحيث أصبحت تبيع و تشتري من بعضها سلعا استهلاكية و تجهيزات إنتاجية، كما تقدم لبعضها البعض أنواعا عديدة من الخدمات، و أصبحت هناك دخول تحول من بلد لآخر، و هبات و عطايا تمنح و تؤخذ، و قروض تعطى و تسترجع، و كل هاته العمليات يحاول ميزان المدفوعات أن يجمعها و يرتبها في بيان خاص يعده دوريا (كل سنة) هو ما يعرف اصطلاحا بميزان المدفوعات الدولية. و بالتالي يمكننا القول بأن ميزان المدفوعات الدولي هو سجل إحصائي لمجمل المعاملات و الصفقات المنجزة خلال سنة مدنية بين دولة ما و باقي العالم (العالم الخارجي)، و فيما يلي نعرض بعض التعاريف التي جاء بها بعض الاقتصاديين:

- "ميزان المدفوعات لدولة ما هو عبارة عن سجل لكافة المعاملات الاقتصادية الخارجية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة و المقيمين في الخارج خلال فترة زمنية معينة عادة سنة واحدة". (عفيفي حاتم، 1987، صفحة 89)

- " ميزان المدفوعات هو سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة و المقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة". (يونس، 1999-2000، صفحة 166)

كما يقدم صندوق النقد الدولي تعريفا وظيفيا لميزان المدفوعات الدولي كما ورد في التعريف التالي:

- " يستخدم صندوق النقد الدولي أسلوبا وظيفيا للتعريف بميزان المدفوعات عن طريق الإشارة إلى الوظائف و المهام التي ينبغي على الميزان تبيانها، إذ يعرفه بأنه عبارة عن سجل يعتمد على القيد المزدوج يغطي إحصائيات فترة معينة بالنسبة إلى:

✓ التغيرات في مكونات أصول اقتصاديات دولة بسبب التعامل مع بقية دول العالم.
✓ التغير في القيمة الشاملة لأصول اقتصاديات دولة بسبب هجرة الأفراد.

- ✓ كل التغيرات الأخرى في القيمة الشاملة أو في مكونات ما تحتفظ به الدولة من ذهب نقدي و حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي و كذلك حقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم". (عفيفي حاتم، 1994 ، صفحة 336)

- " يعتبر ميزان المدفوعات واحد من أكثر القوائم الإحصائية أهمية بالنسبة لأي بلد فهو يبين المركز التجاري للبلد و التغيرات في صافي مركزه كمقرض أو مقترض دولي و التغيرات في احتياطاته الرسمية من الذهب و العملات الأجنبية، لهذا السبب فإن ميزان المدفوعات يمكن أن يكون مفيدا جدا للسلطات النقدية للبلد". (بكري، 1985 ، صفحة 276)

و من التعاريف المستخلصة سابقا يمكن أن نستخلص النتائج التالية:

1- إن ميزان المدفوعات يتضمن المعاملات الاقتصادية الخارجية فقط، أما المعاملات الداخلية المحققة بين الأعوان الاقتصاديين المقيمين داخل البلد فلا شأن له بها فهي من اختصاص سجلات محاسبية أخرى".

2- لا توجد هناك قاعدة محددة تبين الفترة الزمنية التي يمكن أن يغطيها الميزان، إذ عادة ما يسجل المعاملات المنجزة خلال سنة واحدة، لكن هذه ليست بقاعدة، إذ هناك بعض الدول تقوم بإعداد ميزان لمدفوعاتها لفترة تقل عن السنة كما هو الشأن بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية حيث تقوم المصالح المختصة بإعداده كل ثلاثة أشهر (فصليا)، و هذا بغية مساعدة السلطات المختلفة على استنتاج حقيقة الوضع الاقتصادي الخارجي، و من ثم العمل على اتخاذ الإجراءات المناسبة لذلك قصد تدارك الوضع بدلا من الانتظار إلى غاية نهاية السنة.

3- إن مفهوم الإقامة يشتمل كل الأشخاص الطبيعيين و الاعتباريين الذين يمارسون نشاطاتهم داخل إقليم الدولة، أما غير المقيمين فهم جميع من يمارس نشاطاتهم خارج إقليم الدولة، هذا يعني أن المقيمين هم الموجودين داخل الإقليم بغض النظر عن جنسيتهم، بحيث أن المقيمين عرضا مثل السواح الأجانب لا يدخلون في هذا النطاق، كما أن الإقامة العارضة في الخارج لا تنفي صفة المقيم عن ذلك.

4- يتسع مفهوم الدولة هنا ليشمل كافة الأشخاص الطبيعيين و الاعتباريين المزاولين لنشاط اقتصادي ما داخل إقليم الدولة بما في ذلك مياهها الإقليمية و مجالها الجوي يضاف إلى ذلك السفن و الطائرات و أساطيل الصيد في المياه الدولية المسيرة بواسطة رعاياها.

كما يجب التفرقة هنا بين مفهوم ميزان المدفوعات الحسابي و ميزان المدفوعات السوقي، فالأول يركز على لمعاملات الاقتصادية التي جرت فعلا بين المقيمين و غير المقيمين خلال فترة زمنية، أما ميزان المدفوعات السوقي فيركز على المعاملات الاقتصادية عند نقطة زمنية معينة، و هذا جد مفيد في تحديد الأوضاع التوازنية ذلك لكون أنه يناظر التطورات التي تحدث في سوق الصرف الأجنبي.

***المطلب الثاني : أهمية ميزان المدفوعات***

إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني و ذلك للأسباب التالية: (تقي الحسيني، 2002، صفحة 115)

– إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني و قابليته و درجة تكييفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم و هيكل كل من الصادرات و المنتجات ، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات و درجة التوظيف ، و مستوى الأسعار و التكاليف ....إلخ

– إن ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب و عرض العملات الأجنبية و يبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات و نوع سلع التبادل ، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة و معرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة و نتائج سياساتها الاقتصادية .

– يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط و توجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع ، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي و الجغرافي أو عند وضع السياسات المالية و النقدية ، و لذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك و المؤسسات و الأشخاص ضمن مجالات التمويل و التجارة الخارجية .

– إن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدولي و بدلك فهي تقيس الموقف الدولي.

يؤدي ميزان المدفوعات عددا من الوظائف الاقتصادية الهامة التي يمكن إيجازها فيما يلي:

1- تقديم معلومات هامة عن الدرجة التي يرتبط بها الاقتصاد القومي محل الدراسة مع اقتصاديات العالم الخارجي فإذا توافرت البيانات الخاصة بسلسلة زمنية لمنحتنا المزيد من التفصيلات عن التطور الزمني و التحولات الهيكلية للمعاملات الاقتصادية الدولية التي مر بها الاقتصاد القومي.

2- معاونة واضعي السياسة الاقتصادية في توجيه الأمور بالبلاد نظرا لأنه في كثير من الأحيان ترتبط الإجراءات المالية و النقدية بحالة ميزان المدفوعات لتلك الدولة.

3- تعتبر البيانات الواردة في ميزان المدفوعات أداة للتقييم و التفسير العلمي للكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي.

4- الغرض من هذا السجل هو إظهار الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني و المساعدة في إدارة الاقتصاد بصورة فعالة، فإذا قامت الحكومة بتخفيض الرسوم الجمركية أو تخفيض قيمة العملة أو زيادة العرض النقدي فقد يتسبب ذلك في إحداث تغييرات كثيرة على مستوى الاقتصاد ككل فإذا ما أردنا معرفة تأثير تلك السياسات على الموقف الخارجي للاقتصاد فإننا نحتاج إلى ميزان المدفوعات لملاحظة التغيرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسات على الصادرات و الواردات و الأرصدة الدولية.

5- يسمح بالحكم على الوضعية الاقتصادية و المالية للبلد خاصة في المدى القصير.

6- توفير معلومات عن المعاملات الاقتصادية التي يترتب عنها التزامات اتجاه الغير.

7- يوضح أثر المعاملات الاقتصادية على الدخل القومي.

8- يسمح بالتنبؤ بتطور أسعار الصرف.

9- يسمح بتحديد طبيعة و بعد العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد مع بقية العالم.

10- يسمح بمعرفة مركز الدولة من حيث المدفوعات التي يتعين عليها دفعها إلى العالم الخارجي و ما على هذا العالم الخارجي أن يدفعه للدولة و بالتالي معرفة مكانة و دور الدولة في السوق الدولية مقارنة بباقي الدول.

11- المتابعة لحركة المبادلات السلعية والخدماتية وعمليات التوزيع للمداخيل و التحويلات و أيضا متابعة تطور الاستثمار الأجنبي المباشر من و إلى الدولة.

***المطلب الثالث : أقسام ميزان المدفوعات***

يقسم ميزان المدفوعات أفقيا إلى جانبين أحدهما مدين والآخر دائن، يحتوي الجانب المدين على جميع المعاملات التي ينتج عنها مدفوعات من البلد إلى البلدان الأخرى، أما الجانب الدائن فيحتوي على جميع المعاملات التي ينتج عنها دخول مدفوعات أجنبية إلى البلد. (يسري أحمد، 2005، صفحة 204؛ بكري، 1985 )

ويقسم ميزان المدفوعات إلى حسابات أو موازين فرعية، بحيث تضم كل منها مجموعة من المعاملات الاقتصادية والمالية المتماثلة من حيث الطبيعة، وقد تكون هذه الحسابات في حالة عجز أو فائض ويختلف التقسيم حسب كل وجهة نظر فتعددت هذه التقسيمات، إلا أن التقسيم الأكثر اتفاقا هو الذي يقسم ميزان المدفوعات إلى حساب العمليات الجارية، حساب أرس المال، حساب عمليات التسويات الرسمية و أخيرا حساب السهو والخطأ. (محمود يونس و نجار علي، 2009، الصفحات 206-207)

أول عنصر لميزان المدفوعات هو حساب العمليات الجارية يشمل المعاملات الدولية التي يكون من شأنها التأثير على حجم الدخل القومي بصورة مباشرة سواء بزيادته أو بنقصانه، ولذلك يطلق عليه أحيانا اسم حساب الدخل. ويقسم هذا الحساب إلى حسابين فرعيين هما الحساب التجاري وحساب التحويلات ؛ ويقسم الحساب التجاري بدوره إلى حسابين فرعيين هما حساب التجارة المنظورة وهو الذي يتضمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية التي تمر بحدود الدولة الجمركية. وأما حساب التجارة غير المنظورة يشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج، أما حساب التحويلات فيتعلق بمبادلات تمت بين الدولة والخارج خلال فترة الميزان بدون مقابل، أي أنها عمليات غير تبادلية، أي من جانب واحد، ولا يترتب عليها دين أو حق معين. ويشتمل هذا الحساب على بند واحد هو الهبات والتعويضات ، فالهبات والمساعدات التي يقدمها الأفراد والحكومة إلى الأجانب تسجل في الجانب المدين، في حين تسجل الهبات والمساعدات التي تحصل عليها الدولة أو الأفراد من الأجانب في الجانب الدائن.

أما ثاني عنصر هو حساب أرس المال، حيث يسجل في هذا الحساب حركات رؤوس الأموال بين البلد وبقية العالم التي ينشأ عنها تغير في مركز دائنية أو مديونية البلد الخارجية، وكذلك التغيرات في الأصول الاحتياطية الرسمية للبلد. والبنود التي نجدها في هذا الحساب هي رؤوس الأموال طويلة الأجل ورؤوس الأموال قصيرة الأجل ؛حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل وتشمل رؤوس الأموال المحولة من أو إلى الخارج بقصد استثمارها لأجل طويل، أي لمدة تزيد عن السنة، فعندما يستثمر المقيمون في الخارج أي مدفوعات للأجانب هنا يقيد مدينا (-) في حساب أرس المال بمي ازن المدفوعات. و في مقابل هذه المدفوعات يحصل المستثمرون الوطنيون على حقوق مالية على الأجانب التي سوف تتحقق كمقبوضات نقدية في تاريخ لاحق عندما يتم تصفية الاستثمار، أما عندما يستثمر الأجانب في البلد أي تواجه تدفق رؤوس أموال للداخل ،وهنا يقيد دائنا (+) في حساب أرس المال بمي ازن المدفوعات لأنه يتضمن مقبوضات نقدية بالنسبة للمقيمين ،وفي المقابل يحصل المستثمرون الأجانب على حقوق مالية على المقيمين. (بكري، 1985 ، الصفحات 2018-220)

أما بالنسبة لحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل هي المعاملات التي يتم فيها التعامل خلال فترة زمنية طولها أقل من سنة مثل العملات الأجنبية، والودائع المصرفية، و الأوارق المالية قصيرة الأجل والكمبيالات.وتتسم هذه الاستثمارات عادة بسيولتها الفائقة وسهولة انتقالها بين الدول ولا شك أن هذه الأشكال من التحويلات الرأسمالية تشكل في النتيجة حقا أو دينا للقطر على الخارج أو بالعكس.

أما العنصر الثالث فيتمثل في حساب عمليات التسويات الرسمية، حيث يسجل حركات (التدفق الداخلي والتدفق الخارجي) وذلك لحساب التغير في الالتزامات السائلة وغير السائلة للحائزين الرسميين الأجانب، والتغير في الأصول الاحتياطية للدولة خلال سنة. وتشير الأصول الاحتياطية الرسمية للدولة إلى ما في حوزته من ذهب وعملات قابلة للتحويل و حقوق السحب الخاصة و مركز الذهب الخاص بها في صندوق النقد الدولي . و تسجل زيادة التزامات الدولة نحو الحائزين الرسمين الأجانب، والنقص في الأصول الاحتياطية الرسمية للدولة في الجانب الدائن، أما النقص في التزامات الدولة نحو الحائزين الأجانب، والزيادة في أصوله الاحتياطية الرسمية في الجانب المدين. والغرض من هذا الحساب هو التسوية الحسابية لميزان المدفوعات، وذلك عن طريق تحركات الاحتياطات

الدولية ، و التسوية تكون لصافي العجز أو الفائض، ويقصد بالعجز هو العجز الاقتصادي لأن مي ازن المدفوعات عادة ما يحقق التوازن المحاسبي. حيث تسعى الحكومات لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وهناك نوعين من التوازنات الأول هو التوازن المحاسبي الذي يتم وفقا لقاعدة القيد المزدوج و أما الثاني فهو التوازن الاقتصادي وهو تركيز النظر في الحسابات التي يشمل ميزان المدفوعات وليس على الميزان بأكمله دفعة واحدة ،أي توازن كل حساب على حدى، كتوازن الحساب الجاري على سبيل المثال. (فليح حسن، 2004، صفحة 257)

و أخيرا حساب السهو والخطأ وتبعا لطريقة القيد المزدوج فإن كل عملية تقوم بها الدولة تسجل مرتين في ميزان المدفوعات، مرة في الجانب المدين وأخرى في الجانب الدائن أو العكس. بمعنى هناك تعادل بين إجمالي العناصر الدائنة مع إجمالي العناصر المدينة (رصيد ميزان المدفوعات يكون متوازنا)، إلا أن هذا التوازن قلما يتحقق في الواقع العملي وهنا يتم اللجوء إلى حساب السهو والخطأ لخلق التوازن الحسابي بين القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن والمدين. ويظهر هذا الحساب في الجانب الأصغر في ميزان المدفوعات. ويرجع الخلل وعدم التوازن بين القيدين وهذا راجع لحدوث أحد السببين إما الخطأ في تقييم السلع والخدمات المتبادلة نتيجة لاختلاف أسعار صرف العملات، إما لسبب الخلل الناجم عن تغير قيمة العملة فمثلا عندما ينتاب الخوف مستوردا في دولة ارتفاع قيمة عملة الدولة المصدرة هنا يقوم المستورد بدفع قيمة الواردات مقدما، وعليه يكون هذا الدفع بالنسبة للمصدر استيرادا غير مسجل لرأس المال.

**المبحث الثاني : تأثيرات ميزان المدفوعات**

هناك عدة عوامل قد تؤثر على ميزان المدفوعات العوامل الداخلية والعوامل الخارجية و لعل أبرزها التضخم ، معدل نمو الناتج المحلي ،الاختلاف في أسعار الفائدة وسعر الصرف و غيرها من العوامل الأخرى .

***المطلب الأول : العوامل المؤثرة في الميزان المدفوعات***

***الفرع الأول: العوامل الداخلية***

تتمثل العوامل الداخلية في تلك العوامل التي يكون مصدرها الاقتصاد المحلي والتي يمكن إيجازها كمايلي:

- **التضخم**:يسبب التضخم ارتفاع الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية فتقل الصادرات وتزيد الواردات كون أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمواطنين بالمقارنة مع أسعار السلع المحلية.
- **معدل نمو الناتج المحلي**: تؤدي زيادة الدخل في دولة معينة إلى زيادة الطلب على الواردات والعكس في حالة انخفاض الدخل حيث يتراجع الطلب على الواردات. (عماري و بوناصري، 2016/2015، صفحة 07)
- **السياسة النقدية**: تؤثر على حجم الإنفاق و الدخل القومي ،وبالتالي يؤثر ميزان المدفوعات من خلال:

- عمليات السوق المفتوحة
- الأسعار العليا لسعر الخصم و إعادة الخصم
- الأسعار العليا للفائدة
- المتطلبات العليا للاحتياطي

- **السياسة المالية:** وتتمثل في:

- تخفيض الإنفاق الحكومي
- زيادة الضرائب
- تشجيع الادخار (شقيري نوري و اخرون، 2012، صفحة 210)

***الفرع الثاني: العوامل الخارجية***

تتمثل في مجموع العوامل التي يكون منشؤها خارج الوطن والتي تعتبر كمتغيرات أساسية يمكن ان تؤثر في ميزان المدفوعات ويمكن إجمالها في النقاط التالية:

- **الاختلاف في أسعار الفائدة الدولية:** كل تغير يمس أسعار الفائدة يعكس أثره على حركة رؤوس الأموال لينتج ارتفاع سعر الفائدة المحلية إذا تدفقت رؤوس الأموال إلى الداخل وعلى العكس من ذلك لأن المراكز المالية العالمية العالمية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين .

- **سعر الصرف** :ينتج عن زيادة القيمة الخارجية للعملة خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا،وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات غير محبذة للمقيمين . (عماري و بوناصري، 2016/2015، صفحة 07)

***المطلب الثاني : انواع اختلال ميزان المدفوعات***

إن الوضعية الواقعية لأي ميزان مدفوعات هي الاختلال سواء بالسلب ( العجز) أو الإيجاب ( الفائض).

ويمكن التمييز بين عدة أنواع من أنواع الاختلالات التي تميز ميزان المدفوعات:

**1- الاختلال العشوائي:**

يحدث نتيجة لظروف طارئة كالظروف المرتبطة بالكوارث الطبيعية أو الآفات الزارعية أو الكوارث المصاحبة للحروب والزلازل والفيضانات، ويتضمن هذا النوع من الاختلال بطبيعته الوقتية حيث يزول بزوال الأسباب المؤدية إليه.

**2- الاختلال الموسمي قصير الأجل:**

يسمى باختلال التقلبات قصيرة الأجل التي تصيب مي ازن المدفوعات لفترة زمنية تكون أقل من سنة، وينشأ هذا النوع من الاختلال في الدول النامية التي تعتمد على المحاصيل الزارعية، علما بان زيادة الصادرات في فترة زمنية معينة يمكن أن تعوض نقصان هذه الصادرات خلال فترة زمنية أخرى من نفس السنة . (شقيري نوري و اخرون، 2012، الصفحات 207-208)

**3- الاختلال الدوري:**

هو الاختلال الذي يتحقق في الدول الرأسمالية المتقدمة أساسا، والذي يرتبط بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية، والتي تتعرض لها الدول دوريا وبشكل مستمر، حيث أن في حالة النشاط والازدهار يحصل فيها توسع اقتصادي وزيادة في إنتاج الدولة، وبالتالي زيادة قدرتها على التصدير ومن تم حصولها على ميزان مدفوعات ملائم، تتفوق فيه الصادرات على الواردات، أما في حالة الكساء والانكماش في نشاطاتها الاقتصادية تضعف فيها قدرتها على التصدير ارتباطا بانخفاض الإنتاج بسبب حالة الكساء وهذا يؤدي إلى عجز ميزانها التجاري ومن تم ميزان مدفوعاتها، إن وجود مثل هذا الفائض أو العجز أي الاختلال مرتبط بحالة الدورة الاقتصادية ويزول بزوالها ولذلك فإنه اختلال مؤقت غير مرتبط بها.

**4- الاختلال الدائم:**

هو الاختلال الذي يستمر وجوده فترات طويلة، وهو ما يمكن أن ينطبق على الاختلال الموجود في الدول النامية، وهذا الاختلال يرتبط أساسا بضعف درجة التنوع في النشاطات الاقتصادية وضعف الجهاز لإنتاجي، وضعف درجة مرونته، والذي يتسم بارتفاع درجة اعتماده على العالم الخارجي سواء من خلال ،شراء السلع والخدمات ورؤوس الأموال، أو من خلال ضعف قدرته على توفير ما يمكن أن يباح للتصدير من السلع والخدمات ورؤوس الأموال، أو أن أوضاع التخلف التي يعيشها لا تساعده على توفير مثل هذه القدرة ،وهو الأمر الذي يؤدي بالنتيجة إلى عدم تزايد صادراته بالشكل الذي يتماشى فيه مع وارداته، سواء كان ذلك من السلع أو

الخدمات أو رؤوس الأموال، وهو ما ينجم عنه تفوق وارداته عن صادراته، وحصول عجز في ميزانه التجاري، ومن تم عجز في ميزان مدفوعاته وبشكل مستمر وتزايد في حالات ليست بالقليلة . (فليح حسن، 2004، الصفحات 128-129-130)

**5-الاختلال السافر والمستتر:**

يمثل الاختلال السافر في الحالة التي تظهر فيها تحقيق التكافؤ بين إيرادات الدولة ومدفوعاتها عن طريق الهبوط المستتر أو التراكم المضطر في أرصدة الدولة من الذهب وفي صافي الأصول الأجنبية المملوكة لها.

أما الاختلال المستتر فيتمثل في تحقيق التكافؤ بين الإيرادات وتلك المدفوعات على أساس أوضاع اقتصادية غير ملائمة (عفيفي حاتم، 1994، صفحة 78)

**-6 الاختلال الاتجاهي:**

وهو الاختلال الذي ظهر في الميزان التجاري بصفة خاصة خلال انتقال الاقتصاد القومي من مرحلة التخلف الى مرحلة النمو ،وذلك انه خلال الفترات الأولى للتنمية تزداد الواردات زيادة كبيرة في حين تنعدم القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة . (شقيري نوري و اخرون، 2012، صفحة 214 )

***المطلب الثالث أسباب اختلال ميزان المدفوعات***

عادة ما تواجه الدول ظروف معينة قد تؤدي الى حدوث اختلال في ميزان مدفوعاتها سواءا في شكل عجز أو فائض.

يمكن جمع الأسباب التي تؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات في العناصر التالية : (فليح حسن، 2004، صفحة 523)

- عوامل عرضية ترجع إلى أسباب أصلية في الحياة الاقتصادية، مثل الكوارث التي تصيب المحاصيل الزراعية في البلدان التي تمثل تلك المحاصيل نسبة هامة من صادراتها ،إضافة إلى الحروب أو الاضطرابات السياسية أو الاجتماعية ،والاختراعات العالمية التي تؤثر على تبادل السلع بين الدول وهذه العوامل لا يمكن التنبؤ بها .

- عوامل يمكن التنبؤ بها ، و تجنبها في اغلب الأحيان عن طريق التدخل الحكومي وعن طريق السياسة النقدية و المالية مثل التضخم أو الانكماش الذي يصيب الدولة فيؤثر على صادراتها و وارداتها ، وبالتالي على ميزان مدفوعاتها.

- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية ،حيث توجد علاقة وثيقة بين مي ازن المدفوعات وسعر صرف العملة للدولة.

- التغير في ظروف كل من العرض و الطلب التي تعكس هيكل الاقتصاد الوطن و توزيع الموارد بين مختلف فروعه مما ينعكس على الميزة النسبية للدولة ، وبالتالي على هيكل تجارتها الخارجية.

**المطلب الرابع : طرق معالجة اختلال ميزان المدفوعات**

تسعى أي دولة من الدول جاهدة إلى الحفاظ على التوازن الخارجي فهو يعتبر من أهم الأهداف الاقتصادية الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها والتوازن الخارجي ليس في حد ذاته هدفا مستقلا و انما هو في الحقيقة شرط لتحقيق أهداف داخلية على جانب كبير من الأهمية، فالغاية الكبرى لكل دولة هي تحقيق التوازن الخارجي و الأهداف الداخلية في نفس الوقت وبصفة مستمرة ، ولكن لابد من الناحية العملية من قبول بعض الاختلالات بشرط ألا تدوم وقتا طويلا، وفي الأجل القصير، قد يسهم عدم التوازن الخارجي في تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف الداخلية، إذ يساعد وجود عجز خارجي في ميزان السلع و الخدمات على امتصاص ضغوط تضخمية عابرة، كما أن تحقيق فائض في ذلك الميزان قد يحول دون تدرج البطالة الدولية في أوقات الكساد ولكن لا يمكن لأي من هذه الحالات أن يستمر إلى مالا نهاية فلا يمكن للعجز أن يستمر دون أن تتعرض الدولة للإعسار أو التوقف عن الدفع نتيجة للإسراف في الاقتراض أو استفادة الاحتياطات الخارجية أو التسهيلات الائتمانية المتاحة، كما أنه لا يمكن للفائض أن يستمر طويلا قبل أن يؤدي إلى تراكم احتياطات من العملات الأجنبية تزيد عن حاجة الدولة، ومن ثم فإن إعادة التوازن الخارجي أمر حتمي يقتضي تعديل مسار التوازن الديناميكي الداخلي.

وهناك ثلاث طرق لعلاج الاختلال وهي كالأتي:

**1. علاج الاختلال بالاعتماد على آلية قوة السوق:**

استقر الفكر التقليدي في هذا المجال، على قدرة جهاز الثمن على تحقيق التوازن الخارجي، ومع أزمة الثلاثينات من هذا القرن وتحت تأثير أفكار كينز وجهت الأنظار نحو تغيرات الدخل القومي لإعادة التوازن أما التحليل الحديث فيفسح المجال أمام تغيرات الائتمان وتغيرات الدخل في تفسير التوازن الخارجي للدولة فضلا عن إدخال العمليات المالية في نطاق هذه المتغيرات بقصد الوصول إلى نظرية شاملة. (عوض الله زينب، 2005، صفحة 75)

**1.1. النظرية التقليدية:**

وتتخلص النظرية التقليدية في أن توازن المدفوعات لدولة ما يتم نتيجة لتغيرات الأثمان في الداخل و الخارج الأمر الذي يؤثر على حجم التصدير و الاستيراد. فكل اختلال يخلق الظروف الكفيلة بعلاجه و القضاء عليه من قوى السوق نفسها ودون حاجة إلى تدخل مباشر من السلطات العامة.

ويميز الاقتصاديون التقليديون والتقليديون الجدد بين التوازن المحقق في ظل ثبات الصرف، حيث تلعب أثمان السلع و الخدمات وكذلك أسعار الفائدة في الدولة وفي الخارج دورها في إعادة التوازن في ظل حرية الصرف حيث تقوم أسعار الصرف بهذا الدور.

وعلى الرغم من صعوبة التسليم بتحقق ما تقوم عليه النظرية التقليدية من افتراضات، لابد من توافرها إذا ما أريد للتوازن أن يتم، فلقد ظلت في خطوطها العريضة هي المسيطرة فترة طويلة امتدت حتى الحرب العالمية الثانية. وكان من الواجب انتظار كينز لإلقاء الضوء

على تغيرات الدخل القومي لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات وتفسير الظاهرة التي حيرت توسيع في أواخر العشرينات هذا القرن. (بن طالب، 1970-2010، صفحة 51)

### 1.2. النظرية الكنزية:

ومضمون هذه النظرية أن الاختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية يؤدي إلى إحداث تغيرات في حجم الدخل القومي و التشغيل في كل دولة من الدول التي أصابها الاختلال وفي تفسيره للتوازن يعتمد كينز على فكرتين أساسيتين هما: الميل الحدي للاستيراد، ومضاعف التجارة الخارجية، أما الميل الحدي للاستيراد فيعبر عن العلاقة بين مقدار التغير في الدخل بالزيادة أو النقصان، فهو النسبة بين التغير في الواردات والتغير في الدخل القومي إلى ذلك التغير الذاتي، أو الأصلي في الانفاق الذي تولد عن تحقيق فائض وتسبب في حدوث عجز في ميزان مدفوعات الدولة الأخرى، وهكذا توجد العلاقة تبادلية بين الدخل القومي وبين ميزان المدفوعات ،فعن طريق مضاعف التجارة الخارجية ستؤثر الصادرات على مستوى الدخل، ونظرا لوجود علاقة ايجابية بين الدخل وبين الطلب على الواردات فإن مستوى الدخل ذاته يرتبط بحالة ميزان المدفوعات.

ويمتاز التحليل الكنزي لتوازن ميزان المدفوعات على التحليل التقليدي باستقلاله النسبي عن السياسة المصرفية. ومع ذلك فإن قصور الثمن عن تفسير التغيرات في موازين المدفوعات ونجاح نظرية الدخل في إعطاء هذا التفسير في فترة ما بين الحربين لا يمحو أوجه النقص في نظرية الدخل ذاتها.فهذه النظرية لا تقدم لنا تفسيرا كاملا لعملية التوازن، لذلك أنه لا يوجد ضمان لتحقيق عودة التوازن بصفة تلقائية وكاملة إلى ميزان المدفوعات المختل بسبب تغييرات الدخل القومي. أضف إلى هذا إمكانية وجود تناقض بين هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند مستوى العمالة الكاملة وهدف تحقيق توازن مي ازن المدفوعات، وهو التناقض نفسه الذي تعاني منه الدولة في ظل التوازن عن طريق الأثمان التقليدية. وعليه فالدول التي تصاب باختلال في ميزان مدفوعاتها تجد نفسها مضطرة لاختيار أحد الأمرين، إما استقرار التشغيل والدخل القومي و اما التوازن الدولي. علاوة على ذلك لا يمكن التقليل من أهمية دور الأثمان في عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات، فنظرية الدخل وان كانت تعطى تفسيرا معقولا في ظل الانكماش فإنها لا تفسر الوضع الاقتصادي في ظروف الانتعاش وحيث يقترب الواقع من العمالة الكاملة. ومن هنا نرى أن كلا من تغيرات الدخل و الأثمان إنما تعمل جنبا إلى جنب من أجل تحقيق التوازن في العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة، وهذا ما يتجه الفكر الاقتصادي الحديث إلى الأخذ به. كما أن دور التجارة الخارجية في زيادة الدخل القومي عن طريق المضاعف، كما أرينا إنما ينصرف إلى التحليل الساكن ولا يأخذ في الاعتبار عنصر الزمن، و بالتالي لا يهتم بالآثار المترتبة في الفترات اللاحقة و لا بالأثر على زيادة الطاقة الانتاجية للدولة.

فإذا تركنا هذه القيود فإنه يمكن النظر إلى الاستثمار لا باعتباره متغيرا تابعا لتغيرات الدخل. وهكذا هو مبدأ المعجل. فوفقا لهذا المبدأ يتوقف الطلب على الاستثمار على مدى الزيادة في الدخل القومي بين فترتين ،وبذلك تؤدي الزيادة في الدخل القومي وبوجه خاص

في الطلب على السلع الاستهلاكية إلى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية. وبالمثل فإن التجارة الخارجية قد تؤثر في الدخل القومي عن طريق معجل التجارة الخارجية ،فزيادة الصادرات قد تؤدي إلى زيادة الطاقة الانتاجية للدولة في فترات اللاحقة، ومن ثم تؤدي إلى زيادة الدخل القومي. (عوض الله زينب، 2005، الصفحات 76-78)

### 1. 3. التوازن عن طريق التدفقات المالية الدولية :

إن نظرية إعادة التوازن الخارجي عن طريق التأثير في الدخول أو الأثمان، لا تأخذ في الحسبان أثر التدفقات المالية، ومع ذلك تسهم هذه في المحافظة على توازن المدفوعات الدولية بنفس الدرجة التي تسهم بها تدفقات السلع و الخدمات. وانطلاقا من حالة التوازن في دولة ما، لابد من أخذ مسألتين في الاعتبار فالأولى: هي احتمال حدوث ردود فعل في شكل تغير تلقائي في التدفقات المالية قادرة على تصحيح هذا التغير أو تعويضه بحركة مماثلة في رصيد المعاملات الجارية، والثانية: هي احتمال أن يعقب التغير المستقل في رصيد المعاملات الجارية تغيرات معوضة في التدفقات المالية.

والتغير التلقائي في التدفقات المالية قد يكون نتيجة استثمارات خارجية طارئة في الدولة، أو نتيجة زيادة المعونات للدول النامية، أو نتيجة إئتمان مصرفي، أو أي نوع آخر من العمليات التي أريناها سابقا. وفي هذا الاطار لابد من التمييز على الأقل بين التدفقات المتصلة بسوق الأوراق المالية وتلك التي تتمثل في تدفقات الأرصدة النقدية.

ومن الواضح أن تحويلا للأموال بقصد المضاربة لا يحدث نفس الأثار التي يحدها تدفق منتظم لرؤوس الأموال من الحكومات أو المؤسسات المالية التي تسعى وراء الاستثمار. و الاقتراض الذي نحن بصدده يطابق اقتراض النظرية المعروفة " بنظرية التحويلات ". ووسيلة التصحيح هنا تؤثر في نفس الوقت في سوق النقد وسوق الأوراق المالية. إذ يؤدي تحويل الأموال عن طريق سوق الصرف، في بادئ الأمر، إلى تخفيض الإمكانات المتاحة لأولئك الذين يقومون بتصدير الأموال، كما يخفض سيولة الجهاز المصرفي. ويترتب على ذلك انكماش عام في الائتمان وارتفاع أسعار الفائدة في الدولة المصدرة لرؤوس الأموال، وآثار عكسية في الدولة التي تنتقل رؤوس الأموال إليها. وهذا الارتفاع في سعر الفائدة يجذب بدوره رؤوس الأموال الأجنبية. ولا يقتصر الأمر على ذلك، فلو كان مصدر تصدير رؤوس الأموال سوق الأوراق المالية، أو بمعنى أدق لو تمثل في رؤوس أموال طويلة الأجل، فإنه يستند إما إلى زيادة في الادخار الداخلي، و اما إلى تحويل الأرصدة نقدية من السوق الداخلية إلى الخارج كان من الممكن استثمارها. وفي كلتا الحالتين تكون النتائج انكماشية، إما نتيجة لخفض الاستهلاك، زيادة الادخار، خفض الاسعار نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة في سوق الأوراق المالية.

ويترتب على ذلك انخفاض في الدخل. وهنا يلعب المضاعف دوره فترتفع أسعار الفائدة ويظهر فائض في ميزان العمليات الجارية بسبب نقص الواردات و اتاحة الموارد للتصدير.

وبالنسبة للتغيرات الذاتية في رصيد المعاملات الجارية فإن فرض البداية هنا هو نفسه الفرض السابق في حالة التوازن عن طريق تغيرات الدخل و الأثمان، و السؤال الذي يتور يتعلق بما إذا كانت هناك تدفقات مالية تؤدي إلى استعادة التوازن عن ط ريق سوق النقد، أو سوق الأوراق المالية.

ففي سوق النقد يؤدي فائض ميزان المدفوعات إلى فيض العملات في سوق الصرف وتوسع في الائتمان و السيولة المصرفية، كما أرينا ونحن بصدد التوازن عن طريق تغيرات الائتمان، ويترتب على ذلك نفس النتائج أي تخفيض فائض المعاملات الجارية. وثمة آثار أخرى تحدث في نفس الوقت في سوق الائتمان، إذ أن تدفق السيولة يؤدي إلى خفض أسعار الفائدة، وبخاصة أسعار الفائدة قصيرة الأجل، مما يؤدي إلى تصدير رؤوس الأموال للاستفادة من أسعار الفائدة العالمية نسبيا في الخارج. وتؤدي زيادة السيولة في سوق الأوراق المالية بدورها، إلى زيادة عرض الأموال المتاحة للإقراض، وبالتالي إلى انخفاض سعر الفائدة طويل الأجل. و الشرط الأساسي لنجاح التوازن المالي في هذه الحالة هو عدم تدخل السلطات النقدية و إتباع سياسات مضادة بقصد زيادة السيولة النقدية لتعويض العجز في مي ازن المدفوعات ،أو امتصاصها أولا بأول إذا ما زادت نتيجة فائض مي ازن المدفوعات. ويدل استقراء التاريخ الحديث على أن هذا الشرط قلما يتحقق، و لا يدحض ذلك النظرية التي نحن بصددها و إما يشير إلى تناقض أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

وفي ضوء التحليل السابق يمكن القول بأن حركات رؤوس الأموال وتحويلات الموارد الحقيقية عن طريق العمليات الجارية يؤثر أحدهما في الآخر في الأجل الطويل. غير أن كون هذه الأساليب بعيدة عن الكمال بالإضافة إلى انتهاج سياسات حكومية متعارضة، يؤدي إلى تكرار حدوث الاختلال في التوازن الخارجي والى طول مدته في بعض الأحيان، فضلا عن اشتداد وطأة ذلك الاختلال. (بن طالب، 1970-2010، صفحة 52)

### 2. علاج الاختلال في ميزان المدفوعات بواسطة تدخل الدولة :

يحدث كثيرا ألا تدع السلطات العامة في الدولة قوى السوق وشأنها لإعادة التوازن لمي ازن المدفوعات لما يعنيه هذا من السماح بتغيرات في مستويات الأثمان والدخل القومي، وهو ما يتعارض مع سياسة تثبيت الأثمان واستقرار الدخل القومي عند مستوى العمالة الكاملة، وهي السياسة التي تعطيها الدولة أولوية بالنسبة إلى التوازن الاقتصادي الخارجي.

وفي هذه الحالة تلجأ هذه السلطات إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال مي ازن المدفوعات. وفي هذا المجال يمكن التمييز بين السياسات المباشرة مثل الرقابة على الصرف، والقيود الكمية (نظام الحصص)، والضرائب الجمركية، وبين السياسات غير المباشرة مثل تقديم الدعم أو الإعانات للصادرات ... الخ . كما يمكن للدولة أن تلجأ إلى تخفيض سعر الصرف كعلاج للعجز في ميزان المدفوعات.

ويرى الكثير من الاقتصاديين أن أي إجراءات تتخذ لعلاج ميزان المعاملات الجارية لدولة ما هي إما إجراءات لخفض الإنفاق وإما إجراءات لتحويل الإنفاق.

بمعنى أنه إذا أريد تحقيق فائض في ميزان المعاملات الجارية للدولة فلابد من اتخاذ إجراءات خفض الإنفاق المحلي حتى يمكن خفض الواردات عن طريق الميل الحدي للاستيراد، أو بتحويل الانفاق بعيدا عن الواردات وفي اتجاه السلع المنتجة محليا. أما العلاج الكلاسيكي يجمع الإجراءين معا.

فالتأثير في الاستثمار و الخفض الموجه للاستهلاك يعتبر خفضا للإنفاق، في حين يميل انخفاض الأثمان إلى كونه تحولا من الواردات إلى السلع المحلية في الدولة التي تعاني من العجز، أما في الدولة التي تتمتع بفائض فإن الإنفاق يميل إلى التحول من السلع المحلية إلى الواردات التي هي في الواقع الأمر صادرات الدولة التي تعاني من العجز . كذلك فإن خفض سعر الصرف يعد تغييرا في سياسة تحويل الانفاق، لأنه يرفع أثمان الواردات في الدولة التي تعاني من العجز، ويخفض أثمان الصادرات للمشترين في العالم الخارجي.

والتعريفة الجمركية هي أيضا سياسة لتحويل الإنفاق. ويبدو أن الدول تفضل سياسة تحويل الإنفاق على سياسة تخفيض الإنفاق رغم أنها تقاوم أكثر وسائل تحويل الإنفاق فعالية وهو تغيير أسعار الصرف ، إذ الواقع أن الجانب الانكماشي في سياسة خفض الإنفاق هو ما تعارضه الدول. إلى جانب التعريفات الجمركية، تجد أن سياسة خفض الإنفاق التي استخدمتها الدول، يدخل فيها معظم حصص الواردات ونظم الرقابة على النقد ودعم الأثمان المنتجين المحليين المنافسين للواردات ...الخ.

ولكن سياسة تحول الإنفاق وحدها لا تحل المشكلة. فإذا كان لدى دولة ما عجز، بسبب خروج الأثمان عن الخط المحدد لها، فإن السياسات التي تؤدي إلى تحول الإنفاق من الواردات إلى السلع المحلية سوف تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية ووضع خطوط تصاعدية على الأثمان المحلية نتيجة الانفاق، سيسوء مركز ميزان المدفوعات من جديد. و للحصول على فرص أفضل للنجاح في إزالة عجز ميزان المدفوعات فلابد على الأقل أن يصاحب سياسة تحول الإنفاق خفض كاف للإنفاق حتى يمكن استئصال الظواهر التضخمية.

وجدير بالذكر أن تدخل الدولة لعلاج الاختلال في مي ازن المدفوعات، وله أنه يقصد به أن يكون مؤقتا فحسب إلا أنه قد يكون تدخلا دائما، وذلك لأنه يمنع القوى التلقائية من مباشرة عملها في علاج الاختلال فضلا عن أنه قد يخفي مصادرة الأصلية ويسمح بإهمال أسبابه الحقيقية. فالواقع ان تدخل الدولة بإجراءاتها المختلفة لا يمكنها أن تكون بديلا عن سياسة اقتصادية سليمة تهدف إلى إزالة الأسباب الحقيقية للعجز في ميزان المدفوعات. وعلى الأخص الاتجاه التضخمي للاقتصاد القومي وارتفاع الأثمان في الدخل بالمقارنة مع الدول الأخرى.

وأخيرا نشير إلى أنه لعلاج اختلال التوازن لابد من معالجة أسبابه، وهذه هي الكيفية التي يتعين بها فهم سياسة التسوية بمعناها الحقيقي. (عوض الله زينب، 2005، الصفحات 79-83)

**المبحث الثالث : ميزان المدفوعات الجزائري**

من أجل معرفة المركز التجاري للجزائر في التجارة الدولية، بل ولكشف مكانة الجزائر الاقتصادية في البيئة الاقتصادية الدولية، يجب تمعن ما يتضمنه ميزان المدفوعات الجزائري من دلالات. بحيث وأنه معروف على الاقتصاد الجزائري أنه اقتصاد ريعي بترولي، وبالتالي فميزان مدفوعاتها منذ الاستقلال وهو يهتز على ايقاع ذبذبات ما يحدث في سوق النفط، حيث قد شهد عدة اختلالات منذ نصف قرن مضى وحتى اليوم الحاضر. وبالتالي فتلكم الدلالات التي يحتويها يبرزها ميزان المدفوعات الجزائري، حيث كانت تلك الاختلالات إما بسبب أزمات انخفاض سعر البترول، أو

حدوث عكسها، لكن في أغلب الأوقات كان ميزان المدفوعات يعاني خلل الفائض بسبب ارتفاع سعر البترول، دون قيام السلطات بالعمل على استثمار ذلك في تشييد وبناء قاعدة اقتصادية متينة.

وبالتالي عند حدوث الفائض يفرح المسؤولون ويرتخي الشعب أكثر ويسرف رجال الأعمال في تبديد أموال الأمة، والباقي من الفوائض تخصص كاحتياطات، في الوقت الذي يحتاج فيه ميزان المدفوعات إلى تأسيس قوي يحميه من التأثر بسعر مادة واحدة، يتحكم فيها لوبي معين. ولا تخضع لمنطق السوق ولا لشروط المنافسة الشريفة، بالإضافة إلى أن تلك المادة غير متجددة وهي زائلة لا محال. وهذه هي الحقيقة السيئة التي يشهدها ميزان المدفوعات الجزائري، بحيث أنه ومن نظري كباحث، أصنف ميزان المدفوعات الجزائري من أسوء موازين مدفوعات العالم.

***المطلب الأول: خصائص ميزان المدفوعات الجزائري***

ينعكس على ميزان المدفوعات الجزائري دور الصادرات النفطية في شحن الحساب الدائن، وواردات المواد الأساسية خصوصا في جهة المدين. وهاتان الميزتان ما يمكن أن تلخص حالة الميزان التجاري الجزائري، وبالتالي تمثيل نسبة كبيرة من ميزان المدفوعات، بحيث يمكن التعرض لذلك بشيء من التفصيل في ما سيأتي.

***الفرع الأول: عدم استقرار أسعار الصادرات***

تعتبر الجزائر من الدول أحادية التصدير، حيث تمثل المحروقات نسبة تفوق 90% من صادراتها. وبالتالي تخلق خصائص العرض والطلب على هذه المنتجات مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم استقرار أسعارها، حيث كلما كانت أسعار المحروقات أكثر تعرضا لتقلبات الأسعار كلما زاد احتمال تعرض ميزان المدفوعات للعجز، مما يستوجب على الدولة تكوين احتياطات دولية أكبر، وذلك لمواجهة العجز المحتمل في ميزان المدفوعات. ولا تقف خطورة تقلبات أسعار الصادرات على ظهور العجز في ميزان المدفوعات فحسب بل يمتد ذلك إلى عدة متغيرات اقتصادية هامة كمستوى الدخل، ومستوى التشغيل والاستهلاك والادخار والاستثمار، وعلى حصيلة الضرائب ناهيك عن تأثير ذلك عن طاقة الدولة على الاستيراد، إذ تتوقف قدرة الدولة على الاستيراد –في المدى الطويل– على قدرتها على التصدير (الجوزي، 2012، صفحة 229).

***الفرع الثاني: انخفاض معدل التبادل الدولي***

يمكن تلخيص أسباب تدهور معدل التبادل الدولي للدول النامية عموما في مرونة الطلب على السلع الأولية (صادرات الدول النامية)، والمنافسة الشديدة بين صادرات الدول النامية نتيجة تماثلها، مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض أسعارها، واختلاف هيكل السوق الدولي للسلع الأولية والسلع الصناعية، حيث أن سوق السلع الأولية عالي المنافسة، مما يؤدي في الحال إلى انخفاض الأسعار، بخلاف سوق السلع الصناعية أقل تنافسية، ومن ثم بمقدور المنتجين مقرري الأسعار مقاومة ذلك الضغط التنازلي للأسعار (الجوزي، 2012، صفحة 229).

ومن ذلك يتم تفسير ظاهرة أزمات البترول على الاقتصاد الجزائري، فمعدلات التبادل الدولي لاقتصاد الجزائر ليست ضعيفة لكنها مفخخة ومرتفعة على أساس سعر برميل البترول. بتذبذبه نزولا ينخفض بل يتلاشى معدل التبادل

الدولي.

***الفرع الثالث: ضعف القاعدة الإنتاجية***

تتسم القاعدة الإنتاجية في الدول النامية عامة بعدم التنوع وبأحادية القطاع المنتج، ونفس الشيء بالنسبة للجزائر، وهو ما يجعل هذه الاقتصاديات عرضة لتقلبات أسعار صادراتها، وبالتالي ضعف قدرتها التنافسية سواء في السوق الداخلي أو الدولي. ويترجم ضعف أداء القطاع الصناعي عدة أمور، منها هيمنة الصناعات الاستخراجية عليه، وهي صناعات ترتكز على المواد الأولية، مما يجعل أداء هذا القطاع مرتبط بالتطورات في الأسعار والطلب العالميين على هذه المواد. أما بالنسبة للقطاع الزراعي فهو يعرف الانخفاض الكبير في معدلات الإنتاجية مقارنة بالمعدلات العالمية، ففي مجال إنتاج الزراعة المطرية، على سبيل المثال، تبلغ الإنتاجية في الجزائر نصف معدل الإنتاجية على المستوى العالمي في بعض الحبوب وتقل عن ذلك في البعض الآخر. وهذا يعود إلى ضالة رقعة الأراضي المزروعة، حيث لا تتعدى ثلث الأراضي القابلة للزراعة، كما أن الاعتماد الكبير على الزراعة المطرية يرتكز على الأساليب التقليدية في الإنتاج والتي تتسم بضعف مرافقها (الجوزي، 2012، صفحة 230).

إلا أنه في السنوات الأخيرة بدأ ظهور تنمية في قطاع الزراعة في الولايات الجنوبية، وهو ما يجب تثمينه والمضي فيه قدما.

***المطلب الثاني: واقع ميزان السلع والخدمات الجزائري***

يتميز الميزان التجاري الجزائري بدوره بعدم استقرار الصادرات، حيث " تعتبر الجزائر من الدول أحادية التصدير، حيث تمثل المحروقات النسبة الأعظم من صادراتها، وبالتالي تخلق خصائص العرض والطلب على هذه المنتجات مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم استقرار أسعارها، حيث كلما كانت أسعار المحروقات اكثر تعرض لتقلبات الأسعار كلما زاد احتمال تعرض ميزان المدفوعات للعجز، مما يستوجب على الدولة تكوين احتياطات دولية اكبر مما لو تمتعت الصادرات بدرجة عالية من الاستقرار، وذلك لمواجهة العجز المحتمل في ميزان المدفوعات.

لا تقف خطورة تقلبات أسعار الصادرات على ظهور العجز في ميزان المدفوعات فحسب بل يمتد ذلك إلى عدة متغيرات اقتصادية هامة كمستوى الدخل، ومستوى التشغيل والاستهلاك والادخار والاستثمار، وعلى حصيلة الضرائب ناهيك عن تأثير ذلك عن طاقة الدولة على الاستيراد، إذ تتوقف قدرة الدولة على الاستيراد في المدى الطويل على قدرتها على التصدير كما يؤثر تذبذب حصيلة الصادرات على ميزان المدفوعات تأثيرا سلبيا، حيث ينتقل هذا الأثر من خلال أثر تذبذب حصيلة الصادرات على العملات الأجنبية المتاحة للدولة، وذلك باعتبار أن تيارات دخول وخروج رؤوس الأموال وعوائدها تؤثر على ميزان المدفوعات، فلما يفوق تيار خروج الأموال للاستثمار في الخارج، في فترة ما، تيار دخول عوائد الاستثمار بالخارج، فإن هذا يشكل ضغطا عليه.

تؤدي زيادة حصيلة الصادرات إلى زيادة الواردات، وذلك استجابة للضرورة التنموية ولإشباع حاجيات الاستهلاك المتزايد، ويتم هذا عن طريق زيادة الدخل الوطني الناتج عن تزايد حصيلة الصادرات، وبما أن الواردات دالة تابعة للدخل فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الواردات، اما الانخفاض المفاجئ في حصيلة الصادرات الناتج عن

تدهور الأسعار الدولية فيؤدي إلى انخفاض أقل من انخفاض حصيلة الصادرات الناتج عن انخفاض حجم الصادرات، وهذا راجع إلى ارتفاع الميل الحدي للاستيراد، وهكذا فإن انخفاض حصيلة الصادرات تؤدي إلى العجز في ميزان المدفوعات"". (الجوزي، 2012، صفحة 229)

***الفرع الأول: واقع الصادرات الجزائرية***

إن ما يميز صادرات الجزائر "الطبيعة الأحادية لهيكل الصادرات، حيث يعتمد بالأساس على حصيلة الصادرات النفطية التي تقدر في أقل الأحوال الأحوال ب: 95% من إجمالي عوائد الصادرات الجزائرية وهو الامر الذي يجعل الميزان التجاري الجزائري شديد الحساسية للتغيرات في الأسعار العالمية للنفط من جهة وللتغيرات في قيمة عملة تقويم سعر الصرف من جهة ثانية، ألا وهو الدولار الامريكي"" (بوعتروس و قارة، 2007، الصفحات 208-209)، وقد مرت قيمة صادرات الجزائر بتذبذبات وفق فترات. وسنتعرض هنا إلى فترة الالفية الثالثة حيث شهدت هذه الفترة ارتفاعا كبيرا في قيمة الصادرات حيث بلغت أكثر من 34.17 مليار دولار سنة 2004، بسبب الارتفاع والتطور المستمر لأسعار النفط إذ انتقلت من 5.28 دولار للبرميل سنة 2001 إلى 38.66 دولار للبرميل سنة 2004 من جهة، وأحداث11 سبتمبر من جهة أخرى (زغيب و حليمي، دون سنة نشر ، صفحة 14).

تجدر الإشارة إلى أن المنحى التصاعدي الذي سلكته صادرات الجزائر لا يرجع فقط لارتفاع أسعار النفط، بل إلى برامج الإصلاح الانعاش الاقتصادي وخلال عام 2004 كما أشارت الإحصاءات الرسمية فإن نسبة نمو الصادرات غير النفطية والغازية خلال نفس السنة قد بلغت 20% مقارنة بسنة 2003.

إن قيمة الصادرات واصلت في المنى التصاعدي إلى غاية سنة 2009 أين انخفضت بالنصف. وذلك لانعكاسات الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري، حيث "تقلصت صادرات الجزائر من المحروقات وتدهور مستوى إيراداتها حيث انخفضت أسعار النفط من 9997 دولار للبرميل الواحد إلى حوالي 62 دولار للبرميل الواحد نتيجة تقلص الطلب العالمي على هذه المادة الاستراتيجية ودخول الاقتصاد العالمي حالة من الركود أثر سلبا على مداخيل الدول النفطية". (مغاري، 2009، صفحة 5 )

زادت قيمة الصادرات من 50 مليار دولار سنة 2010 إلى حوالي 73 مليار دولار سنة2011 بسبب ارتفاع أسعار البترول ثم بدأت في الانخفاض تبعا لمسار أسعار البترول لتصل سنة 2014 إلى 62 مليار دولار وفي نهاية السنة انهارت أسعار البترول بأسباب الصراع الاقتصادي المتجدد بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وبعض شركائها بتخفيض أسعار النفط للتأثير على الاقتصاد الروسي وجعله يعدل عن قراراته المساندة لهاته الأنظمة. حيث أدت الى اختلال العجز في الميزان التجاري وهو ما أدى بدوره إلى عجز ميزان المدفوعات سنة 2015، وبقيت على ذلك الحال صادرات الجزائر منخفضة سنة 2016، واستمرت حالة العجز في الميزان الجاري والميزان التجاري وظهر وتجلى العجز في ميزان المدفوعات.

***الفرع الثاني: واقع الواردات الجزائرية***

تتميز الواردات الجزائرية بتنوع هيكلها وبضرورتها للحياة البشرية وللألة الإنتاجية، كما أنها غير قابلة للإحلال في معظمها، مما أثقل كاهل الاقتصاد الوطني من جراء الأنفاق على الواردات الذي يشكل نسبة كبيرة من إجمالي الأنفاق الوطني كما أن ما يميز كذلك الواردات الجزائرية هو تركزها المكاني الجغرافي العالي، حيث نجد حوالي ثلثي الواردات الجزائرية، مصدرها الاتحاد الأوروبي ففي سنة 2002 شكلت حصة أوروبا من إجمالي واردات الجزائر ما نسبته 62.5 كما أن حصة أوروبا من الواردات المغاربية لعقد السبعينات تتراوح بين 65 % و70% وهو ما يؤكد كثافة المعاملات التجارية لدول المغرب ومنها الجزائر مع الاتحاد الأوروبي مقارنة بتعاملها التجاري مع بلدان القارات الأخرى وهو ما يدل على أن واردات الجزائر مقومة في معظمها بالعملة الأوروبية، باعتبارها عملة الدولة المصدرة، وعليه فإن كل تغير في سعر صرف الأورو مقابل الدولار سوف يحدث تأثيرا على القدرة الشرائية الاستيرادية للدولة الجزائرية، على اعتبار أنها تعتمد على الدولار باعتباره عملة احتياطية قابلة للتحويل، ومن ثم كل تغير في قيمة الدولار مقابل الأورو يؤثر سلبا على القدرة الاستيرادية للدولة الجزائرية". (بوعتروس و قارة، 2007، الصفحات 208-209)

رغم الزيادة في قيمة الواردات خلال بداية الألفية الثالثة وبلوغها 19.90 مليار دولار سنة 2004 إلا أن ارتفاع أسعار النفط، ومن ثم تطور قيمة الصادرات، ساهم في تغطية الاحتياجات المحلية من الواردات، كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة و التطور الملحوظ للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كان من بين أهم العوامل التي ساهمت في تقليص قيمة الواردات رغم ارتفاع أسعار النفط كما هو الحال سنة 2003 التي انخفضت فيها الواردات بحوالي 4.27% في حين ارتفع السعر ب 15.02%، (بوعتروس و قارة، 2007، صفحة 209) إن الأزمة المالية العالمية بتحولها إلى حالة من الركود الاقتصادي أدت إلى انخفاض أسعار العديد من المنتجات القمح، السكر، الحديد، الحليب وكان بالإمكان أن يعدل هذا الانخفاض من انخفاض إيرادات الجزائر من العملات الصعبة، إلا أن السلطات الجزائرية وحفاظا على احتياطي البلد من العملات الصعبة لجأت إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري للتأثير على الطلب على الواردات ومن تم الإبقاء على فاتورة الاستيراد على الأقل عند مستواها السابق.

ومنذ سنة 2010 شهدت الاقتصاد العالمي رواجا وتحسنا وتعافى من آثار الأزمة المالية وبالتالي انعكس ذلك على أسعار المنتجات فحلقت فاتورة واردات الجزائر هي الأخر. حيث تضاعفت في هذه الفترة وأكبر زيادة شهدتها الواردات الجزائرية سنة 2011 حيث زادت من 10 مليار دولار على سنة 2010 لكن تراجع أسعار البترول من شأنه أن يغير اتجاه تزايد الواردات، والمهم في هذه الفترة هو نهاية السنة 2014 حيث تراجعت أسعار النفط إلى أقل من النصف وهذا ما سوف يجعل الواردات تنخفض وذلك لمحاولة السلطات التقشف لتجاوز الأزمة النفطية المشابهة أزمة 1986.ورغم ذلك فقد انخفضت الواردات سنة 2015 وسنة 2016 تقريبا حافظت على نفس المستوى.

***الفرع الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر***

كانت هناك بعض المحاولات من السلطات لتحسين واقع الاستثمار بالجزائر من طرف الأجانب. وكان ذلك عن طريق إعداد بعض المحددات القانونية التي من شأنها تحويل العزوف عن الاستثمار في الجزائر لاحتوائه وجذبه بعوامل تخلق له

بيئة مساعدة للاستثمار حيث قد كان "المرسوم التشريعي رقم 93/ 12 المتعلق بترقية الاستثمارات: جاء المرسوم التشريعي رقم 93/12 لتحديد الامتيازات الجبائية والجمركية، حيث تتحدد الحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي حسب طبيعة الاستثمار المتوقع الجغرافي له، وترتكز فلسفته على ما يلي :

- مبدأ حرية الاستثمار
- أصناف الاستثمار
- مبدأ المساواة.

إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، مبدأ التشجيع على الاستثمار . الامر رقم 01/03 والمتعلق بتطوير الاستثمار 20 أوت صدر الأمر 01/2001 صدر الأمر رقم 01/03 وبتطوير الاستثمار، والذي يعمل على تعميق الإصلاحات الاقتصادية وخلق مناخ ملائم لتنشيط الاستثمارات المحلية والأجنبية. لذلك تم إلغاء كل الأحكام السابقة المخالفة له، كما يمنح للمستثمرين الأجانب عدة حوافز مالية وجبائية وجمركية بالإضافة إلى تبنيه أربعة مبادئ هامة هي:

- مبدأ حرية الاستثمار.
- رفع القيود الادارية عليه
- عدم الالتجاء الى التأميم وحرية تحويل رأس المال والعوائد الناتجة عنه
- السماح بالذهاب إلى التحكيم الدولي في حالة تخوف المستثمر الأجنبي من القضاء.

لكن بالرغم ومن كل ذلك لا تأثير على حركة الاستثمار، ويبقى هناك فقط القليل من المستثمرين الأجانب في قطاع النفط. فحالة الاستثمار بالجزائر لا توحي بخير. (بودلال، 2017، صفحة 129) .

**خلاصة الفصل :**

نستخلص من دراستنا لهذا الفصل إن ميزان المدفوعات له أهمية كبيرة إذ يعكس العلاقات الإقتصادية بين الدول، و يبيين صافي تعامل البلد مع إقتصاديات العالم الخارجي، و قد يتعرض هذا الميزان إختلالات مؤقتة كانت أم دائمة، و ذلك لعدة أسباب سواء يمكن توقعها أو لا يمكن التنبؤ بها، لذلك لا بد من اللجوء إلى حلول لتسوية هذه الإختلالات ومعالجتها.

# الفصل الثالث

**تمهيد**

بعدما تم وضع الإطار النظري لموضوع تنويع الصادرات وميزان المدفوعات وعرض كل المفاهيم المرتبطة في الفصلين السابقين، يتم إسقاط الأسس والمبادئ التي تم التعرف عليها على مؤسسة البسكرية للإسمنت التي تعتبر من المؤسسات الخاصة الاقتصادية الرائدة المتخصصة والتي تتمتع بخبرة كبيرة خاصة في صناعة الإسمنت، هذه الخبرة سمحت لها بتنويع نشاطاتها ودخول مجالات أخرى، وتحقيق النجاح والسمعة الجيدة، حيث تسعى مؤسسة البسكرية للإسمنت لفرض نفسها في السوق،و خاصة في كل مايتعلق بتنويع الصادرات وذلك لتقديم أجود وأفضل الخدمات.

: وقد تم تقسيم الفصل الثالث إلى (03) مباحث

**المبحث الأول: الإطار العام لمؤسسة البسكرية للإسمنت**

**المبحث الثاني: خطوات إجراء مقابلة في مؤسسة البسكرية للأسمنت**

**المبحث الثالث: واقع الصادرات خارج قطاع المحروقات**

**المبحث الأول: الإطار العام لمؤسسة البسكرية للإسمنت**

تعتبر مؤسسة البسكرية للإسمنت كباقي المؤسسات الاقتصادية الأخرى التي تمثل طرفا مهما في النشاط الاقتصادي، وهي من المؤسسات التي تجمع بين وسائل الإنتاج ورؤوس الأموال، وتعد من أهم المؤسسات التي تحتل مكانة جذابة وحصة سوقية لا يستهان بها، لذا سوف نحاول في هذا المبحث تقديم الإطار العام لمؤسسة البسكرية للإسمنت من خلال التطرق إلى تعريفها، أهم أهدافها، وهيكلها التنظيمي.

***المطلب الأول: تعريف وأهداف مؤسسة البسكرية للإسمنت***

***الفرع الأول: تعريف مؤسسة البسكرية للإسمنت***

**أولا: موقع وتاريخ إنشاء المؤسسة**

"البسكرية" مصنع عملاق لإنتاج الإسمنت وهو أول مصنع خاص في الجزائر دون شراكة أجنبية، يعد من أضخم إنجازات مجمع "عموري" ببلدية البرانيس الذي يقع على بُعد 15 كلم عن مدينة بسكرة، أنجز بقرب المحجرة على مساحة 100 هكتار، استفاد منها المجمع في إطار دعم الاستثمار. انطلقت أشغاله سنة 2013 تحت إشراف مهندسين وتقنيين صينيين وجزائريين، وينتظر أن يخلق نحو 1000 منصب شغل. يدخل هذا الإنجاز الضخم ضمن سياسة ورؤية المجمع الذي يعتزم دوما مواصلة العمل الجاد، والانفتاح على مختلف النشاطات الداعمة للاقتصاد الوطني، وهذا بالاعتماد على خبرته الطويلة في مجال الاستثمارات الناجحة كإنتاج مادة الآجور، حيث يحتل المرتبة الأولى وطنيا وإفريقيا بـ20 مصنعا عبر الوطن، وعليه حان الوقت لرد الجميل للوطن بالعمل الجاد وخلق الثروة ومناصب الشغل والمساهمة في بناء المشاريع ذات المنفعة العامة.

**ثانيا: البطاقة التقنية للمؤسسة**

- **الطبيعة القانونية لصاحب الطلب:** شركة البسكرية للاسمنت.
- **تاريخ الإنشاء:** 04-2-2009.
- **الجنسية** : جزائرية.
- **النشاطات الرئيسية:** الإنتاج الصناعي للإسمنت.
- **مساحة المؤسسة:** 100 هكتار.
- **شـــخص طبيعي/شـــخص معنـــوي (مؤسســـة/ش ذ ا/ ش ذ م م/ ش ذ ش و / ش ت):** ش ذ ا- رأسمالهـــا الاجتماعي4284000.000 دج
- **عنوان المقر الاجتماعي ( أو الشخصي):** جر باللحرش برانيس بسكرة.

  **مجلس الإدارة و/ أو المسيرون:** هقي مُحَّد العيد، الرئيس المدير العام.
- **عدد العمال:** 1349 عامل

**– وصف وجيز للطرق المستعملة في التصنيع :**

1- استخراج وإعداد المواد الخام.

2- إنتاج الكلنكر.

3- طحن الاسمنت والتوزيع.

**– تعيينات المواد المصنعة (بما فيها تلك المقننة احتمالا):**

- Ciment Portland ensac
- Ciment Portland
- en racCiment HTS en sac

***الفرع الثاني: أهداف مؤسسة البسكرية للإسمنت***

تسعى مؤسسة البسكرية للإسمنت أن تكون الرائدة في السوق المحلي، من خلال تحقيق عدة أهداف أهمها:

- تعزيز الربحية.
- تنويع مصادر الدخل من خلال التنويع في المشاريع.
- السماح للعمال بالمساهمة والمشاركة في جعل المجمع افضل.
- الزيادة في حجم المبيعات.
- الخدمات المقدمة تتميز بمستوى رفيع من التأهيل.
- دعم أعماله بمختلف التكنولوجيا المتقدمة.
- توفير أعلى مستويات الجودة وتقديم الخدمات للعملاء.
- الالتزام بأعلى المعايير الأخلاقية والمهنية.
- السعي للمحافظة على مكانة المجمع في السوق من خلال السمعة الجيدة .
- الدخول إلى الأسواق الأجنبية من خلال التصدير.
- كسب ولاء الزبون بالدرجة الأولى.
- توسيع الحصة السوقية للمجمع، وذلك بزيادة الطاقة الإنتاجية من خلال بناء وحدات إنتاجية جديدة.
- تنويع تشكيلة المنتجات.

***المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة البسكرية للإسمنت – بسكرة –.***

إن التعريف بأي مؤسسة لا يخلو من تقديم هيكلها التنظيمي، إذ هو وسيلة وليس غاية يسمح بتحقيق أهداف المؤسسة ، فالهيكل التنظيمي للمؤسسة " يحدد كيفية توزيع المهام والواجبات والمسئول الذي يتبع له كل موظف، وأدوات التنسيق الرسمية وأنماط التفاعل الواجب إتباعها وتطبيقها (محمود ، 2002، صفحة 205).

فيما يلي نقديم الهيكل التنظيمي كما هو مبين في الشكل رقم (01):

**الشكل رقم (01) : الهيكل التنظيمي لمؤسسة البسكرية للإسمنت– بسكرة**

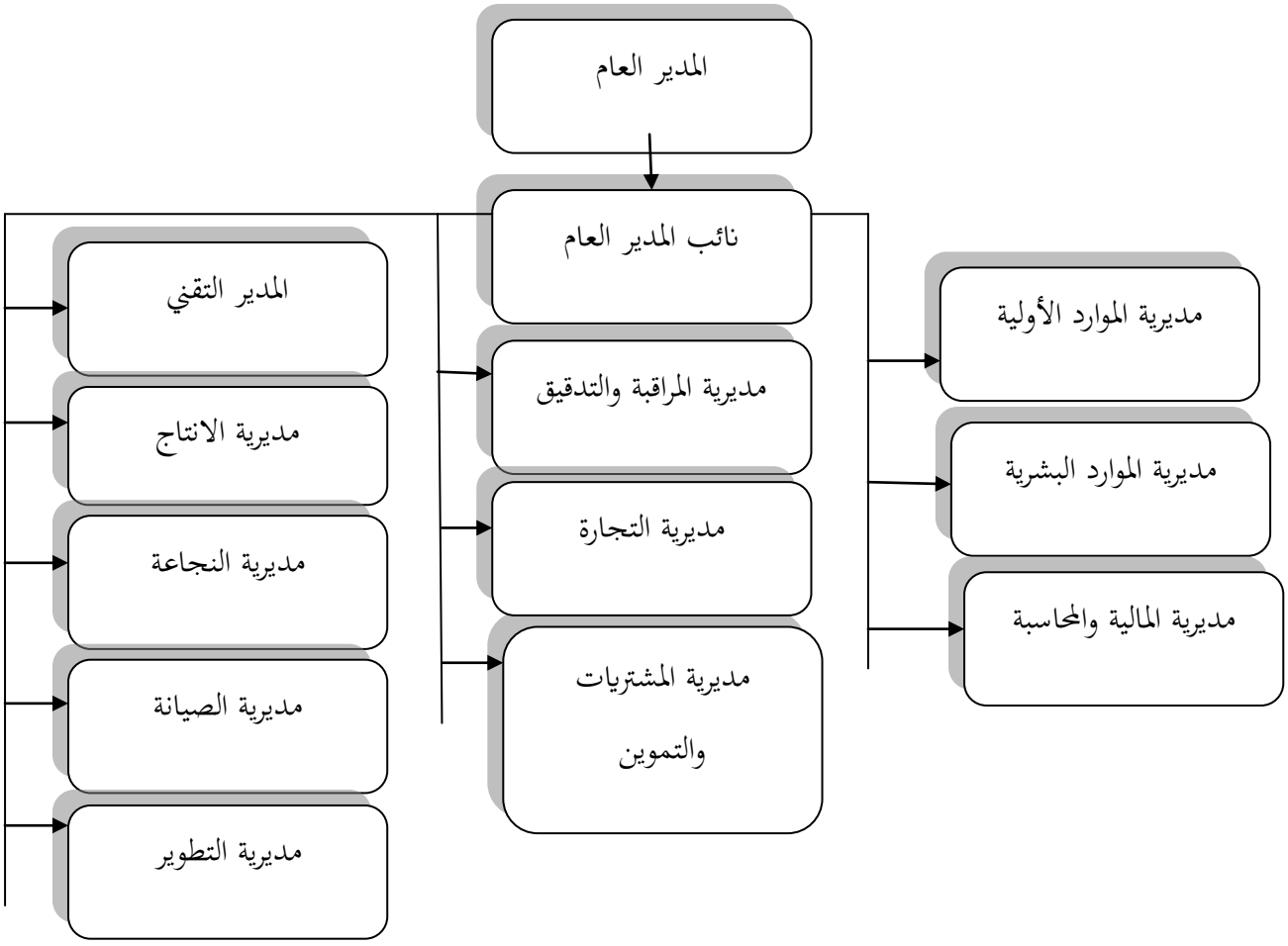


**المصدر**: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات المؤسسة (مديرية الموارد البشرية).

## المبحث الثاني: خطوات إجراء مقابلة في مؤسسة البسكرية للأسمنت

في هذا المبحث نتطرق إلى المنهج المستخدم والأدوات و الأساليب الكمية المستخدمة في الدراسة الميدانية، ثم نعرج إلى التعريف بميدان الدراسة وأسباب إختياره، إضافة إلى عرض الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة، وكذا التطرق إلى نشاط المؤسسة ومختلف المشاكل التي تواجها. ثم نحاول بعدها وصف إدارة الجودة الشاملة ايزو 9001 في مؤسسة بسكرية.

### *المطلب الأول: منهجية الدراسة الميدانية*

#### أولا: منهج البحث المستخدم

من أجل دراسة إدارة الجودة الشاملة ايزو 9001 معالجة علمية اعتمدنا المنهجين الوصفي والتحليلي وذلك بغرض وصف ماهو موجود بالواقع ومحاولة تحليله فصد فهم أصل المشكل إن وجد ومحاولة إعطاء التوصيات والإقتراحات بشأنه.

#### ثانيا: أدوات الدراسة الميدانية

تم الإعتماد في دراستنا على الأدوات التالية من أجل البحث وجمع المعلومات:

**1- المقابلة:**

تعرف المقابلة على أنها "تقنية مباشرة تستعمل من أجل مساءلة الأفراد بكيفية منعزلة" ولقد أجريت المقابلة مع مسؤول إدارة الجودة باعتبار أن يتبع هذه المصلحة بالإضافة إلى أنه ملم بكل المعلومات المتعلقة بالجودة وإدارتها، كذلك له المعرفة الكاملة بإجراءات التموين والشراء للمواد الأولية والإنتاج ، وقد تمت المقابلة بطرح أسئلة بالتسلسل وترك الحرية للمسؤول للإجابة عنها دون أي ضغط، كذلك تمت المقابلة مع مسؤول الإنتاج من أجل جلب المعلومات الخاصة بموضوع الدراسة. (موريس ، 2004، صفحة 197)

**2- الملاحظة في عين المكان:**

تعرف الملاحظة في عين المكان بأنها "تقنية مباشرة للتقصي تستعمل عادة في مشاهدة مجموعة ما (قرية، جمعية، مؤسسة، ... الخ) بصفة مباشرة وذلك بهدف أخذ معلومات كيفية من أجل فهم المواقف والسلوكات.

استخدمنا هذه التقنية من أجل ملاحظة ما يتعلق بموضوع دراستنا مثل: ملاحظة شكل إدارة الجودة والمنتجات والموظفين ، وملاحظة التصميم والتنظيم الداخلي للمؤسسة، وملاحظة احتياجات الوقاية ... الخ. وتم ذلك بعد النزول إلى الميدان وإجراء استطلاع للشركة من خارجها وداخلها. وملاحظة الأشياء التي تهم الدراسة.

**3- الوثائق الإدارية:**

عن طريق هذه التقنية تم أخذ كل المعلومات التي تفيد الدراسة، حيث بعد الإطلاع على هذه الوثائق، تم تسجيل مختلف البيانات والأرقام كالإستخدام السنوي لكل صنف وأسعارها الوحدوية ومختلف أنواعها المستخدمة في عملية الإنتاج، وأخذ كل البيانات التي تعتبر ضرورية لإجراء البحث (موريس ، 2004، صفحة 184).

## *المطلب الثاني: مستويات الإدارة المستهدفة في المقابلة (إدارة وسطى)*

سوف نتطرق في هذا المطلب الى التعرف على مفهوم الإدارة الوسطى للمؤسسة، وإبراز أهم المسؤوليات التي تناط عليها **الإدارة الوسطى** :**ويسمى** أيضاً مستوى **الإدارة التنفيذية**، وهو يقع ما بين مستويين الإدارة العليا والدنيا، ويمثل عادة أكبر عدد من الإداريين وبمسميات مختلفة.

يختص بالإشراف على النشاطات الكفيلة بتنفيذ السياسات والاستراتيجيات التي حددتها الإدارة العليا، بمعنى أنهم يترجمون السياسات المحددة من الإدارة العليا. وهم عادة ما يكونون مصدراً للابتكار والتطوير في مجال أعمالهم. وهم أيضاً معنيّون بتنسيق أعمال الإدارة الدنيا .

**مسؤوليات الإدارة الوسطى**

(1وضع الخطط الفرعية في ضوء الخطة العامة التي تضعها الإدارة العليا .

(2استخدام الهيكل التنظيمي لتحديد سلطة العاملين في المؤسسة والمسؤوليات التي يتحملونها .

(3تحديد معايير الرقابة والأداء في مختلف أقسام الإنتاج ومقاييسها .

(4تحقيق التنسيق والتفاعل بين عناصر الإنتاج .

(5المساهمة في وضع السياسة والخطة العامة؛ من خلال تقديم البيانات والمعلومات للإدارة العليا .

**الشكل رقم 02:** ***المصلحةالتجارية لمؤسسة البسكرية للاسمنت***

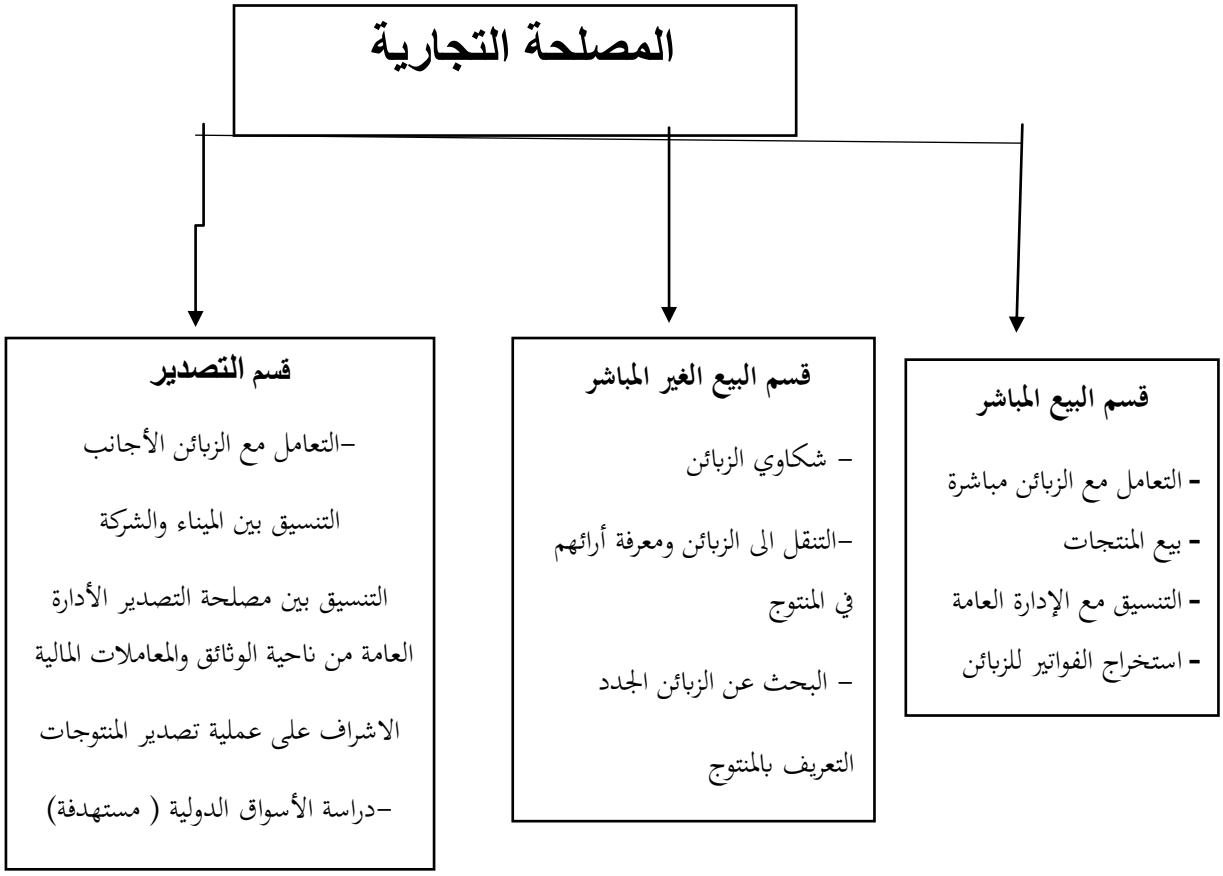


**المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات المؤسسة**

***المطلب الثالث: الأسئلة المطروحة في المقابلة***

1.ماهي الأسواق المستهدفة؟

2.مميزات وعراقيل كل سوق؟

3.ماهي المنتوجات الأكثر ربحا:

4.تبييع مؤسساتكم منتجات بأسعار مناسبة؟

5.ماهي سيرورة العملية الإنتاجية.

6.ما هي أنواع منتوجات مؤسستكم

7.هل تتبع مؤسستكم إجراءات الحد من التلوث

8.ماهي التسهيلات التي تتلقاها الشركة من القطاع المصرفي.

9.العراقيل التي تواجهها في الأسواق الخارجية.

10.هل يوجد شهادات عالمية في حسن الجودة والتسيير.

11.هل يوجد أنظمة وقوانين يجب التقيد بها

***المطلب الرابع: نتائج مقابلة الدراسة الميدانية.***

**1.ماهي الأسواق المستهدفة؟**

**-الأسواق الإفريقية:** كوديفوار، مالي، غانا، طوقو، سينغال، ليبيا (بحرا 03 عمليات اسمنت سائب)، ليبيريا، بوركينافاسو، بينين، نيجر (إسمنت مكيس برا).

2-أسواق أوربية: فرنسا، إنجلترا، بلجيكا، إسبانيا.

**أسواق مستهدفة مستقبلية: أمريكا.**

**2.مميزات وعراقيل كل سوق؟**

**-المميزات:**

- أسواق إفريقية: تخفيف الإجراءات الجمركية.
- أسواق أوربية: أرباح كبيرة

**-عوائق:**

أسواق إفريقية: ضعف الهياكل التحتية بالإضافة الأرباح الضئيلة التي تحققها.

أسواق أوربية: صعوبة بحكم تحويلات العملة الصعبة، بالإضافة الى البيروقراطية التي تنتهجها البنوك والجمارك.

**3.ماهي المنتوجات الأكثر ربحا:**

هي المنتوجات التي تكون اول تكلفة (سعر،بيع) ،كلما تقل التكلفة يرتفع هامش الربح لاتستطيع حصرها في منتوج واحد .

**4.تبييع مؤسساتكم منتجات بأسعار مناسبة ؟**

- نوعا ما متقاربة مع المنافسيين لايوجد تقييد مع مراعاة المفاوضات وسعر التكلفة.

**5.ماهي سيرورة العملية الإنتاجية ؟**

مبدأ صناعة الاسمنت هو الكيمياء (تفاعلات كيميائية ) في مصنع الإسمنت نوفر الجو الملائم للتفاعلات .

- إسمنت خام 95 / + جبس5/ + إضافات (مواد) بـ اسمنت جاهز.

اسمنت خام: الجير + الطين+ الرمل + الحديد.

المرحلة الأولى: توفير المواد الأولية

المرحلة الثانية: الطحن والتخزين (غبار طحين)

المرحلة الثالثة: الطهو (تفاعلات كيميائية نحتاج حرارة + تبريد).

المرحلة الرابعة: طحن الاسمنت الخام وتحضير الاسمنت وتخزينه حسب المقادير ونوعية الاسمنت.

المرحلة الخامسة: التعبئة والتغليف ثم التسويق.

**6.ما هي أنواع التي تصدرها مؤسساتكم**

اسمنت بورتلاند بالجير: اسمنت رمادي موجه لأعمال البناء التهيئة العمرانية الصناعية والطرقات

اسمنت بورتلاند بإضافات : موصى به للخرسانة عالية الأداء مع الاعداد السريع مخصص لأشغال البناء التحتية اشغال البناء للعمارات الهندسة المدنية و كذلك في مجال البناءات ذات تصنيع المسبق

اسمنت بورتلاند مقاوم للكبريتات ذو حرارة اماهة منخفضة: اسمنت رمادي مقاوم للكبريتات ذو حرارة اماهة منخفضة لجميع اشغالكم في بيئة ذات نسب عالية من الكبريتات مناسب اسيضا لاشغال الخرسانة الضخمة والمستمرة في الطقس الحار الذي يتطلب اسمنت بأقل حرارة انبعاث

الكلينكر :

**7.هل تتبع مؤسستكم اجراء الحد من التلوث؟**

أكيد لدينا مصفاة قماشية يدخل عبرها هواء ومع الغازات التي تضيفها، يخرج هواء O2.

**8.ماهي التسهيلات التي تتلقاها هذه الشركات من القطاع المصرفي؟**

**فتح حسابات الاعتماد CPA,AGB**

-منح القروض

وكسمعة الشركة الجيدة تسهل عليها تعاملات بنكية.

**9.العراقيل التي تواجهها في أسواق خارجية ؟**

ضرائب ، نقل ، مشكل تخزين ، عدم مطابقة المنتوج في حالة تعرضه للتلف (إضطراب جوي ، عدم مطابقة المنتوج، علاقات دولية .

**10.-هل يوجد شهادات عالمية في تحسين الجودة والتسيير.**

نعم يوجد شهادة ضمان لدول اوربية + شهادة ضمن لدول إفريقية + إيزو 9001

**11.هل يوجد قواعد وقوانين يجب التقيد بها ؟**

نعم يوجد من بينها احكام تتعلق بتنفيذ الميزانية والعمليات المالية للخزينة .

ضرائب ورسوم : **قانون مالية سنة 2022** .

**ا-المادة 12** : الأرباح الصناعية والتجارية يوجب ضريبة على الدخل، الأرباح التي يحققها الأشخاص الطبيعيين .

**ب- المادة 73** :

**المادة 282**: يخضع لنظام الضريبة الجزافية الأشخاص الطبيعيين الذي يمارسوم نشاطا صناعيا تجاريا وكذا التعاونيات الحرفية الفنية والتقليدية التي لاتتجاوز رقم اعمالها السنوي 8 ملايين دينار 8000000

د.ج. ماعدا التي اختارت نظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي لايمكن أن يقل مبلغ الضريبة المستحق على الأشخاص الطبيعيين بعنوان الضريبة على الدخل الإجمالي عن 10000 د.ج لكل سنة مالية ومهما كانت النتيجة محققة .

**ج- المادة 136** : يعفى من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية والعرف ،تخليص البضائع الجديدة المحتاواة في الارساليات التي تصل الى المرسل اليهم عبر بريد الرسائل او عبر الطرود البريدية او عبر طرود الشحن السرية ، عندما تتجاوز قيمتها حد قيمة الاعفاء المنصوص عليها المادة 2013 من قانون الجمارك مع سقف قيمة قدره مئتان الف دينار 200.000 د.ج

**جدول رقم (01) يوضح أهم الدول التي تتعامل معها المؤسسة البسكرية في تصدير منتجاتها**

| الدولة | الكمية بـ(طن) |
|---|---|
| شركة تيما غانا | 00,39.300 |
| شركة كوناكري غينيا | 40,40.854 |
| شركة تيما غانا | 40.356.75 |
| شركة مونروفيا لبيريا | 37.337.17 |
| شركة تليبري إنجلترا | 33.035.73 |
| شركة كوناكري غينيا | 41 262 ,75 |
| شركة تيما غانا | 40 690 ,66 |
| شركة لومي طوغو | 41 620,25 |
| شركة غينيا بيساو | 38 500 ,44 |
| شركة دوالا كاميرون | 30 000 ,00 |
| شركة دينكريك فرنسا | 29 960 ,05 |
| شركة لوهافر فرنسا | 27 302 26 |
| شركة مونروفيا لبيريا | 37 065 ,20 |

| | |
|---|---|
| شركة تيما غانا | 41 001 ,86 |

**المصدر : من وثائق المؤسسة**

تسعى المؤسسة لتحقيق رضا الزبون وذلك من خلال التماشي مع متطلبات كل زبون وإحتياجاته والكمية ونوع المنتوج الذي يطلبه، كما هو موضح في الجدول أعلاه حيث نلاحظ أن شركة تيما غانا تتصدر المركز الأول من ناحية الاستيراد للمواد المنتجة من طرف شركة البسكرية ، تليها شركة شركة كوناكري الغينية hgjd تحتل المركز الثاني ، أما شركة موروفيا الليبرية تحتل المركز الثالث ، هذا على المستوى الافريقي وهي أكبر الدول التي تستورد من مؤسسة البسكرية ، إضافة الى بعض الدول الاوربية مثل أنجلترا وفرنسا وهذا ما يحققه نظام إدارة الجودة (iso9001) بحيث يضمن علاقة المؤسسة بالعميل من خلال التركيز على المواصفات التي يرغب بها .

## المبحث الثالث: واقع الصادرات خارج قطاع المحروقات

### المطلب الأول: تركيبة صادرات الجزائر

تمت أهم تعاملات تجارية للجزائر مع أوروبا 2019 حيث قدرت 58.14 من حجم الإجمالي للمبادلات وحسب المعطيات الإحصائية لمديرية الدراسات والاستشراف للجمارك فان المبادلات تجارية بين الجزائر والدول الأوروبية بلغت 45.21 مليار دولار خلال السنة الفارضة مقابل 51.96 مليار دولار خلال سنة 2018بانخفاض يقدر 13 بالمئة.

-وبذلك تبقى بلدان أوروبا أهم شركاء الجزائر علما 63.69 بالمائة من الصادرات الجزائرية 53.40 بالمئة من الواردات تمت مع هذه المنطقة بما فيها دول الاتحاد الأوروبي.

بلغت صادرات الجزائر نحو البلدان الأوروبية 22.81 مليار دولار مقابل 26.55 مليار دولار مقابل قرابة 25.41 مليار دولار أي ما يمثل انخفاض 11.87 بالمائة و تبقى كل من فرنسا ايطاليا اسبانيا بريطانيا من شركاء الأساسيين للجزائر في أوروبا حسب نفس المصدر.

احتلت دول القارتين الأمريكتين المرتبة الثالثة بحصة قدرها 26.51 بالمائة من القيمة الإجمالية للمبادلات التجارية للجزائر تبلغ 9.52 مليار دولار مقابل 12.95 مليا دولار أي بانخفاض قدره 26.48 بالمائة.

أما الصادرات الجزائرية نحو دول القارتين قد انخفضت ب 44.85 بالمائة محصلة مجموع 3.88 مليار دولار سنة 2018 و قامت الجزائر من جهتها بمشتريات من هذه المنطقة بما قيمته 5.63 مليار دولار مقابل 5.91 مليار دولار أي انخفاض 4.66 بالمائة حسب معطيات الجمارك. (سليم ، عبد الوافي ، و عماد، 2020، صفحة 104)

الجزائر إفريقيا تحسن طفيف في مبادلات الجزائر أوضحت معطيات الجمارك إن المبادلات التجارية للجزائر مع دول افريقية لا تزال ضعيفة على الرغم من التحسن الطفيف الذي سجلته 1.55 بالمائة في سنة 2019 مقارنة عام 2018 و قد بلغ مجموع مبادلات 3.51 مليار دولار مقابل 3.46 مليار دولار.

وقد قامت الدول الإفريقية منها دول الاتحاد المغرب العربي بشراء منتجات جزائرية تبلغ 2.17 مليار دولار مقابل 2.18 مليار دولار بانخفاض قدره 0.36 بالمائة.

وكانت الجزائر قد استوردت من هذه المنطقة ما قيمته 1.34 مليار دولار مقابل 1.27 مليار دولار أي ارتفاع بلغ 5.16 بالمائة

وقد شكلت كل من مصر تونس المغرب أهم شركاء الجزائر خلال هذه الفترة.

بلغت قيمة الصادرات الجزائر2019 قرابة 35.82 مليار دولار أي تراجع قدره 14.29 بالمائة في حين بلغت وارداتها 41.93 مليار دولار أي تراجع قدره 9.49 بالمائة.

**المطلب الثاني: احصائيات الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات**

يتم في هذا الإطار تصنيف السلع المصدرة والمستوردة إلى سبعة مجموعات أساسية هي. المواد الغذائية والمواد الأولية والمواد نصف المصنعة بالإضافة للتجهيزات الفلاحية والتجهيزات الصناعية ثم السلع الاستهلاكية غير الغذائية. هذا بالنسبة للسلع غير الطاقوية أما المجموعة الأخيرة تتمثل في

المنتجات الطاقوية. كما أن كل مجموعة من المجموعات السلعية الأساسية السابقة تضم تحتها مجموعات سلعية فرعية. (http://www.commerce.gov.dz/statistiques/les-statistiques-de-l-exportation-hors-hydroarbures.، بلا تاريخ)

نلاحظ من خلال قراءة الأرقام الرسمية الواردة عن إدارة الجمارك الجزائرية عن الصادرات الجزائرية للفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2020 أن نسبة الصادرات من السلع خارج قطاع المحروقات تعتبر هامشية إذ لا تتعدى في أحسن الظروف من سنة 2000 إلى غاية 2010 حوالي 1.9 مليار دولار سنة 2008 مقارنة مع 0.9 مليار دولار سنة 2000. وبالنسبة لسنة 2009 سجلت صادرات المحروقات حوالي 36.6 مليار دولار أمريكي بنسبة تقدر ب 92.84 بالمئة من إجمالي الصادرات لنفس السنة. وسجلت الصادرات خارج المحروقات حوالي 2.82 مليار دولار بنسبة تقارب 7.16 بالمئة من إجمالي الصادرات. أي أن هناك تطور في نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات مقارنة بسنة 2017. وأما سنة 2020 واصلت تحسنها حيث سجلت ب9.38 بالمئة من أجمالي الصادرات رغم تراجع المقدار الإجمالي المصدر من 2.82 مليار سنة 2009 إلى 2.55 مليار سنة 2020. ومنه السبب في زيادة نسبة الصادرات

خارج قطاع المحروقات تعود أساسا للتراجع المسجل في صادرات المحروقات من 36.6 مليار دولار سنة 2019 إلى 24.6 مليار دولار سنة 2020 أي بتراجع يقدر بـ 36.38 بالمئة مقارنة بالسنة السابقة.

ودائما خلال نفس الفترة نلاحظ أن المواد النصف مصنعة تحتل المرتبة الأولى من حيث المجموعات السلعية المصدرة. إذ تم تصدير حوالى 20 مليون دولار من سنة 2000 إلى حوالي 900 مليون دولار سنة 2007.

أما أعلى قيمة تصديرية كانت سنة 2008 بمبلغ 1384 مليون دولار.وإنطلاقا من سنة 2011 إلى غاية 2020 كانت صادرات السنوية للمواد النصف المصنعة في حدود 1.5 مليار دولار مع ملاحظة تسجيل صادرات فاقت 2 مليار دولار في كل من سنتي 2014 و2018. أما أهم السلع المكونة لمجموعة السلع النصف مصنعة هي الزبت الصناعية والمواد التي تدخل في عملية التزفيت والاسمدة المعدنية والكيميائية بالإضافة إلى الفوسفات والكحول الطبي. وكذلك سكر القصب وسكر الشمندر بالإضافة إلى الأسمنت الذي سجل خلال سنة 2020 زيادة تقدر على الترتيب 17.1290 و ب 13.6496 بالمئة مقارنة بسنة 2019.(سليم ، عبد الوافي ، و عماد، 2020، صفحة 106)

وتحتل المواد الغذائية المرتبة الثانية من بين المجموعات السلعية المصدرة من الجزائر بعد المواد النصف المصنعة بالنسة للصادرات خارج قطاع المحروقات. وتتمثل أهم السلع المكونة لهذه المحموعة مل من الاناناس المنقا والأفوكادو بالإضافة منتجات الصناعات الغذائية التحويلية. حيث نلاحظ خلال الفترة 2010-2000 أن هذه المجموعة عرفت وتيرة زيادة متباطئة ومستقرة نوعا ما إذ كانت قيمتها بين 28 مليون دولار وأقصاها 88 مليون دولار. ولتتغطى عتبة 100 مليون دولار إبتداءا من سنة 2008.

وتحقق إبتداءا من الفترة 2020-2010 أقصى قيمة مقدارها 408 مليون دولار أمريكي سنة 2019. وهذا راجع للدعم المستمر من طرف الحكومة للشركات المصدرة وهو ما يعكس الرغبة في التوجه نحو رفع قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات وتنويع الاقتصاد الجزائري.

وتأتي المواد الأولية في المرتبة الثالثة من حيث الصادرات خارج قطاع المحروقات. إذ أنه إبتداءا من الفترة 2007-2000 لم تتجاوز قيمة الصادرات من هذه المجموعة 200 مليون دولار أمريكي. إلا أنه سنة 2008 عرفت قفزة نوعية حيث بلغ إجمالي الصادرات من المجموعة 334 مليار دولار. للتراجع

من جديد إلى ما دون 200 مليون دولار. أما من الفترة 2020-2009 تراجعت صادرات هذه المجموعة بشكل حاد إلى حدود 100 مليون دولار كما سجلت سنة 2020 صادرات بقيمة 65.85 مليون دولار وهي قيمة بعيدة كل البعد عن الإمكانيات الحقيقية للإقتصاد الجزائري كما هو الحال للصادرات خارج

قطاع المحروقات من طرف كل المجموعات السلعية الأخرى.

أما بالنسبة للمجموعة التجهيزات الصناعية متمثلة أساسا في التربينات التي تعمل بالغاز وتربينات الإخرى وغيرها من التجهيزات الصناعية.

ومجموعة التجهيزات الفلاحية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية مثل المنتجات الكهرو منزلية وغيرها. فإن هذه المجموعات مساهمتها في الصادرات خارج المحروقات هامشية جدا. إذ سجلت في الفترة 2020-2000 صادرات من التجهيزات الصناعية حوالي 90 مليون دولار كأعلى قيمة سنة 2018

وحوالي 16 مليون دولار كأدنى قيمة سنة 2014. وبخصوص مجموعة التجهيزات الفلاحية كانت صادراتها ضعيفة جدا لم تتعدى 1 مليون دولار وفي بعض السنوات كانت معدومة( صفر مليون). في حين أن مجموعة المواد الإستهلاكية غير الغذائية كما أشرنا لمكوناتها سابقا فإنها سجلت بين 11

مليون دولار و49 مليون دولار كأعلى قيمة.

من الملاحظ بعد دراسة وتحليل الصادرات خارج المحروقات ورغم كل الجهود المبذولة من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية وتشجيع الصادرات خارج المحروقات. لازالت هذه العملية تتسم بالضعف الشديد والهامشية وسيطرة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية. مما يدل على فشل السياسات الاقتصادية المتبعة والقي هي في معظمها سياسات هشة مرحلية تفتقر للشمولية والجدية في التطبيق. وذلك يعود لمجموعة من الأسباب أهمها الفساد المالي والإداري للمصالح الاقتصادية خصوصا في البلاد.

**– قائمة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات للفترة 2010–2020:**

| البيان / السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المواد الغذائية | 32 | 28 | 35 | 48 | 59 | 67 | 73 | 88 | 119 | 113 | 315 |
| المواد الأولية | 44 | 37 | 51 | 50 | 90 | 134 | 195 | 169 | 334 | 170 | 94 |
| المواد نصف المصنعة | 465 | 504 | 551 | 509 | 571 | 651 | 828 | 993 | 1384 | 692 | 1056 |
| التجهيزات الفلاحية | 11 | 22 | 20 | 1 | 0 | 0 | 1 | 1 | 1 | 0 | 1 |
| التجهيزات الصناعية | 47 | 45 | 50 | 30 | 47 | 36 | 44 | 46 | 67 | 42 | 30 |
| غير الغذائية الإستهلاكية السلع | 13 | 12 | 27 | 35 | 14 | 19 | 43 | 35 | 32 | 49 | 30 |
| البيان / السنوات | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | *2020 | |
| المواد الغذائية | 355 | 315 | 402 | 323 | 235 | 327 | 349 | 374 | 408 | 399 | |
| المواد الأولية | 161 | 168 | 109 | 109 | 106 | 84 | 73 | 92 | 96 | 65.85 | |
| المواد نصف المصنعة | 1496 | 1527 | 1458 | 2121 | 1597 | 1321 | 1410 | 2336 | 1957 | 1439 | |
| التجهيزات الفلاحية | 0 | 1 | 0 | 2 | 1 | 0 | 0.29 | 0.31 | 0.25 | 0.21 | |
| التجهيزات الصناعية | 35 | 32 | 28 | 16 | 19 | 54 | 78 | 90 | 83 | 84 | |
| الغذائية غير الإستهلاكية السلع | 15 | 19 | 17 | 11 | 11 | 19 | 20 | 33 | 36 | 31 | |

**الجدول رقم (02)**: قائمة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات للفترة 2010-2020 (سليم ، عبد الوافي ، و عماد، 2020، صفحة 110)

**-مقارنة تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات2019**

(Parts en %, Onze mois 2019-2020*, Valeurs en millions)

| | 11 Mois 2019 | | | 11 Mois 2020* | | | Evolution % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | DZD | USD | Part (%) | DZD | USD | Part (%) | |
| PRODUITS HYDROCARBURES | 3 661 881,64 | 30 689,41 | 92,84% | 2 466 561,51 | 19 524,56 | 90,62% | -36,38% |
| PRODUITS HORS HYDROCARBURES | 282 255,53 | 2 365,52 | 7,16% | 255 312,66 | 2 020,98 | 9,38% | -14,57% |
| Total | 3 944 137,17 | 33 054,93 | 100% | 2 721 874,17 | 21 545,54 | 100% | -34,82% |

**الجدول رقم (03)** : مقارنة تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات لسنة 2019.

نلاحظ من خلال قراءة الأرقام الرسمية الواردة عن إدارة الجمارك الجزائرية أن نسبة تمثيل الصادرات خارج قطاع المحروقات قد تحسنت ودلغت نسبة 5.46 بالمائة سنة 2017 بعدما كانت تتراوح ما بين 2 إلى 3 بالمائة. وبالنسبة لسنة 2019 سجلت صادرات المحروقات حوالي 36.6 مليار دولار أمريكي بنسة تقدر ب 92.84٪ من إجمالي الصادرات لنفس السنة. وسجلت الصادرات خارج المحروقات حوالي 2.82 مليار دولار بنسة تقارب 6 من إجمالي الصادرات . أي أن هناك تطور في نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات مقارنة بسنة 2017. وأما سنة 2020 واصلت تحسنها حيث سجلت 909.38 من أجمالي الصادرات رغم تراجع المقدار الإجمالي المصدر من 2 مليار سنة 2019 إلى 2.55 مليار

سنة 2020. ومنه السبب في زيادة نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات تعود أساسا للتراجع المسجل في صادرات المحروقات من 36.6 مليار دولار سنة 2019 إلى 24.6 مليار دولار أي بتراجع يقدر ب 36.38٪ مقارنة بالسنة السابقة.

إذا يمكننا تفسير تحسن نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات بأن السبب زيادتها بوتيرة متسارعة إنما يعود إلى تراجع حصيلة الإيرادات البترولية مقومة بالدولار نظرا لانخفاض أسعارها وليس إلى زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات والدليل أن هذه الأخيرة لم تزد قيمتها كثيرا مقارنة بالسنوات السابقة رغم زيادة نسبتها. أي أن استقرار قيمة الصادرات خارج المحروقات وتراجع قيمة الصادرات من المحروقات يرفع من نسبة الأولى دون الحاجة إلى زياده في قيمتها (سليم ، عبد الوافي ، و عماد، 2020، صفحة 112)

**المطلب الثالث: احصائيات صادرات مؤسسة البسكرية للإسمنت 2022/2018**

| السنوات | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|
| الكمية | 100.000 طن | 500.000 طن | 300.000 طن | أكثر من مليون طن |
| السعر | 3 مليون دولار | 18 مليون دولار | 9 مليون دولار | 40 مليون دولار |

**جدول 04: صادرات مؤسسة البسكرية للأسمنت**

**يمثل الجدول صادرات مؤسسة البسكرية من 2018 الى 2021 ، حيث يوضح لنا كميات أسعار الخاصة لصادراتها .**

ونلاحظ ان اول تصدير لها للخارج كان سنة 2018 الذي يقدر بـ 100 طن ، لترتفع النسبة في سنة 2019 زادت كميتها بـ 500 ألف طن والتي قدر سعرها بـ 18 مليون دولار ، لتنخفض بعد ذلك في سنة 2020 حجم صادراتها التي قدرت بـ 9 مليون دولار ، وهذا يعود الى جائحة كورونا التي تسببت في أزمة اقتصادية عالمية أصابت العالم التي أثرت بذلك في النشاط الاقتصادي خاصة مجال تنويع الصادرات ، كما نلاحظ أيضا في سنة 2021 ارتفاع طفيف في حجم الصادرات التي بلغت اكثر من 40 مليون دولار ، مما جعلها رائدة في الأسواق الدولية .

## خلاصة الفصل

إن ترقية صادرات خارج المحروقات يلزم اتباع استراتيجيات للولوج أسواق الدولية هذا ما راينا ه خلال الدراسة الميدانية في مؤسسة البسكرية للاسمنت حيث تعتمد في اختراق الأسواق الدولية من خلال تصدير مباشر و لدخول هاته الأسواق تقوم المؤسسة بتنويع صادراتها بمعايير و الجودة المناسبة و تعتبر مؤسسة البسكرية للاسمنت رائدة في مجال التصدير بالجزائر لأسواقها الدولية

# خاتمة

**الخاتمـــــة :**

كحوصلة عامة نقول ان الجزائر تحاول التخلص من التبعية للمحروقات من خلال تنويع صادراتها محاولة تغطية عجز ميزان المدفوعات وذلك باتباع إجراءات وأساليب جديدة لترقية صادراتها ومحاولة دخول أسواق الدولية .

وقد حاولنا في موضوعنا الالمام بجوانب الموضوع من الناحيتين النظرية والعملية او الميدانية فتطرقنا في عدة فصول عن مفاهيم متعلقة بترقية صادرات خارج قطاع المحروقات وعن ميزان المدفوعات بالإضافة الى تناول فصل تطبيقي ميداني لهذا الموضوع من خلال دراسة ميدانية في المؤسسة البسكرية للإسمنت كعينة بإجراء مقابلة لتحليل أوضاع المؤسسة الصناعية وقد توصلنا في اخر هذا الموضوع الى مجموعة من النتائج المهمة التي لها علاقة به التي يمكن ان تساهم في تنويع صادرات خارج قطاع المحروقات لتسوية ميزتن المدفوعات.

- **أولا اختبار صحة الفرضيات:**

- تنويع صادرات تساهم في تحقيق توازن ميزان المدفوعات أظهرت نتائج الموضوع بعد تحليل دراسة ميدانية لمؤسسة البسكرية كعينة ولصحة هذه الفرضية توصلنا الى انه من خلال تنويع صادرات خارج المحروقات يساهم بنسبة ما بتأثير على ميزان المدفوعات كونه يغطي جزء من العجز كون الجزائر تعاني من العجز بالتالي تسعى لتحقيق التسوية ثم الوصول للفائض .
- الفرضية الثانية يتم توجيه تنويع صادرات خارج قطاع المحروقات أظهرت نتائج الموضوع من صحة الفرضية كون تنويع صادرات يعطي قيمة مضافة للاقتصاد الوطني ويخلق منتوجات جديدة تساهم في تصدير نحو الخارج ورفع قيمتها.
- اما الفرضية الثالثة التي تنص على يساهم تنويع صادرات خارج قطاع المحروقات في تعزيز علاقات.
- أظهرت النتائج من صحة الفرضية من خلال تنويع صادرات خارج قطاع المحروقات وبسبب تنويع سلع المصدرة تمكن الاقتصاد الجزائري مكن الولوج أسواق الدولية افريقيا امريكا الجنوبية مما يساهم في تعاون الدولي.

- **نتائج الدراسة**

- ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات تزيد من الناتج المحلي
- ساهمت البيانات الواردة في ميزان المدفوعات في أداء وتقييم المؤسسة
- نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات في تحسن مع مقارنة بالسنوات السابقة .
- تغطي تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات جزء من ميزان المدفوعات

- **التوصيات:**

على ضوء ما سبق ذكره نورد بعض توصيات متمثلة:

- تعاون تبادل الخبرات الاقتصادية وجذب الاستثمارات الى الجزائر
- محاولة تنويع الصادرات لجلب العملة الصعبة
- تقديم اعانات وحوافز حكومية ما يساهم تشجيع الصادرات

- لا بد ان تسعى المؤسسات صناعات الجزائرية تكثيف عملياتها تصديرية نحو الأسواق المستهدفة
- بحث تطوير صادرات لاكتساح أسواق جديدة وتنمية قدراتها الابتكارية.
- الاستعانة بخبرات مؤسسات اجنبية في مجال التسويق والتصدير لتحسين جودة صادراتها للمواصفات الدولية .

- **افاق الدراسة**

من خلال دراستنا الموضوع تطرقنا لنقاط لم نستطيع توسع فيها بين متطلبات البحث في الموضوع منها :

-تنويع الاقتصادي.

-استثمار أجنبي مباشر .

-واقع مؤسسات صغيرة والمتوسطة.

# محتوى الفهرس

**فهرس المحتويات**


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| **الإهداء** | / |
| **الشكر و العرفان** | / |
| **قائمة الأشكال و الجداول** | / |
| **ملخص** | / |
| **مقدمة** | **أ-ج** |
| **الفصل الأول : تنويع الصادرات** | |
| **تمهيد** | **05** |
| **المبحث الأول : أساسيات حول التجارة الخارجية** | **06** |
| **المطلب الأول : مفهوم التجارة الخارجية** | **06** |
| ***المطلب الثالث: أساليب النظرية الحديثة للتجارة الخارجية*** | **08** |
| **المبحث الثاني : مفاهيم حول الصادرات.** | **11** |
| ***المطلب الأول: مفهوم الصادرات و أهميته*** | **11** |
| ***المطلب الثاني أنواع الصادرات*** | **13** |
| **المطلب الثالث محاور واساسيات استراتيجية تنمية الصادرات** | **14** |
| **المبحث الثالث : البحث عن الترقية للصادرات خارج المحروقات** | **15** |
| ***المطلب الأول: استحداث مؤسسات جديدة لترقية الصادرات خارج المحروقات*** | **15** |
| ***المطلب الثاني: مبررات اللجوء إلى تنمية الصادرات خارج المحروقات*** | **21** |
| ***المطلب الثالث: التحديات والعقبات التي تواجه استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات:*** | **22** |
| **خلاصة الفصل** | **24** |
| **الفصل الثاني : عموميات حول ميزان المدفوعات** | |
| **تمهيد** | **26** |
| **المبحث الأول: مفاهيم توازن ميزان المدفوعات** | **27** |
| ***المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات*** | **27** |

| | |
|---|---|
| *المطلب الثاني : أهمية ميزان المدفوعات* | 28 |
| *المطلب الثالث : أقسام ميزان المدفوعات* | 30 |
| المبحث الثاني : تأثيرات ميزان المدفوعات | 32 |
| *المطلب الأول : العوامل المؤثرة في الميزان المدفوعات* | 32 |
| *المطلب الثاني : انواع اختلال ميزان المدفوعات* | 33 |
| *المطلب الثالث أسباب اختلال ميزان المدفوعات* | 35 |
| المطلب الرابع : طرق معالجة اختلال ميزان المدفوعات | 35 |
| المبحث الثالث : ميزان المدفوعات الجزائري | 40 |
| *المطلب الأول: خصائص ميزان المدفوعات الجزائري* | 41 |
| *المطلب الثاني: واقع ميزان السلع والخدمات الجزائري* | 42 |
| خلاصة الفصل | 47 |
| الفصل الثالث : دراسة حالة المؤسسة البسكرية للإسمنت | |
| تمهيد | 48 |
| المبحث الأول: الإطار العام لمؤسسة البسكرية للإسمنت | 49 |
| المطلب الأول: تعريف وأهداف مؤسسة البسكرية للإسمنت | 49 |
| *المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة البسكرية للإسمنت – بسكرة –.* | 50 |
| المبحث الثاني: خطوات إجراء مقابلة في مؤسسة البسكرية للأسمنت | 52 |
| المطلب الأول: منهجية الدراسة الميدانية | 52 |
| *المطلب الثاني: مستويات الإدارة المستهدفة في المقابلة (إدارة وسطى)* | 53 |
| *المطلب الثالث: الأسئلة المطروحة في المقابلة* | 55 |
| المطلب الرابع: نتائج مقابلة الدراسة الميدانية. | 55 |
| المبحث الثالث: واقع الصادرات خارج قطاع المحروقات | 59 |
| المطلب الأول: تركيبة صادرات الجزائر | 59 |
| المطلب الثاني: احصائيات الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات | 60 |
| المطلب الثالث: احصائيات صادرات مؤسسة البسكرية للإسمنت 2022/2018 | 63 |

| | |
|---|---|
| خلاصة الفصل | 65 |
| الخاتمة | 67 |
| فهرس الحتويات | 70 |
| قائمة المصادر و المراجع | 74 |
| الملاحق | / |

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع و المصادر


1. (1999 ). Dans Ben Hamou , *Le cadre juridique du commerce extérieur de l'Algérie.* in Revue dara N ° 02 .
2. Dans .(2013)ع .أبو عيدة ,*أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي* .مجلة جامعة الأزهر بغزة . سلسلة العلوم الإنسانية ، المجلد 5العدد .3954
3. Dans .(2016)ج .برقوق & ,م .يوسف ,*الاقتصاد الدولي* .عمان :دار الحامد للنشر والتوزيع،الطبعة الاولى.
4. Dans .(2013)ج .جويدان الجمل ,*التجارة الخارجية* .مركز الكتاب الاكاديمي،الطبعة العربية الاولى.
5. Dans .(2002)ح .علي داود & ,اخرون ,*اقتصاديات التجارة الخارجية ،الطبعة الاولى* .دار المسير للنشر والتوزيع.
6. Dans .(2014)م .ا .الأزعر ,*سياسات التنويع الإقتصادي، تجارب دولية عربية* .(p. 138)الكويت :المعهد العربي لتخطيط.
7. Dans .( 2008)م .الشيخ ,*التسويق الدولي* .(p. 194)الأردن :دار أسامة للنشر و التوزيع.
8. Dans .(2000)م .ج .الصميدعي، ,*استراتيجيات التسويق، مدخل كمي تحليل* .(p. 276)الأردن :دار الحامد.
9. Dans .(2007)ر .المحمود العمر، ,*التسويق الدولي* .(p. 137)الأردن :دار وائل للنشر و التوزيع.
10. Dans .(2002)ف .النجار ,*تسويق الصادرات العربية* .(p. 35)القاهرة :دار قباء.
11. أنظر المادة 01من الأمر رقم .(s.d.) .06/96
12. أنظر المادة 01من المرسوم التنفيذي رقم .(s.d.) .93/96
13. أنظر المادة 02من المرسوم التنفيذي رقم .(s.d.) .25 171/87
14. أنظر المادة 02من المرسوم التنفيذي رقم .(s.d.) .94/208
15. أنظر المادة 02من المرسوم التنفيذي رقم .(s.d.) .94/208
16. أنظر المادة 02من المرسوم التنفيذي رقم .(s.d.) .96/327
17. أنظر المادة 02من المرسوم التنفيذي رقم .(s.d.) .96/327
18. أنظر المادة 02من المرسوم التنفيذي رقم .(s.d.) .96/93
19. أنظر المادة 02من المرسوم رقم .(s.d.) .235/96
20. انظر المادة 03من المرسوم التنفيذي رقم .(s.d.) .235/96
21. أنظر المادة 03من المرسوم التنفيذي رقم .(s.d.) .96/327
22. أنظر المادة 03من المرسوم رقم .(s.d.) .94/208
23. أنظر المادة 06من الأمر رقم .(s.d.) .06/235
24. أنظر المادة 06من المرسوم التنفيذي رقم .(s.d.) .93/96
25. أنظر المادة 07من المرسوم رقم .(s.d.) .235/96
26. انظر النظام رقم 03/91الصادر عن مجلس النقد والقرض.(.s.d) .

27. Dans .(2016)م .باهي & ,ك .روابنية ,*التنويع الإقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية* .(p. 137)عنابة :مجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية ، عدد . 5

28. Dans .(2009)ع .توفيق الصادق & ,بيرو ,*تطور دور الدولة في التنمية :قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية العالمية، للمؤتمر العلمي العاشر للاقتصاديات العربية وتطوراتها بعد الأزمة الاقتصادية العالمية* .(pp. 22-23)بيروت ، لبنان :الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 43،.

29.جريدة رسمية رقم 55مؤرخة في .(s.d.) .1990/05/18

30. Dans .(2000)ع .حميدي ,*اقتصاديات التجارة الدولية* .دار النهضة العربية.

31. Dans .(1998)ن .داداي عدون ,*اقتصاد مؤسسة* .(p. 43)الجزائر :دار المحمدية العامة.

32.)بدون سنة نشر Dans .(م .زغلول رزق ,*التجارة الدولية ،الطبعة الاولى* .(pp. 38-40-43)مصر :اصدارات كلية التجارة جامعة الزقازيق.

33. Dans .(1999)ي .سعد غالب ,*لإدارة الدولية" مدخل استراتيجي* .(p. 40)" الأردن :دار اليازوري العالمية.

34. Dans .(2002)ي .سعد غالب ,*الادارة الدولية* .(p. 38)عمان :دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع .

35. Dans .( 2004)و .سيعيدي ,*نحو إستراتيجية تسويقية فعال في قطاع التصدير، الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و الممارسة التسويقية* .(p. 4)بشار، الجزائر :المركز الجامعي.

36. Dans .(1997)إ .شعباني ,*مقدمة في اقتصاد التنمية* .(p. 57)الجزائر :دار هومة.

37. Dans .(2016-2017)ش .طيفور ,،*واقع التجارة الخارجية في الجزائر مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماسترتخصص مالية وتجارة دولية.*

38. Dans .(2009)ر .عبد الحميد، ,*سياسيات تنمية الصادرات ، وزارة التجارة الخارجية للإمارات العربية المتحدة، العدد الأول من سلسلة تجارب دولية ناجحةفي مجال التصدير* .(p. 1)إدارة التحليل و المعلومات التجارية.

39. Dans .( 2001)أ .عبد الرحمان أحمد ,*مدخل إلى إدارة الأعمال* .(p. 411)السعودية :دار المريخ للنشر .

40. Dans .(1980)ع .عبد المهدي ,*الموسوعة الاقتصادية* .(p. 141)بيروت :دار ابن خلدون.

41. Dans .(2013)ر .فاضل جويد ,*مجلة الدراسات التاريخية والحضارية.*

42. Dans .(2010)ا .قاسمي & ,ط .قندوز ,*تحديات ورهانات استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات . مقاربة وصفية تحليلة* .جامعة المسيلة.

43. Dans .(1995)ط .مُحَمَّد عوض ,*التجارة الدولية، نظريات وسياسات،الطبعة الاولى* .عمان :معهد الدراسات المعرفية.

44. Dans .(1993)م .محمود فؤاد ,*التصدير و الاستراد علميا و عمليا، الطبعة الثالثة* .(p. 235)مصر :دار النهضة العربية،.

45. Dans .(1993)م .محمود فؤاد ,*التصدير والاستيراد علميا وعمليا* .(p. 235)القاهرة :دار النهضة العربية.

46. Dans .(2019/2020)م .مواجي & ,س .بن زغيوة ,*دور الصادرات في النمو الاقتصادي ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في اقتصاد الدولي* .جيجل :كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة مُحَمَّد الصديق بن يحي .

47.موقع وزارة التجارة والصناعة لجمهورية مصر العربية، إستراتجية تنمية الصادرات.(s.d.) .

48. Dans .(1998)ا .هاجن ,*اقتصاديات التنمية، ترجمة جورج خوري* .(p. 224)مركز الكتب الأردني.

49. Dans .( 2002)س .وصاف ,*أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية الحوافز والعوائق أطروحة دكتوراه* .جامعة الجزائر

50. Dans .(2012)ج .الجوزي ,*ميزان المدفوعات الجزئري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجار، مجلة الباحث، المجد 11، العدد 11*، .(p. 229)ورقلة :جامعة قاصدي مرباح.

51. Dans .( 1985)ك .بكري ,*الاقتصاد الدولي* .(p. 276)الإسكندرية :المكتب العربي الحديث.

52. Dans .(1970-2010)ف .ا .بن طالب ,*اثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري ، دراسة قياسية لحالة الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماستر* .(p. 21)بسكرة :جامعة مُحَّد خيضر .

53. Dans .(2017)ع .بودلال ,*تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل شراكة مع الإتحاد الأوروبي "الحصيلة و النتائج* .(p. 129)المسيلة ، الجزائر :جامعة مُحَّد بوضياف .

54. Dans .(2007)ع .بوعتروس & ,م .قارة ,*أثار تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الامركي على الاقتصاد الجزئري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 27*(pp. 209-208)قسنطينة، الجزئر :جامعة منثوري.

55. Dans .(2002)ع .تقي الحسيني" ,*التمويل الدولي"* ، .(p. 115)عمان، الأردن :دار مجدلاوي.

56.)دون سنة نشر Dans .(ش .زغيب & ,ح .حليمي ,*الاقتصاد الجزائري ما بعد النفط :خيارات المستقبل* .(p. 14) بيروت، لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية.

57. Dans .(2012)م .شقيري نوري & ,اخرون ,*التمويل الدولي ،الطبعة الأولى* .(p. 210)عمان ،الاردن :دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة.

58. Dans .(1987)س .عفيفي حاتم ,*دراسات في الاقتصاد الدولي* .(p. 89)مصر :الدار المصرية اللبنانية.

59. Dans .(1994)س .عفيفي حاتم ,*التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الثاني* .(p. 78)القاهرة :الدار المصرية اللبنانية .

60. Dans .( 1994)س .عفيفي حاتم ,*التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم* .(p. 336)مصر :الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر والتوزيع.

61. Dans .(2015/2016)ع .ا .عماري & ,ح .بوناصري ,*اثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر ،شعبة العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية ونقود* .(p. 07)تبسة :،جامعة العربي التبسي.

62. Dans .(2005)ح .عوض الله زينب ,*الاقتصاد الدولي* .(p. 22)الاسكندرية :دار الجامعة الجديدة .

63. Dans .(2004)خ .فليح حسن ,، *التمويل الدولي، الطبعة الأولى* .(pp. 128-129-130)عمان :مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع.

64. Dans .(2009)م .محمود يونس & ,ع .ا .نجار علي ,*اقتصاديات دولية* .(pp. 206-207)الإسكندرية :دار الجامعة الإسكندرية.

65. Dans .(2009)ع .ا .مغاري ,*انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي حول" :الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية* .( p. 5) "الجزئر :كلية العلوم الاقتصادية ولتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف.

66. Dans .(2005)ع .ا .يسري أحمد ,*الاقتصاد الدولي* .(p. 204)مصر :كلية التجارة ، الجامعة الاسكندرية.

67. Dans .(2000-1999)م .يونس ,*اقتصاديات دولية* .(p. 166)الدار الجامعية.

# الملاحق

Certificate No.
**1128 - CPR – 0195.02**

Date of Initial Validity of the Certificate from
**01/11/2021**

# CERTIFICATE

## of Constancy of Performance

In compliance with Regulation (EU) No 305/2011 of the European Parliament and of the Council of 9 March 2011 (the Construction Products Regulation or CPR), this Certificate applies to the construction product:

**PORTLAND LIMESTONE CEMENT**
**CEM II/ A-L 42,5 R**

placed on the market under the name or trade mark of:

**S.P.A. BISKRIA CIMENT**
Branis Wilaya De Biskria 07120/ ALGERIA

and produced in the manufacturing plant:

**S.P.A. BISKRIA CIMENT**
Branis Wilaya De Biskria 07120/ ALGERIA

This Certificate attests that all provisions concerning the assessment and verification of constancy of performance described in Annex ZA of the Standard:

**EN 197-1:2011**

under system 1+ for the performance set out in this certificate are applied and that the Factory Production Control conducted by the manufacturer is assessed to ensure the **constancy of performance of the construction product.**

This Certificate was first issued on **01/11/2021** and will remain valid as long as neither the harmonised Standard, the construction product, the AVCP methods nor the manufacturing conditions in the plant are modified significantly, unless suspended or withdrawn by the Notified Product Certification Body.

For the Notified Body
EUROPEAN INSPECTION AND CERTIFICATION COMPANY S.A.
EURO CERT
**GEORGE N. SIFONIOS**
Director of Development

Lack of fulfilment of the conditions set out in the SO/1961/2020 contract may render this Certificate
Please check the validity of the Certificate from our website using the password below **TkYS5yDP**
The validity of this Certificate is subject to annual surveillances.

ΕΣΥΔ
Product Certification
Cert. No. 21-6

EUROCERT S.A. 89, Chlois & Lykovriseos str., GR 144 52, Metamorfosi - Greece
T +30 210 62.52.495, 30 210 62.53.927, F +30 210 62.018, M eurocert@otenet.gr

fiche-tech-04.pdf 1 25/03/2018 16:51

# SPA BISKRIA CIMENT

## FICHE TECHNIQUE

## CLINKER

**du société Biskria Ciment**

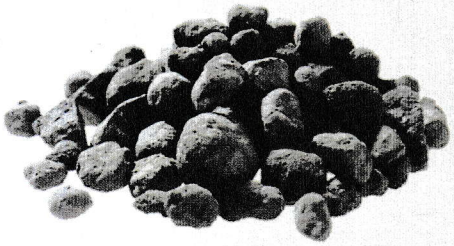

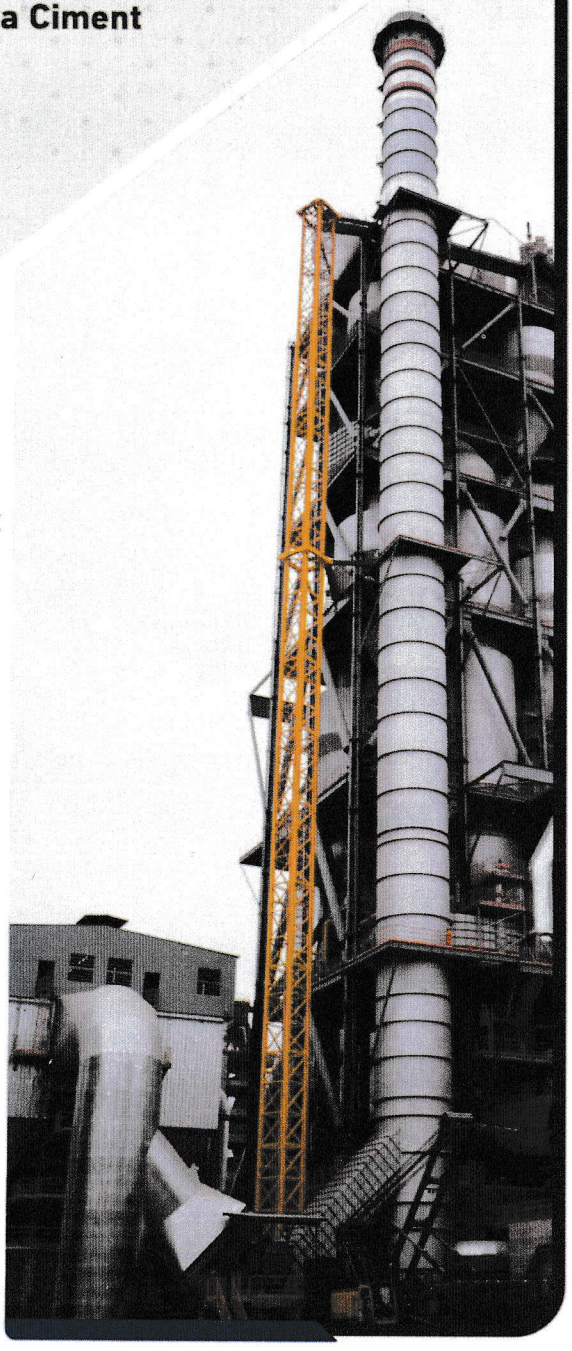

**CIMENT CEMI-42.5 R-SR3** Ciment gris aux résistances élevées à jeune âge, destiné aux travaux de bâtiment, génie civil industriel et routier.

### CARACTÉRISTIQUES TÉCHNIQUES

| Analyses chimiques | valeur |
|---|---|
| Perte au feu | 0.3 – 1.0 |
| La chaux Libre (fCaO) | 0.5 – 2.0 |
| Teneur en Sulfates (SO3) | 1.2 – 2.2 |
| Teneur en Oxyde de Magnésium (MgO) | 1.7 – 2.8 |
| Teneur en Chlorures ($Cl^-$) | 0.02 – 0.07 |

| Composition Potentielle du Clinker (Selon Bogue) (%) | valeur |
|---|---|
| $C_3S$ | 58 – 68 |
| $C_2S$ | 5.0 – 15 |
| $C_3A$ | 5.1 – 7.2 |
| $C_4AF$ | 10 – 15 |

# Certificat

## Certificate

**N° 2022/98298.1**

**AFNOR Certification certifie que le système de management mis en place par :**
*AFNOR Certification certifies that the management system implemented by:*

## SPA - BISKRIA CIMENT

## ش.ذ.أ البسكرية للإسمنت

**pour les activités suivantes :**
*for the following activities:*

**PRODUCTION ET COMMERCIALISATION DES CLINKERS ET DES CIMENTS.**

***PRODUCTION AND MARKETING OF CLINKERS AND CEMENTS.***

**إنتاج وتسويق الكلنكر والإسمنت.**

**a été évalué et jugé conforme aux exigences requises par :**
*has been assessed and found to meet the requirements of:*

## ISO 9001 : 2015

**et est déployé sur les sites suivants :**
*and is developed on the following locations:*

**DJAR BELAHRACHE, DZ- 07023 BRANIS, (W) BISKRA, ALGERIE**

Ce certificat est valable à compter du (année/mois/jour) *This certificate is valid from (year/month/day)* **2022-01-18** Jusqu'au *Until* **2025-01-17**

Ce document est signé électroniquement. Il constitue un original électronique à valeur probatoire.
*This document is electronically signed. It stands for an electronic original with probationary value.*

**Julien NIZRI**
**Directeur Général d'AFNOR Certification**
*Managing Director of AFNOR Certification*

Seul le certificat électronique, consultable sur www.afnor.org, fait foi en temps réel de la certification de l'organisme. *The electronic certificate only, available at www.afnor.org, attests in real-time that the company is certified.* Accréditation COFRAC n° 4-0001, Certification de Systèmes de Management, Portée disponible sur www.cofrac.fr. COFRAC *accreditation* n° 4-0001, *Management Systems Certification, Scope available on www.cofrac.fr*
AFAQ est une marque déposée. *AFAQ is a registered trademark* - CERTIF 0956.9.r07-2020

*Flashez ce QR Code pour vérifier la validité du certificat*

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
عمادة الكلية

الرقم : 567 / ك.ق.ت.ت / 2022

بسكرة في : 15 - 05 - 2022

إلى السيد : مدير البسكرية للإسمنت
BISKRIA CIMENT برانيس -بسكرة-

# طلب مساعدة لاستكمال مذكرة التخرج

دعما منكم للبحث العلمي، نرجو من سيادتكم تقديم التسهيلات اللازمة للطالبان :

1 – **حمادي سندس**

2 – **بن ناصر حفيظة**

المسجلان بالسنة : **ثانية ماستر** تخصص : **مالية وتجارة دولية**

و ذلك لاستكمال الجانب الميداني لمذكرة الماستر المعنونة بـ :

**" أهمية تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات لتحقيق توازن ميزان المدفوعات "**

تحت إشراف : **د/ قط سليم**

في الأخير تقبلوا منا أسمى عبارات التقدير والاحترام

**تأشيرة المؤسسة المستقبلة**

BISKRIA CIMENT
Chef de Service Formation
SLIMANI Mohamed

**عميد الكلية**

نائب العميد للدراسات و المسائل التابعة
بالطلبة
د . غربي وهيبة